



الحمد لله الذي ليس لما رفته ناقص لا ابره ناقص وآتت له والسلام على رسول الله الذي نصب
اعلام الاسلام وكسرت به الكفر والامماد وعلو الكرام واصحابه العظام اما بعد فيقول العبد
المذنب عبد الله المادي محمد بن عبد الحق النعماني الحجازي ادي غفر الله لاسلافه وبارك في اخلائه ان الترتيب
الشريف الشريف لكافة معانيه رتيبة اتيقة ولكن الفاظها راسية كيكه نازحت ان ابروهم
تياب الفاظها الابسية اطيها بكوة الفاظ العربية ليس طلبة العرب فتحوا وتعلم عند العجم وقها و
استتب اشرعت فيسه ارتبطا توامه غوايبه جلسته عراضه بل بضاعة مزجاة كحفرة من ريف
اعلام الجود والافحام وعمر رابع الدين والاسلام محمد مهدي العدل والانصاف لما في انما الجود
والانصاف من انفعلا لمجاهد العلماء الامير بن الامير بن الاثير بن الحاج كاسب علي خان بختيار
الازل سدة السنية ونبذة العلية مستل الشفاء الاكابر وعلما للعبارة ذوالا
والحمد سبحانه وسلي التوفيق وبسببه ازمة التحقيق قال المصنف روح الدرر

الكلمة اللام فيها البنس لا الاستغراق لان التعريف انما يكون للتحقيقه لا للامزاج
 وتارة بالوحدة والعقود في تعريف البنس بيان الميته وسه واحده لفظ
 اللفظ في اللغة الرحي يقال لفظت الرحي الدقيق ثم استعمل في رحي شئ عن الفهم
 نحو اكلت التمره ولفظت النواة واللفظ هنا بمعنى الملفوظ كما نخلق بمعنى المخلوق
 والمراد به في هذا المقام على ما هو اصطلاح النواة صوت تخرج عن الفهم معتمده على
 المخارج والمراد باعتمادها على المخارج حصولها باستقامتها سواء كان مصدرها
 واحداً كتمرة الاستقام او زائداً كزبد وسوار كان معلاً نحو جيتق او مستعملاً نحو
 ضرب ثم ان اللفظ ههنا وان كان بمعنى الملفوظ لكلف لما كان مصدره ساقط
 للاصل وليس فيه تغيير وقع الى الكلية فلا يجب المطابقة بينه وبين الكلمة
 في التانيث ونوع الوضع في الاصطلاح تغير شئ بشئ بحيث اذا فهم الشئ
 الاول فهم الشئ الثاني والاستيثار الدالة على المعنى بحسب الوضع خمسة الالفاظ واللفظ
 والاشارات والعقود والنعيب ويقال للاربع له لاخيرة الدوال الاربع وهي
 ليست بمتعلقة في اللفظ فلا حاجة الى قد يخرج المعنى المعنى اما مفصل بمعنى المقصود
 او صيغة مفعول واصله يتبعه كمرقي ثم حذف مفعول الظاهر انه صفة للمعنى
 ويحتمل ان يكون صفة بعد صفة لللفظ لان السرد اللفظ والمعنى متلازمان
 اذا المعنى المفرد لا يبدل جسر نقطة على خبره واللفظ المفرد لا يبدل خبره على خبره
 مستانه فما يخرج بغيره افراد المعنى يخرج بغيره السرد اللفظ واعلم انه يدخل في اللفظ
 الالفاظ المعهولة والمستعملة المفردة المركبة سواء كانت كلامية نحو زيد قائم وضرب زيد
 او غير كلامية نحو غلام زيد وفي الدار وخرج بغيره الوضع في بغيره المذكرات الكلامية

وغير الكلاسيكية ومثل عبد الله ما واقل في لفظه وغير واقل في لفظه فيقول
 جال الدلالة كونه على تعريف المعروفون تعريف صاحب الفصل الصباح فان
 يلزم على المعرف كون الكلمة الواحدة في حالة واحدة مع غيره لا يميز ثلث هناك الاعراب كما
 في الاعمال بمعنى في حالة الاضافة فبقيا في هذا الحال ايضا وانما على تعريف صاحب الفصل
 والصباح فلا اشكال اصلا وقد افرد اللغوي في تعريف الكلمة فتح لفظه لا يخرج مثل
 الرجل الذي يبعد في العرف لفظا واحدا لا يخرج مثل زيد قائم وفي الدلالة لفظا مركبا
 ثم ان الوضع مستلزم للدلالة فبعد ذكر الوضع لا امتياز الى ذكر الدلالة والدلالة لا يستلزم
 الوضع لا احتمال ان يكون الدلالة عينية كدلالة لفظه في السمور من راجد ارطى وجود
 الدلالة وطبيعية كدلالة الح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما
 في الصباح دحي اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى تنقسم الى هذه الالفاظ
 لانها اى الكلمة موزونة لخصه مفردة لا اى كلمة على ذلك المعنى فلا يخفى ان
 ان يدل على معنى كائن في نفس اى في نفس الكلمة بمعنى انما بنفس ذاتها من غير انضمام
 كلمة اخرى اليها بل على ذلك المعنى او لا يدل على معنى كائن في نفس الكلمة بل يدل
 على معنى عتيق في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها الثاني الحرف نحو الى
 فاشياحها بان في الدلالة على الاشتداد والانتشار الى انضمام كلمة اخرى كما تقول سرت
 من البصرة الى الكوفة والتسم الاول يسهل ما يدل على معنى في نفسها لا يخلو اما
 القبول من باب احاد كدلالة الله الملائكة واسمال والاستقبال ولا يقترن الثاني
 الاسم والاول الفعل وقبل علمه ذلك اى بما ذكره في وجه تقسيم الكلمة الى اسم
 فعل واحد من اى من اهتمام ثلثة لانه قد علم ان الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسها

بل تحتاج في الدلالة الى الفصام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقتضى
 باء لازمة الثلثة على الماس في الحال والاستقبال نحو ضرب ويضرب وسوف يضرب
 والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها كقوله يضرب مقترن باء لازمة الثلثة فالكلمة مشبهة بمين
 الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخرى ليعلم الاستقلال والاحتياج الى الغير وبطل
 ممتاز عن المحرقة بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الاسم بالاقتراح باء لازمة
 الثلثة والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الفعل لعدم
 باء لازمة الثلثة الكلام يطلق في اللغة على ما يتكلم به فليكن كان او كثير وفي اصطلاح
 النحاة ما اى لفظ تضمن كلمتين بالاسناد اعلم ان الاسناد شبهة كلمة الى اخرى
 بحيث يفيد مخاطب فاقرب ما به اى بحيث يصح السكوت عليه فلفظا مشاغل المهمات
 والكلمات المفردة والمركبات الكلامية وغير الكلامية وخرج بقوله تضمن كلمتين
 المهمات والكلمات المفردة وبقي الاسناد المركبات الغير الكلامية نحو نظام ليريد
 وفي الدار الجوان الناطق اذ لا اسناد فيها وان تضمن كل واحد منهما كلمتين لعدم افادتهما
 المخاطب فائدة فانهما ولقبت المركبات الكلامية سوابك كانت خبرية نحو ضرب زيد وضرب
 وزيد قائم وانثائية نحو ضرب ولا تضرب لان كل واحد منهما تضمن كلمتين احد لهما
 مثنوية والاخرى ملغوظة بينهما اسناد لافادتهما المخاطب فائدة تامة وانما قد مر
 الكلمة على تعريف الكلام لان الكلمة مفردة والكلام مركب والمفرد مقدم على المركب
 ولان الكلمة مأخوذة في تعريف الكلام ولايتاني ذلك اى الكلام الا في هذين احدهما
 سترلية الاخرى واسم سندا ليه وفعل سندا للتفصيل ان التركيب لهما في الكلام
 انكملت يتبعو على استنداد ثلثة مناس من جنس واحد حتى لا يسم الفعل والفعل

والحرف الحرف متحدة من جنسين اعني الاسم والفعل والحرف والحرف والكلام
 لا يتاقي الا في التركيبين المذكورين في المتن لان الكلام لا يتم بدون الاسماء ولا بد من اسم اليه
 ومنه ما لا يوجد ان الا في آيتين يكون احدهما اسما والآخر متصلا او في اسم متصلا فيكون
 وبما التركيبات الاربع الباقية فلا يتاقي فيها الكلام اصلا اذ في تركيب الحرف بالحرف الحرف
 في المسند كلاهما مقفون وان في تركيب الفعل بالفعل المسند اليه مقفون وكذلك في تركيب الفعل
 بالحرف وفي تركيب الاسم بالحرف اما المسند مقفون والاسم المتصلا اليه كما لا يخفى ولما علم تعريف الاسم
 بما ذكر في تقسيم الكلمة الى الاسم الثلاثة على وجه الشبهة والتعريف بان يذكر بالاصالة في
 مثال الاسم كـ على معنى في نفسه غير مفقود يا حاد لا رتبته الثلاثة فتارة اول
 على معنى يفتقر الى خمسة تركيبين جميع الكلمات قوله في نفسه يخرج تحريف قوله غير مقفون او يخرج للفعل
 ومنه قوله في الاسم اي لام التعريف فكل كلمة يدخل عليها لام التعريف فهو اسم نحو الزيد والنور فانما
 الاسم التعريف بالاسم اذ لا يسع للتعريف الامتناع والتجوز وجدا اختصا بالجر بالاسم ان
 اذ حرف الجر ودخل حرف الجر مخصوص بالاسم لانه لا نصا في الفعل الى الاسم فلا بد ان الفعل
 على الاسم يعني معنى الفعل اليه التوقيف في نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة وانما اقتضى التوقيف
 بالاسم اذ لا يوجد منه الا في كاسيلا ولا يستند اليه او الفعل لا يصلح للاسما واليه الحرف في
 لشي والاضافي ليعني كون الشيء مضافا ومضافا اليه بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد اي غلام زيد
 وهو اي الاسم معرب ان اختلف آخره باختلاف الدليل وبمبنى ان لم يتغير آخره باسما
 الدواخل الا ان في تعريف المعرب تفسير ما قاله المعرف بالاسم المركب مع غيره الذي
 المشبه بمبنى الاصل الذي هو الحرف والفعل الماضي والامر اسما فوجه حكمه ان يختلف
 آخره باختلاف العوامل لفظا نحو بارئ في يد ورايت زيد اي برئت برئ او اقتضيا

نحو جابر بن قتي وهايت بن قتي ومررت بن قتي والمبني بالايكون مركبا او يكون مركبا مشابها للمبني الاول
 كما يستعرف ومكان لا يختلف آخره باختلاف العوامل اعلم ان بعضهم قال ان اعراب الاسم
 اختلاف آخره باختلاف العوامل الاولى انا قال المصنف ان اعرابها اي مركبة او حرف باختلاف
 الاختلاف اي آخر الاسم اي بسببه ظاهرا او تقديرا وانما وقع الاعراب في الاسم لم يبدل على المعاني
 المخصوصة اي المتعاقبة عليه اعلم ان الاسم مضمين الاول سماه الذي يفهم من جوهر لفظه
 وهو بلازمه انما الثاني باستتار عليه نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولما لم يبدل جوهر الاسم
 على تلك المعاني المعقولة اتيه الى وضع علامته والذات على تلك المعاني المقصورة وهي الحركات
 والحروف التي تختلف في الآخر الاسم باختلاف العوامل ولما وضع الاعراب في آخر الاسم
 يدل على حقيقة ولا بد من تاخر علامته بالصفة عن ذات الموصوف والواقع اي انواع الاعراب
 ثلثة وضع ونصب بحرانه الاسماء الثلثة تطلق على الحروف والحركات الاعرابية ولا تطلق
 على الحركات البنائية والصفة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات البنائية وقد تطلق على الحركات
 الاعرابية ايضا فالرفع علم الفاعلية لان الفاعل واحد الرفع ثقيل فاعطى الثقيل للثقل والنصب
 علم المفعولية لان المتاعيل خفيفة النصب خفيف فاعطى الخفيف لكثرة اجزائه لعل الاضافة
 اذ لم يبق المضاف اليه اعرابا فخر يكون علامته له فجعل البحر الذي هو اخف من الرفع واقل من
 النصب علامته له العامل عند النفاة ما به يتقوم المعنى المقصود للاعراب فتى جازيد جاز
 عامل لانه قد حصل معنى الفاعلية بالثبوتية للرفع فجعل علامته له اذ في رأيته زيدا رأيته عامل لانه
 قد حصل معنى المفعولية بالثبوتية للنصب فجعل علامته له اذ في عزته زيدا البار عامل لانه قد حصل معنى الازالة
 بالثبوتية للبحر فجعل علامته له اذ في الفتح المنصرف نحو زيد ورجل جمع للكسر المنصرف نحو رجل علامة
 اعرابها بالصفة فتى اي حالة الرفع والفتحة فصيحا اي حالة النصب الكسرة فتى اي حالة البحر نحو جازي

ورجال وطلبة ورايت ريدا ورجالا وطلبة ومرتت زيدة ورجال وطلبة والاعراب
 في يمين المؤمنين على اسمه جمع المثنى السالم الذي بالالف والياء اعزاه بالفتحة
 حالة الرفع والكسرة حالة النصب البحر قصييلين البحر لان جمع البحر السالم نصيبين البحر كما
 يستعمل اعراب غير العربية بالفتحة حالة الرفع والفتحة حالة النصب البحر فربان النصب كما سيذكر
 اعلم ان الاسماء الستة من ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان اعم قريب للرازي
 جاحد زوجه وحموك وفيك وذكور مال اذا لم يكن مضافة فاعزها بحركات على ايقظيه
 القادر من جاحدني ابي جريت ابا ومررت باب زوا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعزها
 تقديرها نحو جاحدني وحياتي ومررت ياتي وعند بعض النقاد كل اسم يضاف الى ياء المتكلم في
 واما كانت مضافة الى غير ياء المتكلم فاعزها بالواو والالف والياء اعزاهم ان
 الاسماء الستة من حيث انه بحروف وان كان نعت الاسل مكن من حيث اني رقتا بالواو
 ونصبها بالالف ورجا بالياء ليس بخلاف الاسل لان هذه الحروف اقوات الحركات واما
 جعلوا اعراب الاسماء الستة بحروف لانهم جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر السالم بحروف قالوا
 ان يجعلوا اعراب بعض الاعداد بحروف لتساويكون بين الاعداد والمثنى وجمع السلاسة
 وحته ومضافة بالكلية واما اخبار الاسماء الستة لان اعراب كل واحد من المثني
 وجمع السلاسة كمنه فجعلوا في مقابلة كل احوالها واما اخبار الاسماء الستة لكونها من جنس
 في كونها منبهة على التحدوقان الذي ثلثة تعين الابن واللات معنى من لاج آخر وعلى هذا القياس
 وايضا في اواخر هذه الاسماء حروف مكسرة لان تقوم تمام الاعراب المثني ورفع بالالف ونصبه
 بالياء وكذا - فلهذا اللفظ في المثني فلهذا ليقع الاعراب بحركات معناه تعين الاعراب بحروف فيكون
 فانما كان معناه اني لفظ الذي هو الفاعل احوال انب اللفظ الذي هو الفاعل اعزها بحركات التي هي الالف

لكن حركاته التقديرية اذ في آخره الف تسقط بالتمام الساكنين نحو جاري في كلام الرجلين آيت كلام الرجلين
 ومررت بكلام الرجلين راد اذ كان مضاعفا الى مضاعف الذي هو الفرس لاحوا جانب المعنى الذي هو الفرس
 وادعوه بالحروف التي هي الفرس نحو جاري في كلامها ورايت كيلهما ومررت بكليهما وكلتا التي هي موثقتان
 كلا مشددة في الحكم واثنان واثنان وان كانا مفردين لكن صورتها صورة التثنية معناه التثنية
 فاعرابها اعراب التثنية يعني بالالف الياء نحو جاري في اثنان ورايت اثنين مررت اثنين جمع التثنية
 المسماة فوالواو ونصبه جرته بالياء وانما جعل اعراب التثنية بالجمع مع طوقها بالحروف لانها
 قرعان للواحد الواحد اصل في النسبة اليها والاعراب بحروف فاعرابها بحركات فاعرابها بحركات
 ملاصق للفرس وكان ايقاس ان يكون الالف علامة للنسبة كيلهما لكن لما لم يقرب في
 بين التثنية والجمع لا يكفون التثنية فتح نون الجمع النون تسقط في حالة الاضافة فيقع الالف من التثنية
 ويصح اسقط الالف لانه كان موجبا للالتباس وجعلوا الياء علامة لخصبها بحرفي كيلهما وفوقها بين
 فاجمع بين ما قبل الياء في التثنية مفتوح والنون مكسوة وفي الجمع مكسوة والنون مفتوحة فتصير ما بين للجمع
 وجعلوا الواو علامة للرفع في الجمع ولما لم يكن اسقاط الالف بالكيفية مستمنا جعلوا هذا لانت
 علامة للرفع الذي هو التثنية اعطوه للتثنية التي هي اسبق واكثر والواو ان كان مفردا لكن لما كان
 معناه في الجمع جعلوه في حكم اشرف الجمع حتى جمع المذكر السالم ففوه الواو ونصبه جرته بالياء نحو جاري
 الواو رايت اولى مال ومررت باولى مال وعشرون واخواتها اسع وان كانت مفردة
 لكن في سائر ما تزدو صور بصورة الجمع فاعرابها اعراب الجمع المذكر السالم يعني بالواو
 الرفع والياء حالة التثنية نحو قول جاري في عشرون جلا ورايت عشرين رجلا ومررت بعشرين رجلا
 واما علم انه ما كان الا اعراب نحو نون لفظه وتقديره وكان التقدير في قول اولهم اني
 ان ما دمره لفظه فقال التقدير فيما عذر المتذر ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب

في منع الصرف علقان مكررتان اسم الجمع الاقتصار على اطلاقه الى متعدي كجني سوا كرم
 انجميته حقيقة نحو كالب واساور والاعمى وكلما كان مجموع المواضع له في صدر الحروف او كانت
 سطر حضاير مساجد وسراويل فني في الجمع جميعها ان تحتية او لفظية فلا يفسر الاسم بها
 واخر في بعض اقسام انثيت وهو الالف الثانية في الالف المقصورة والمرددة نحو ملى وحرور لا تضاف
 لارتقاء الكلمة او لا يقال في ملى لاني حرور ووزوم التثنية بمشروطة تانيث آخر فاش
 ليس كغيره في الاسم بسبب تكرار والعدل مصدر مجهول في مسدولة الاسم خرج جده
 خرج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى تحتية فالبان يدل على غير منع الصرف على
 ان الاسم معدول عن صيغة الاصلية كذلت ومثلت والدليل على عدم تثنيتان الاصل انه الذكر
 لا بد من تكرار اللفظ نحو طلبة في القوم طلبة طلبة تثنيتا فذكرت ان عدم تكرار اللفظ فاعلم
 ان ثلثت وثلثت معا ولان عن ثلثة ثلثة ولا خلاف في جني احاد وموعدة فثلثت وثنيت
 وثلثت وثلثت وربع ودرج وقياسا الى مشاردة عشر فثلثت والجمع مجيبا له بسبب في منع
 صرف ثلث وثلثت وانما هما العدل والوصفية الاسمية لان الوصفية التي كانت في ثلثة
 ثلثة عارضية صارت في ثلث وثلثت اصلية لا يتعارفان في اصل منهما وآخر وجمع العدل
 فيها تحقيق لما في الاول فلان اخرج اخرى واخرى تانيث آخره آخر الفعل التفضيل لان معناه
 انه لا يفرق افرم يستعمل بغيره غير مفرط الفعل التفضيل كما يستعمل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بغير
 من حيث لم يستعمل بواحد ضاع علم انه معدول عن ابعدها والظاهر انه معدول عن آخر من اللفظ
 آخر لا يستعمل باللام والاضافة فالعدل فيه تحقيقه وسبب منع صرفه العدل والوصفية الاصلية
 وسبب منع صرفه فردون الفعل والوصفية الاصلية وانما في ثلث في الجمع جميعا
 موزنة اجمع وهي ثلثا غير حقيقة وقياسا الى ان كانت اسمان جمع مطلقا في او فعلا او است

كسرها على حركاتها وادواتها قياسا على جماعها من حيث على جماعها وادواتها فالحاصل فيها تحقيق وبيان
منه صفة العدل الوصفية الاصلية وعلى تقدير كونها صفة قياسا ان تنجح على فعل كسرها على
معنايها العدل فيها تحقيقا لكن انظم هو الاول لانها اسم في باب التاكيد وكذا جمع قياسا على جماعها
ما ذكره اولاً او قلنا بالعدل لا يقتضي ان لا يدل دليل غير منع الصرف على كون الاسم حذلاً لا لا
وحده الاسم غير منصرف في كلام العرب لم يوجد فيه من اسباب منع الصرف الواحدة حتى لرعايته العاقلة
تقديره بغيره ولما لم يكن غير العدل قابلاً للتقدير قد كسر في ذلك لانها قد وجب اني كلام العرب غير منصرف
ولم يحقق فيها عيب من الغلبة فاعتبر فيها العدل وقد ان اصلها عامر وزافر عدل عني في عمرو وروى
قطام اي كينها على وزن فعال بل لا يعيان لمؤنثة من غير ذوات الراء في بني يثيم وذكرنا في بابهم منها
غيرنا للشيء في لغة اسما من ثنية كاخواتها الثلث في فعال معي الاسم نحو زال فعال معطل عن المصدر نحو
وقال معطل عن الصفة نحو ساق بمعنى فاسقة وفي لغة بني تميم وان كانت معرفة لكنها غير مضافة للعلية
والثانية تقدير العدل فيها حكماً لما على ذوات الراء نحو خذوا غير ما اتجهوا فيه العدل التحصيل للبيان
غير محتاج اليها الاولى ان لا يذكر قطام في باب الالباب كما في بعض المتع الصفح علم ان الاسم المقابل
للفصل والحرف فيقسم الى قسمين الاول دليل على ذوات بل لا حظاً صفة من صفاتها كحل في من حله
وتحيز الثاني لا يدل على ذوات بل لا حظاً مع بعض صفاتها نحو احمد واصله وضارب مضروب شجاع وجبان
والقسم الاول يقال له الاسم والثاني الوصف الصفة فالوصف مجاز عن الاسم الذي يدل على
بهية باعتبار انضمام الصفة من صفاتها مشطه اي شرط الوصف في منع الصرف ان يكون حذلاً
والاصل اي يكون وصفية اصلية سواء كانت ثابتة او زائلة فلا تضرها الغلبة اي لا تضر الوصفية
الاصلية في منع الصرف والاصل بصدق الغلبة الاسمية بان يخرجها عن سبب منع الصرف ولو ناض لا قوة
فيه فلذلك صرف اليربع في مرهت بنسوة اربع لان زعماني الاول اسم من اسما العار وان كان

من هذا الموضع منتهى فانما كانت وصية مارقية لا تقبل في منع الصرف والالتزام بها
ان يكون اربع فيزصرف لوجود وزن الفعل ولما كانت الوصية الاصلية معتبرة في منع الصرف
وان زالت بنبلة الائمة امتنع الاسود وادخله للحجة فانما يكون ما قبله الاكتمال كمين
عليه لكن الوصية الاصلية قوية فتبترت بنبلة الائمة ايتم فكل واحد منهما قد وجد فيه سببان
لمنع الصرف وزن الفعل والوصية الاصلية وانما اريد بالاسود والارقم معناهما اللغوي فكل
منه منع صرفا لبقا الوصية فياكد كماله في احداهما في الاصل منتهى وصار يجب استعمال
اسما للقيده فهو غير منفرد بسبب وزن الفعل والوصية الاصلية الزائدة فاذا استعمل بمنه الاسود
مما اشكال في منع صرفه اصلا او اعلم انما كانت الوصية المعتبرة في منع الصرف تكون اصلية
فكلما كانت الوصية اصلية تتحقق باقية كانت اوزا لمصلحة شيئا لكون الاسم غير منفرد كلما
كانت غير متحققة بل تنسبه تضعف منع الصرف لا يعلما ولذا اعتضد منع صرف افعي اسما للحيية
التي في غاية انجباء فتوهم اشتقاق من القوة وكذا كمال في اجدل اسما للصقر فتوهم اشتقاق
من اجدل بمعنى القوة وكذا كمال في اجدل للطائر فتوهم اشتقاق من كمال وبأجله منع صرف
به الاسما من جهة الوصية التوهمية ووزن الفعل ضعيف التانيث اللفظي كمال التامه المخطط شرط
في سببية منع الصرف العلوية اذ منع وجوده الشرط يكون التانيث لازما فيصير قويا كما في
حالة سوار كان اسم رجل وامراة على تقديره ان في الشرط لا يكون تانيث لانه كما في
نما ربة وغيره لا ملاقاة فيه فلا يكون مقبلا والتانيث المعنوي كمال التامه المقابلة
ايه كمال اي مثل التانيث اللفظي في اشتراط العلوية الا انما في التانيث اللفظي شرطه لوجوب
منع الصرف وفي التانيث المعنوي شرطه يجوز وما وجوبه فيحتاج الى شرط اخر هو ما اشار اليه
بقوله وشرط تحققه تانيث في منع الصرف احد ثلثة امور اما الزيادة على الثلاثة اي الزيادة

على كلمة آخرت مخزيب او تحريك الاوسط نحو سقرا والجملة سواء وجوز فندرجه في هذه صنف
 الثانية المعنوية والعلمية لان سكون الاوسط موجب للفتحة التي تعارض نقل احد السدين منع
 الصرف انما هو من جهة التشكيل لان مشابهة الاسم للفعل من جهة الفرعين موجب لنقل ذلك الاسم
 فيجوز عدم صرفه نظر الى وجود السدين فيه وصرفه ايضا نظر الى ان سكون الاوسط موجب للفتحة التي
 تقاوم احد السدين وزينب وسقرا علما بالفتحة من طبقات النار وماه وجوز علين لبلدين ممتنع عن الصرف
 اما الاول فللعلمية والثانية المعنوية مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما الثانية فللعلمية
 والثانية المعنوية مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما الثالثة اعني ما وجوز فقل علميته
 والثانية المعنوية مع شرط تحتم تاثيره وهو التحريك فان سمي به اى بالوث المعنوية المذكورة قطعه
 في منع الصرف الزيادة على الثلاثة فقام وهو اسم جنس وموث معنوي اذ اسمى به مذكرة متعصفا
 لان الثانية الاصلية قد زال بعلمية للمذكور ولم يبق سبب آخر مقامه والعلمية الصرفة لا تمنع الصرف
 وعقرب وهو اسم جنس وموث معنوي ممتنع عن الصرف على تقدير ان يسمي به مذكرة لان تاثيره وان
 زال بعلمية للمذكور لكن الحرف الرابع قائم مقام الثانية لانه يظهر التنازل المقدرة في قدم اواخر
 يقال قد تميزت بجلاف عقرب فانه اذا صغر لا يظهر التنازل يقال عقرب وبها يدل على ان الحرف الرابع
 قائم مقام التنازل فعقرب اذا كان علما للمذكور غير منصرف للعلمية والثانية الحكمي المعرفه شرطها
 ان تكون علمية لان تعريف المفردات والبهات واسماء الاشارات والموصولات لا توجد الا في
 ومنع الصرف من احكام المعربات بالتعريف باللام والاضافة بعمل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
 كما يتعرف فلا يكون سببا لمنع الصرف فليس الا التعريف العلمى الجملة شرطها في منع الصرف لان العلم
 ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في الجملة بان يكون علما في لغة الجملة حقيقة او لا يكون في لغة الجملة
 لكن لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية من غير تصرف فيه بافعال اللام والاضافة فتكون علمية

ان احكام كلام العرب غير جارية عليه نحو قانون فانه اسم رومى بمعنى اشيى اكبحه سى براد واداة اقرار
 بحدوده قلمه قبل ان تغيرت فيه العرب فكانت كان طائى لفظة العجم واما اذ لم يستعمل الالاس العلية
 بل تغيرت فيها يقول اللام والاسانته وغيره كما كان العجم والفرس وبجاء الفرس وورث السيف
 فوضع عليه حجة ولا يعتبر من العرب فان جبل بعد ذلك علما لا يتبع صرفه والامر اثناسه
 نحو كالاوسطا والزيادة قطة الثلثة واما لم يجمع احد من الامرين مع البعثة فلك البعثة
 لا تتبع العرب ففوح ساكون اسما اعجميا وعلما من لفظة العجم فكذلك لو انصرف في استعمال العرب
 لا يقال قجر تم في العرب وادام العرب مع سكون الاوسطا فلما جزمتم مثل فكذلك في نوع
 ولو انما نقول انثاسه سبب توفى محقق فيجوز اعتبار مع سكون الاوسطا واما البعثة فبب
 ضعيف مقدر مثل هذا بسبب البعثة لا يعتبر مع سكون الاوسطا فان قلت انما اعتبرتم البعثة مع
 سكون الاوسطا في ادو جزم ان البعثة تغيرت مع سكون الاوسطا انتم قلت انما اعتبرتم البعثة هناك
 لتقوم بسبب آخر من ذلك تمام سكون الاوسطا احد هما لا يلزم من اعتبار البعثة لتقوم بسبب آخر
 اعتبارا ببيتيا في من العرب استقام الاوسطا واما مشقرا اسم حشرى ورايه كبر واداء الحيد فمقتنع الجمع
 الذى يقوم مقام سببين شرطه صيغة مثلثى الجمع جمع من الضيغة التى يكون لها مشقرا
 وخرقوا ثلث الفادى بالالف وثمان او ثمانية او ثلثا ساكن واما سى متقوى لجمع لان صيغة جمع مستترين
 وطلعت منهما انما يجمع جمع التكررة اخرى لكن يجوز ان يجمع جمع السلا نحو ايا من جمع ايا من ايا من ونبأ
 جمع حاجته على معاجات وذلك لان جمع السلامة لا يكثر الضيغة بخلاف جمع التكررة
 يعنى بانها ثلثا يجمع ايا من ايا من حالة الوقف كساجد ومصباح واكلاب ايا من واما
 فزائنة فمفصلة من كونه مثلثة معية مثلثى ليجوز الوجود الدار فيكون على زنة المفردات كالكلمة في
 بمعنى الكرامة والطاعة فيقنع جمعية وحضاجها للضيق غير منصرفه لا ينقول عن الجمع

سؤال تقرير السؤال ان حضا جرم منس للنبع ويطلق على الواحد والكثير كاسانته ثم منس على الشئ
ان يكون حضا جرم منصرفا اذ لا جمعيته فيه وصيغته منتقبة الجوع ليس من اسباب منع الصرف بل منس للجمعيه
لكنه غير منصرفه وتقريره جوابا ان حضا جرم على النقص وان لم يكن ممكنا لكنه متقبل عن الجمع لان جمع جرمه
على المبدل من هو غير منصرف للجمعيه الماسليه وسراويل اذ المصير في هو الاكثر فقلل الجمع في مقام
الرب جملوه غير منصرف ليس بجمع حصل على موازنه من الالفاظ العربيه نحو مصباح والاعيم وقيل
سراويل لفظ عربي جمع سره لانه تقديره وان كان كل قطعه من السراويل سماء بغيره وسراويل جمعها
ويانهم على الاول ان يكون احمس على الواو من سببا من اسباب منع الصرف على الثاني ان يكون ابحج
كما لعدل على قيسين تحقيقه وتقديره قائل بقاء واذا صرفت كافي لانه البعض فلا شك في ان
سراويل ان كان صيغه منتقبة الجوع لكل جمعيه فيه وصيغته منتقبة الجوع ليس سببا من اسباب منع الصرف
وخصه جوار اى كل جمع على فوا من مقوص كالجوارى والدعوى دفعاً وجراً كقاص اى حكمه في حاله الكثرة
واجترش حكم قاض في اللفظ في حذف الياء حال التكثير او داخل التنوين عليه نحو جاتن جوارى
جوارى اما في حاله النصب فالياء متحركة بحركة الفتحه نحو رايست جوارى فلا اشكال في حاله النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعيه من صيغته منتقبة الجوع وانما خلاف في حاله النصب واجترش قوله قال الله
منصرف تنوينه التنوين الصرف لان الاعلال متقدم على منع الصرف ضرورة انه يشكك في كونه منع الصرف
او اما فاصل جوارى بالضم والتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف تعطلت لضمه لا مثل والياء
لا التقاء الساكنين فصار جوارى فالاسم قبل الاعلال منصرف واجب الاعلال لم يبق على صيغته منتقبة الجوع
بل صار على وزن سلام وكلام والتنوين فيه لا صرف فكذا الاسم قبل الاعلال وبعده منصرف فكذا
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لتحقيقه الجمعيه من صيغته منتقبة الجوع لان الياء الحذوفه بمنه في اللفظ
ومن ثم لم يجز الاعراب على المراء وتنوينه تنوين النقص فانه لما سقط التنوين الصرف عوض عن الياء الحذوفه

هذا التكوين كذا القياس في ماله اخرج منه بعضهم قبل الاعلال منصرف وبهذا لا ملال ايضا منصرف
 ومن بعضهم قبل الاعلال منصرف وبهذا لا ملال غير منصرف وتوحيده متعين المعوض في علي بن ابي طالب
 لندمت في هذا جوار في ماله اخرج من الرفع بل انما اختلف في انه بعد لا ملال منصرف وتوحيده متعين
 او غير منصرف وتوحيده متعين المعوض وفي لغة البعض اياها ثمانية في حالة اخرج من صرفت بجوار
 وبما هذه اللغة على ان الاعلال وخرج من منع الصرف لا يار منقوطة في حالتي اخرج ولم يذهب فلا
 اعلال فيهما في حالتي الرفع فلما كانت النمرة ثمانية على ايار خذت وعوض عنها التكوين
 فثبتت ايار لا التقاء الساكنين فعبار جوار فعلية هذه اللغة انما الاعلال في ماله واصله على اللغة
 المشهورة في حالتي التركيب بشرط العلمانية لان التركيب مع العلمانية ما هو من الازوال في غير
 في فوتر في منع الصرف اذا كان التركيب بالعلمانية فهو في محل الازوال فلا يكون موقفا وان لا يكون باضلة
 اي لا يكون تركيبا انما في ان التركيب لا ضا في بعد العلمانية يعني في حكم الاضافة نحو عبد الله لا
 تحصل في المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف فكيف يكون سببا لنع الصرف ولا اسنادا ومثل
 بعلمك لان الاعلام المشبهة على الاسناد من قبيل المبيات نحو تاربط شرا وفود وهذا لا يحمل بعد العلمانية
 باقية على حاله السابقة لان التسمية بحالة انا هي لاله على قصيدة غريبة واجملة لا تتغير عن حالها
 والا يمكن ان تقوت ولا التماس على ترك القصة فالتركيب المشتمل على الاسناد من قبيل المبيات غير
 المنصرف من المعربات لا يقال كان الواجب على المعنى ان يقول وان لا يكون اخرج رانثاني وتا
 ولا متفنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ولفظويه وعمريه وشل خمسة عشر علما لانها قبل
 المبيات كما ينبغي وانما الاعلام المشبهة على الاسناد على المبيات انما مبيات احتاج الى
 اخرا بلا لاله والقون الزمانية وانما سيبويه من لانها ليس من اخرج ولا مبول بل من اخرج
 الزوائد كما علم في التصريف سيبويه مضاعفين ايفم لثابتها لانها في ثمانية في منع ونحوها

عليها إذا كانتا في اسمٍ فشرط ما يشرط ذلك الاسم في منع الصرف للزيادة كهرمان وعثمان
وسرمان أو لا يجرى في حال العلمية لدخول التانيث فيحق المصارع لالتانيث سواء كان لم يكن شرطاً
يدخله انما ياتي في المضارعة نحو سعدان وسعدانة اسم ثبت وأعلم انهم قد اختلفوا فيما بينهم في
بعضهم الى ان الالف النون المزدتين مكان المنع الصرف من جهة كونها زائدتين ومنهم من لم يعل
وبعضهم الى انهما مكان من جهة مشابهتهما للالف التانيث والقول الثاني ارجح اوفي صفة يعني اذا كانتا
ففي شرطه اختلاف فأنقضاء فعلاؤه عند بعضهم يعني بشرط بعضهم ان لا يدخله تارة التانيث ليدخل التانيث
الالف التانيث من ثم الصرف عريان مع كونه صفة لدخول التانيث في موشه او موشه عريانه تانيثاً في التانيث
وقيل وجوب فعله يعني ان يكون موشه فعلي لا اذا كان موشه فعلي سبقة المشابهة
المذكورة لعدم دخول التانيث من ثمة اختلفت في ذلك في انه منصرف وغير منصرف لا دليل موش
الاحرى ولا رحمة لانه مختص بآيات المسبحانة ولا يطلق على غير تعالى مذكراً كان او مؤنثاً فعلي في باب شرط
أنقضاء فعلاؤه هو غير منصرف للصفة والالف النون المضارعيتين وعلى مذهبه من شرط وجوب فعله
هو منصرف دون مسكون يعني لا خلاف في منع صرفه لان الشرط حاصل على كلا المذهبين لان موشه
سكري لا سكرانة وقد ما ان الذي بمعنى التذكيم لانه على كلا المذهبين منصرف لعدم وجود شرط لان
موشه ندانة لا ندحي واما الندمان بمعنى النادم المشفق من الذم فيصرف لان موشه ندحي لا ندحي
وزن الفعل شرطه في منع الصرف احداً الامرنا اما ان يختص به أي يختص ذلك الوزن بالفتحة لا الياء
في الاسم المستقو لا عن الفعل كشمه فانه متقول عن شموشمه تشميراً او غير منصرف للعلية وزن
الفعل المختص به وضرب اذا جمل علما مختص غير منصرف للطيبة ووزن الفعل ان قيل ان
وزن الفعل قد يوجد في الاسم ايضاً نحو يقيم فلا اختصاص له بالفعل فتعال ان لفظه يقيم اعجب
فإن استعمل العرب المقصود انه لا يوجد في الاسماء العربية المستقو لا عن الفعل ويكون في اوله زيادة

كذا يدعى كذا في كذا الفعل من كذا واحد من حروف اثنين غير قابل للتأويل كذا يكون
 ذلك الوزن او كذا يكون في كذا في كذا في كذا ومن ثم لم يزل اشتراط عدم قبول التا
 امتنع احده عن انصرافه ولا يقال في موشاة حمرة والصفحة ليس مع وجود الزيادة المذكورة قبل
 هذا التانيث لم يعلية وما الى ذلك من الهمزة على حدة موشاة اذا ذكر صرف لما تبين من ان كذا لا يجتمع
 الا ما هي شرطه اعلم ان العلية الاجتماع الوصفية المحققان متفقتان العلية انحصار متفقتان الوصفية
 العلم من بين انحصار من العلوم مناقاة ولا اجتماع الجمع الباقي على مقيته العلم القول على الجمع
 العلية محبة مع كذا غير منصرف بالجمعية الاصلية وهي كافية في منع مرفوع ولا اعتبار بالعلية معها
 وسابها اذا ما لا يبين شخص وتحتاج التانيث بالالف المبدودة والمقصودة لكنها ليست بموشاة
 كما في حمراء ومثلها اذا جعلنا على من شخص فكذا كان او موشاة لان التانيث وازداده كاف في منع
 صرف ذلك الاسم ولا امتناع الى العلية وتحتاج التانيث بالالف المقصودة ومعنى موشاة وكذا اجتماع
 العلية والتركيبة بالالف والنون المزدتين موشاة وكل واحد من بدء الاسباب مشروط بالعلية
 فظهر ان كل سبب اجتماع العلية موشاة مشروط بها كذا العدل ووزن الفعل لا يحتاجون في كذا
 موشاة كما في حمراء لم يزل بشرط كما في كذا واما لا يحتاجون في كذا العلية مع ما هو الى العدل
 ووزن الفعل فتحتاج لان العدل اذا ما موشاة وليس شيء من تلك الازان وزن فعل حتى يغير في
 منع الصرف فلا يكون مع كذا أي لا يجمع مع العلية في اسم واحد الا احد هما لا يجوزهما فاذا انك يغير
 لا يفي بلا سبب ان كان سبب آخر غير العدل ووزن الفعل لان زوال العلية موجب لزوال كذا
 السبب موشاة ان انتفاء الشرط موجب انتفاء الشرط لا يحكم من ترتيب ورب ابراهيم وزن كذا
 او على سبب واحد ان كان سبب الآخر العدل ووزن الفعل في غير موشاة وخالف سببوايه
 ابو الحسن الا خفش المشهور لان الا خفش ليس موشاة وكذا قيل ان الا خفش مرفوع وانما قدم

يبدو به تنقيصه وان جعل يبدو به فاعل فاعل يكون حتى الكلام ان الاستاذ خالف عليه ووجه ليس
 بمقتضى ان يقال لما كان قول التلميذ ظاهر كما يستعمل استدلالا لفظا الى الاستاذ في مثل اصحني
 به الاسم الذي لا ينصرف للوصفية الاصلية مع سبب آخر نحو احمر واصفر وعلمشان وسكران وشمل
 هذا الاسم غير منصرف قبل العلم به بل لا يربى للاختلاف ايضا في عدم انصرفه فيما اذا جعل علما لان الوصفية
 وان زالت بالعلمية لكن العلمية تامة متناهية فيكون الاسم غير منصرف بالاتفاق انما اختلاف فيما اذا
 اذا نكرو ذلك الاسم بعد العلمية فقال الانكسار في ذلك الاسم حال التذكير منصرف تقول لكم من انكسار
 لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتذكير في سبب واحد او سبب واحد لا يمنع انصرف
 وهذا القول ظاهر وقال يبدو به ذلك الاسم غير منصرف اعتبارا للوصفية الاصلية فعليه التذكير في لما
 العلمية بالتذكير صارت الوصفية الاصلية معتبرة في منع انصرف كما اعتبرت في اسود وادوم ونظيرة
 الاية ولما كان فاعل ان لا يقول كانت الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية معتبرة في منع انصرف
 ان يكون قائم في حال العلمية غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية لكن هذا يلزم بالاتفاق اجابته بقوله
 وكما يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين لان الوصفية والعلمية متضادان فلا يمكن ان يكون
 في حكم واحد يعني منع صرف لفظ واحد اما اعتبار الوصفية الاصلية الحقيقية سببا في منع انصرف فهو جائز
 كما في اسود وادوم لا يقال الوصفية الحقيقية وان كانت متناهية للعلمية لكن الوصفية الاصلية التي
 قد زالت يمكن ان تتجمع مع العلمية ولا منافاة بين الوصفية الزائدة والعلمية لانا نقول بقدر واحد
 بعد زواله مع الضم الآخر في حكم واحد غير مستحسن لانه وان لم يكن اجتماع الصدين لكنه شبهة اجتراح الهند
 وجميع الباب اي باب غير المنصرف اذا كان معروفا باللام والاضافة ينتج بالكسر نحو بالاحمر والاحمر
 وبهم كم وجهنا ما علم اسم اختلفوا في ان ذلك الاسم في تلك الاحالة منصرف او غير منصرف فقال
 بعضهم انه منصرف لان عدم انصرفه انما كان بشا بته الفعل لما دخل عليه لام التوليف والاضافة

وزيد بن ابي اليسر . ساجدة واذا انتقمه الاصل من الفعل في الفاعل والمفعول واما متقى
 القهنية نحو ضرب موسى عيسى . ضرب من بفتح الباب من على السطح اذ كان الفاعل ضميرا متصلا
 سواء كان المفعول ظاهرا او ضمرا . فزيد او ضميرا نحو ضربت كاسا او وقع مفعولا بعد الاضمة
 ما ضربت يد الامرء او معناها اي في الاضمة انما ضربت يدي عمروا . واجب تقديم هذا في تقديم
 الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اذ انما في صورة انتقام الاعراب فيما والقرينة فليست
 بآية في الفاعل المفعول بخلاف ما اذا لم يتبع الاعراب لفظا نحو ضربت يد موسى او لم يقتض
 القرينة نحو اكل الكثر في اي اذ لا يكسب حقه بعد بل يجوز ما خبره واما في صورة كون الفاعل ضميرا
 متصلا فلان الاتصال من باب الاتصال فلان فاعلا فليتم الفصل عن الفعل من كونه متصلا واما في
 وقوع المفعول بعد الفاعل كوقوع المفعول بدون الابان يقال با ضرب عمروا الذي ينكس معنى الكلام
 لان معنى الاول ان يدا با ضرب هذا الامرء فليجوز ان يكون زيد من ضرب شخص آخر سوى عمروا
 يجوز ان يكون ضرب شخص آخر سوى زيد ومعنى الثاني ان عمروا ما ضرب احد سوى زيد فليجوز ان يكون
 عمروا مضربا غير زيد ويزيد جواز ان يكون ضربا غير عمروا ومن قدم المفعول مع الابان يقال
 ما ضرب الامرء او يد بعضهم قال انه يلزم احصر في كليهما والمعنى انه لم يضرب احدا من الامرء او زيد
 اليتم مخالفت المقصود وقال بعضهم انه يلزم على هذا قصر الصفة قبل ما لان المقصود انحصار ضاربه
 في عمروا ضاربه تيمم الابد ذكر زيد والقصر تحقيق قبل ذكره وهذا مستبعد واما في صورة وقوع المفعول
 بعد معنى الا كما تقول انما ضرب زيد عمروا فلان تاخير الفاعل يشيد بعكس المعنى المقصود لان معنى انما ضرب
 عمروا ما ضربت يد الامرء او يعني انما ضرب عمروا زيد ما ضرب الامرء او زيد وقيل علم ان كلوا من هذا
 كس لاخر واذا اتصل به ضمير مفعول ولا يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربت يد او وقع فاعلا
 نحو ما ضرب عمروا لا يدا ومعناها اي وقع الفاعل بعد معنى الا كما في قولنا انما ضرب عمروا زيد او متصل

نحو ضربني واكراني الزيدان وضربني واكرمني الزيدون وحذفت المفعول يعني ان حذفت
 الفعل الثاني كما هو في مذهب البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذوفه ولا يجوز اضماره لان
 الاضمار قبل المذكور يجوز في الفاعل كونه غنوة في الكلام ولا يجوز في المفعول كونه فضلة وما ذكرنا
 من حذف المفعول انما هو ان استغنى عنه كما هو قوله والا اعني وان لم يكن حذف المفعول
 مستغنى عنه اظهرت ان المفعول ولا يجوز حذفه ولا اضماره كما في قوله كسبني مطلقا وحسب
 زيداً - فاما لان الضميرين يتساويان في المفعول الثاني اعني مطلقا فاعلم ان الفعل الثاني فلا يجوز
 قطع التامع بحذف المفعول في الاول اذ لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت لا
 بالاف بارسلنا يابهم الاضمار قبل المذكور في الفضلة فوجب كذا المفعول الثاني لينقطع التامع وان علمت
 الفعل الاول كما هو في مذهب الكوفيين اضرمت الفاعل في الفعل الثاني وهو ليس اضمارا قبل المذكور
 كما تقول ضربني واكرمني زيد بنى الفعل الثاني ضمير مستتر راجع الى زيد وهو وان كان يؤخر في اللفظ
 لكنه مقدم رتبة فلا يلزم حذف الفاعل فلا الاضمار قبل المذكور وجب لا يجوز اضرمت المفعول في الفعل
 الثاني على تقدير اتمامه بل على القول المختار لم تحذف مع جازو لانه لو لم ان مفعول الفعل الثاني
 سخر بحسب المعنى المذكور واذ اربع الضمير الى المتأخر لفظا التقديم رتبة فلا يلزم حذفه بصله نحو ضربني
 واكرمني زيداً ان يرفع منافع عن الاضمار على التثنية واخذت على غير التثنية قطع ضمير حسبتا
 مطلقين الزيدان مطلقا بفعل الزيدان فاعلم ان الفعل الاول مطلقا مفعولا ثانيا كما في المفعول الاول
 تبا اضرمتي الفعل الثاني والمفعول الثاني قد اطرأ ولا يسيل الى اضمارة في الفعل الثاني اذ لو اضرمت
 سخر اولم تبا لفظه المفعول الاول ولو اضرمتي خالف الموضع ولا يسيل الى اضرمتي اضرمتي لا يجوز
 الاقتصار على مفعول واحد في باب حسبت فوجب طار المفعول الثاني وهو مطلقين وانما يطرأ الثاني
 في آخره الضمير ولو لاحظ المفعول الثاني بانه اسم وان على انصاف ان ما بالانطلاق مع مطلع الشعر

والا فليس هو الا انما علم ان هذه الصورة ليست من باب التناقض في المفعول الثاني لان المفعول
 الفعل الاول يجب ان يكون مفروقا مفعولا للفعل الثاني يجب ان يكون شيئا متنازعا
 ما عدا ما استل الكون على ان اعمال الفعل الاول اوسع من اعمال الفعل الثاني في قبول
 امر الفليس كقوله لم اطلب قليل من المال بل ان الغنيين يعني كفا في علم الطلب جبان الى اسم
 صاحبه وهو قليل من المال في الفعل الاول حقيقة ان يكون قليل من المال مرفوعا بالغا عليه والتنا
 حقيقة ان يكون متعوبا بالمفعولية وهو مع كونه اضعف شورا العرب قد حمل الفعل الاول فلو كان
 اعمال الفعل الثاني اوسع لاحتار اعله او لا قال كل جباري الاحاطلين اجاب عنه الله بقوله
 وقل امرء الفليس ولو انما اسمى الاول في حقيقة كفا في الطلب قليل من المال لبيح هي
 التنازع لفساد المعنى وذلك لان لو حدث شرط دل على اتساع الجزاء براسطة اتساع الشرط
 فهو يحمل معنى الشرط شيئا اوسع من ان يكون الشرط وجزاءه كما هو مثبت في غير كفا في الغنيين
 بحسب الشرط بعبارة كذا كذا ان كانا متغيرين يكونان مثبتين بحسب المعنى نحو لو لم تغفر لي لم اغفر
 وان كان الشرط متبعا بجزاءه متغيرا بغير الشرط بحسب المعنى متغيرا بجزاءه بحسب المعنى شيئا نحو لو لم تغفر لي
 فذا كان المكان بالعكس المعنى بالشرط نحو لو لم تغفر لي لا عطفك ربهما او انقدر هنا فاعلم ان قوله انما اسمى
 داخل فعل شرط بجزاءه لو ثبت مسمى الاول في حقيقة كفا في جزاءه شرط والشرط وجزاءه كما هو مثبتان
 اي لو ثبت مسمى الاول في حقيقة كفا في قليل من المال فكل منهما متغير بحسب المعنى ولا شك ان لم يطلب
 معطوف على كفا في فهو انهم جواب لو مثبت بحسب المعنى يوح لا يجوز ان يكون لم يطلب متوجا الى قليل
 من المال اذ ليس المعنى لا اسمى الاول في حقيقة كفا في قليل من المال هما متناهيان لان كل من يطلب
 من المال يسهل الاول في حقيقة كل من ليس له الاول في حقيقة لا يطلبه قليل من المال فلو لم يتنازع
 الغنيين يعني لم اطلب كفا في في اعمال قليل من المال بل مفعول لم اطلب مرفوعا الى لم اطلب

شرح كافيه

كما يدل عليه البيت **انما خرجت قد اريدت** وكتبنا اسما لمجد مؤنث وقد ركب الحرف المشوئ في شأني **الخرج** ^{مفعول}
 المعنى وهو اني لو اسما لادنى معيشته كقافي قليل من المال ولم يطلب بجره **اشترى** يعني الاسما لادنى ^{مفعول}
 ولا يكتفي بقليل من المال بل كفى الطالب التفرغ والشرقة استعمله مفعول الجسيم فانه كلمة باهية مفعولة ^{مفعول}
 عن الفعل اي مفعول فعل لم يسم اي لم يذكر فاعداؤه اطلت فعل لم يسم فاعله مفعول به عبارة عن المفعول ^{مفعول}
 يعني فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ذلك المفعول واذا قلت لم يسم فاعله يحتمل الجنبه فانه يعرف ^{مفعول}
 فاعداؤه علم ان مفعول لم يسم فاعله عبارة عن كل مفعول حذف فاعله وابقم هو مفعول علم ان مفعول ^{مفعول}
 لم يسم فاعله من قبيل الفاعل عند قدما البصر من فكل اسم اسند اليه الفعل او ضمير ثقيل له الفاعل سواء ^{مفعول}
 كان الفعل ضارعا عنه نحو ضرب زيد او واقما عليه نحو ضرب زيد والمتأخرين لم يسم فاعله من قبيل الفاعل ^{مفعول}
 لانهم قد اخذوا في تعريف الفاعل قيد على جهة قياسه كمال المصنوع ونشره اي شرطه فذلك المفعول ^{مفعول}
 الذي يخرج صيغة الفعل الى فعل اي الى صيغة المسمى المجهول مجزئا كان او غير مجزئ في كل موضع ^{مفعول}
 او يفضل الى صيغة المضارع المجهول ككاتب فمثل مستخرج ويدرج داخل فيه ولا يقع المفعول الثاني ^{مفعول}
 من باب علمت موقع الفاعل ولا يقوم مقامه لان مفعولا ثانيا مستند المفعول الاول ^{مفعول}
 والاقصا على هذا المصطلح غير جائز في باب علمت فاسكنه وان يحل المفعول الثاني الذي هو المسمى ^{مفعول}
 وجوب المفعول الاول الذي هو المسمى اليه فاما مقام الفاعل المسمى هو المسمى اليه فيجوز علم زيد فاما ولا يجوز ^{مفعول}
 زيدا قائم وكذا المفعول الثالث من باب علمت كانه كالمفعول الثاني من باب علمت وكل امارة ^{مفعول}
 الاول الثاني من باب علمت تقوم مقام الفاعل ففي مثل علمت زيدا عمروا فاما يجوز علم زيد ^{مفعول}
 عمروا فاما لا يجوز علم زيد عمروا فلهذا علم في باب علمت والمفعول له والمفعول منه كذا اي ^{مفعول}
 الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب علمت في عدم وقوعها موقع الفاعل المفعول له فلا ^{مفعول}
 علم له بل هو الفاعل على الفعل فمتان يكون باللام يدل على علمية ولما حذف اللام جعل منه مفعولا يكون

فصبه وليا على مليته فلا ينبغي ان تغير نصبه الى الرفع اذ يلزم من ان لا يكون فيه شيئا من افعال
 فاعلم ان خبره خبر نائب ريب لما لم يحدف اللام فيجوز ان يقام مقام الفاعل نحو ضرب النصارى بكن
 تيمال له بجاء الجوز ورون للمفعول له لانه من قبيل المفعولات واما المفعول معه فلانه لو جاز
 واتيتم المفعول مع مقامه فان كان مع الواو لزم ان يتحقق العطف بلا معطوف عليه لان
 اصل الواو العطفه انما يلزم الانفصال مع ان الفاعل كما اخبر من الفعل وان كان دون الواو
 لم يعرف كونه مفعولا. ولذا اسجد المفعول به نعين له في لقيامه مقام الفاعل كونه اشد من سببه
 بل نفس لان تقتل النفس كما يتوقف على نفس الفاعل كك يتوقف على نفس المفعول به مثلا كما لا يخفى
 ان ضرب بدون الضارب كك لا يتصور بدون المفعول به الفاعيل الا في ليت بهذه المنابة
 فتح وجوب المفعول به لا ينبغي ان يقام المفعول فيه سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان مقام
 وكذا لا يجوز للناطق وغيره فتقول ضربت يدي يوم الجمعة ما دام لا يميز ضربا بشدة الا بالظرف
 بالشدّة تميز على ان المصدا لا يقوم مقام الفاعل بل باقية من نفس فاعلم ان تقول ضربت فريدا لانه قد
 في ذكر المصدا لعله لانه الفعل عليه في جازا جاز ومجوز شيئا بالمفاهيم فتعين ان يزيل النسي هو
 مفعول بالقيام مقام الفاعل مع وجود المفاهيم لا فرق ان قوله يوم الجمعة مفعول زمان وقوله
 امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للضرب باعتبار الشدة وان لم يكن
 وان لم يوجد المفعول به فاجمع مواء في جاز الوقت مع وقوع الفاعل بلا ترجيح والمفعول الاول
 من بابي لم يثبت اولى من الثاني انما هو المفعول الثاني من بابي لم يثبت الذي هو مفعول المفعول
 الاول يجوز ان يكون دائما مقام الفاعل لكن المفعول الاول اولى لانه من جنس الفاعلية في مثل
 ويداها بما يجوز اضطررهم زيدا والاصل اضطررهم زيدا بما لا يجوز منى الفاعلية في زيد ككونه يداها
 وكونهم فخرها ومنها أي من جملة اللزومات وفي بعض النسخ ومنها أي من جملة المرفوع الملية

والجاء علم ان من اقسام المرفوعات الفاعل بمفعول لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر وبيان
 واخرهما خبر لا التي لئلا يحسن واسم ما ولا المشبتهين ليس فاعل عند اجزاء اصل المرفوعة
 والباقي من المشتقات بها وقال بضمهم على اسم فاعله من قبيل الفاعل فهو ايضا اصل قبيل
 والفاعل كل واحد منهما اصل المرفوعات وتفصيل الكلام في هذا المقام يطيب المبسوط
 اذا عرفت هذا فاعلم ان للبتدأ اسم المجرى عن العوامل اللفظية اسماعية وقياسية حال
 كونه مسئلية والصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف لا تستعمل الصفة في هذا المقام
 لاسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة وهذا القسم من المبتدأ راسخ ولا حيلة بل فاعله قائم
 مقام اجزاء فاعله لظاهري حال كونه رافعة لاسم ظاهر وهذا افراد عن مثل قائمان الزيدان وما
 قائمان الزيدان لان الصفة هتارفة للضمير المستتر العائد الى الزيدان مثل زيد في زيد قائم
 مثال للقسم الاول من المبتدأ وقائم الزيدان قائم مرفوع على الابتداء والزيدان مفعول
 على انه فاعل قائم وقائم مقام اجزاء مثل هذا المبتدأ لا يحتاج الى اجزاء كما به قيل باليقوم الزيدان
 واقامه الزيدان ولا يجوز ان يكون الزيدان في يدين المتأولين مبتدأ وقائم اجزاء او يجب على
 هذا ان يقال باقائمان الزيدان واقائمان الزيدان لان اجزاء مشتق وفيه ضمير يرجع الى المبتدأ
 فيجب ان يكون موافقا له في الافراد والعتية فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف
 اسما مفرقا ما ذكره ابعد ما نحو قائم زيد وقائم زيد جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدأ
 وما بعد ما فاعله اسما مسد اجزاء ما يكون ما بعد ما مبتدأ والصفة خبر مقدر عليه فهنا
 ثلث جوارح باقائمان الزيدان ورجعتين ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبر الصفة
 وثانيهما قائم الزيدان ورجعتين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام اجزاء والثالث قائم
 زيد ورجعتين لو كان كما ذكره والوجه هو لاسم المجرى عن العوامل اللفظية السند المغاير للصفة

المذكرة كونه في العتق بعد حرى النقي وكون الاستقمام واطم ان العاقل في المبتدأ وكون
 سني الابتداء وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 في المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 لان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 لان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 ان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 ولعله من خبر من مشرك فان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم
 ان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 بعد ان يكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 التكرار هنا واقوى في غير الله وشأنه بحسب الاثر في نفسه بهذا التكرار انه تعدى في بيت الاقارب
 البور واحد وشراكتها في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 لانه في الاجل ما اوردته في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 يتقدم عليه بميزة الوصف في ما هو معروف به وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 من التكرار ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 يعني اذا كان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 فكما ان المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم الابتداء ما في المبتدأ وكون
 لان الظرف ليس فيه ما لا يتبع في غيره وسلامه عليك المبتدأ وكون ما في المذكرة البقرة وقال بعضهم
 سلمت سلاما عليك كما ان في سلمى ما سلم من قبل عليك قال بعض النقاد انما مع كون المبتدأ

[illegible]

في الخبر ان يكون مفردا اذا كان المبتدأ مشتقا لاحد احواله صدر الكلام كما لا يستفهم بخبر
 الموصلة اي ان يكون خبرا كمن شغل على باله صدر الكلام وهو الاستفهام وهذا ترتيب سيور وعند البعض
 بهو كالمبتدأ كونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ كالمبتدأ كونه معرفة معنى الاستفهام او كان
 معرفة قين ولا تفرقة على كون احد هما مبتدأ او الآخر خبرا نحو زيد اخوك فيجب تقديم المبتدأ او الاشارة
 المبتدأ بالخبر ومتساويين في التخصيص مثل افضل منك افضل مني فاما كان مقدما كان
 مبتدأ مثلما يقع الاشتباه او كان الخبر فعلا له اي المبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه لولا
 المبتدأ لاشتبهت بالفعل وبذلك طابرتي المثال اما في مثل الزيدان قاما والزيدان قاما فليس
 لان خبري التثنية واجب فاعملان الفعلين ككون الضمير فاما معنى كون الاولي او الزيدان
 فاما اشتباهه وقال بعضهم للذي ان وكذا الزيدان بل عن انما في مثل زيد قام فليس بل بل بالاصل
 واذا انفصل الخبر المفرد بالصدر والكلام كما لا يستفهم مثل ابن زيد فغير فروع على الابدان وان خلت
 ومفرد صورة وحققة ان كان اللفظ باسم فاعمل او صورة فقط ان كان المقدرة فعلا لان هذا الفصل
 يجب له في اللفظ مقامه مفردا فجزء المبتدأ مفردا بحسب الصورة فقط او كان الخبر مصححا الى اي المبتدأ
 من حيث هو كمثل في الدار رجل اذ لو لم يقدم انظر الى الذي هو الخبر لم يصح وتخرج للذكورة
 او كانا متعلقا اي اتعلق بالخبر زيدان في المبتدأ او مثل على التمرق مثلها زيدان اما في مثلها
 قد انفصل ضمير ما الذي اتعلق بالخبر والمفرد فالتعلق اعم من المجرور ويجعل له ما مل او كان الخبر خبرا عن
 الواقع مع اسماء وجزء مبتدأ مثل عندى ذلك فانه واجب تقديمه اي تقديم الخبر في جميع
 اما في التثنية والاوليين فلما عرفت انما في الصورة انما في المثال لو لم يقدم خبر على المبتدأ لم يكن خبرا
 الى الموصلة فقط ورتبة لان الضمير الذي في المبتدأ راجع الى المتعلق بالخبر الذي هو مقدمه في اللفظ ولو اخرج
 الخبر مع المتعلق لم يكن خبرا الضمير الذي في المبتدأ راجع الى ما جاز المتأخر عنه فلفظا ورتبة واما في التثنية

واجب وأعلم ان من جملة المرفوعات جزائ والمفواتها هو الاسم المسند بعد دخول
هذه الحروف وهى مرفوعة بهذه الحروف لا بالابتداء على الاصح ومن ثمه يقال له جز
ان واخواتها مثل ان زيد أقامته وامرته في كونه مفعولاً وجملة وكونه متعدياً وغير متعدياً
تقدير كونه جملة لا بغير مائة كما من جز الميتل اعد سوار بسوار الا في هذه جهة يعنى لا فرق بينها
الاسم جواز تقديم خبر الميتل و عدم جواز تقديم خبر ان واخواتها اذ هذه الحروف مرفوعة
في العمل فعلها في العمل ايضاً والعمل النفس للفعل تقديم المنصوب على المرفوع اذ عمل الاصل في
المرفوع على المنصوب الا اذا كان خبر ان واخواتها نظراً في جواز تقديمه على الاسم لما في
في الطرف من الاتساع فليحذر ان قائم زيداً ويجوز ان في الدار زيداً ومن جملة المرفوعات خبر
لا التي لنفسي الجحش اعلم ان لا التي لنفسي الجحش تأكيد للنفي كما ان ان التأكيد الاثبات فما
وان كانا يقضيان لكنهما متشابهان من مطلق التأكيد ولذا احار علماء على ان فتصعب الاسم
اذا كان مكررة مضافاً وترفع الجحش كما قال هو اي جز لا التي لنفسي الجحش المسند بعد دخولها
اي دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها سمول لظريف الذي هو جز لا وليس تقييد
الظرافة بالحصول في الدار لطافة ويحذف جز لا كثيراً في الكلام وينبغي ان لا يفتنونة اي
لا يفترون جز لا بل يكون جزء في كلامهم محذوفاً دائماً ويحتمل ان يكون المراد ان لا غير محتاج الى
الجحش عندهم فعنى لا قيام تعنى القيام ومن الميم ان هذا المعنى لا يحتاج الى الجحش ومن المرفوعات
اسم ما ولا المشبهتين بليس من معنى النفي هو المسند اليه بعد دخولها اعلم ان
ما قد يكون مفعولاً مثل ما زيد قائماً وقد يكون مكررة مثل ما بل قائماً انما اسم لا فلا يكون الا مكررة
مثل لا رجل افضل منك وهذا النفي اهل الحجاز وميل ماوراء النهر نحو ما هذا بشراً او ما بنو تميم قديم
اولا ليسا بما ليين بل الاسم والجحش الواقعان بعد ما مرفوعان على الابتداء كما كان قبل قوله ماوراء النهر

لما ورد في القرآن وحی فی الاشیاء یعنی ان اعمال الناس كونه متعباً بالمشقة مثلاً فقلین فکلمات
اعمال اداء اعمال الناس التي لا یفسد فموشاة کثیرة وکلامهم للحدیثات فموشاة بمخدوفات
جزء من موزون اسی هذه المصوبات او المصوبات هذه حکایت الی اللان وکذا کون من فموشاة ای اسم
المتعلی علی هذه المصوبات وهو النسب اعلم ان المصوب کالمرفوع ینقسم الی اصلي ولحقی فالمتنصب لا یلحق
المفاعیل الی خمسة واما ما من المصوبات بها فله ای من المصوب المفعول المطلق الفیر المصوب بالیا
او الايام او فی اوتی فکلمات الفاعیل الاربعة الیایة تلتحق المطلق اشارت الی عام التکید لیس
التکید بالاخلق وحی ای المفعول المطلق اسم فعله فاعل فعله کذا لفظ التکید بلفظ التکید
بمعنی فذلک الاسم غیر موزون فموشاة فموشاة اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
بمعنی فذلک اسم موزون فموشاة فموشاة اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
ان المفعول المطلق اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
فذلک الفعل موزون فموشاة فموشاة اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
الفعل المذكور وما حصل المصدر لیس یعنی مصدره لکن لما کان ای المصدر وازنه مستقربان لم یفسد
بیماء واولو المفعول المطلق اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
من الفعل والفتح والعدد مثل جلست جلوساً یعنی اجلس استفاضت جلست وجلست
کما یسمی ای جلست فموشاة فموشاة اسم لافو الذی فعله فاعل الفعل وهذا الفعل یعنی ضربت
الذی التکید لا یفسد ولا یصح لان موزون موزون موزون موزون موزون موزون موزون موزون موزون موزون
اخوایه واما المفعول المطلق الموزون والعدد ای فذلک لان الاربعة مستندة فموشاة فموشاة
یعنی فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة
الاجلوس فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة فموشاة

الامال تعدل انما هو الاثر وقد يكون الفعل المطلق بغير لفظه اى بغير لفظ الفعل
 ان لم يكن هو انما لفظه اذا الموافقة في المعنى كانت متحققة قد كانت جملتها وشرتها موافقا
 وقد يحذف الفعل المناسب للفعل المطلق لقيام قرينة مالية او متعالية جوازاً اى حذفاً جوازاً
 كقولك لمن قد عجز عن مقام اى قد است قدوماً غير متقدم قد يحذف الفعل المناسب
 للفعل المطلق وجوباً اى حذفاً اجاباً وذا على قسمين الاول ما يجب حذف الفعل المناسب بهما
 يبنى انه لا مبالغة في قياسهما فيقتصر على السماع مثل سقياله وزيغاله وخبيثته له وجدته له
 وحمدته له وشكرته له وعجبته له ان هذه المعاد اذا امتثلت باللام سوا كانت اللام
 في القائل او المفعول لا يجوز ذكر الفعل المناسب لها في كلام العرب كما ذكرى الشافعى ما يجب حذف
 المناسب قياساً وبها عرفت انما يتحقق في مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع المعنى
 مثبتاً بعد لفظه داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق جراً عنه او معنى نفى داخل على اسم لا يكون
 ذلك الجراً جراً عنه اى من ذلك الاسم وذلك لان المصدر جراً عنه لا يكون مفعولاً لاسم
 مرفوعاً على خبرية او وقع المفعول المطلق كمرأة بعد اسم لا يصح وقوع المصدر جراً عنه نحو ما انت
 سيرة ايعنى ما انت السيرة وما انت الاميرة اليريد يعنى ما انت السيرة اليريد ما سيرة اليريد
 كسيرة اليريد وذلك لان ما وقع مثبتاً بعد لفظه وانما انت سيرة امثال لما وقع بعينه نفى اى
 السيرة اليريد او كذا حال فيما اذا وقع كمرأة بعد اسم الذى لا يصلح ان يكون ذلك المصدر جراً عنه
 زيد سيرة اليريد او ما اذا وقع المصدر بعد لفظه او معنى نفى داخل على اسم يصلح ان يكون المصدر جراً عنه
 فلا يكون ذلك المصدر جراً عنه بل يكون مرفوعاً على خبرية نحو سيرة اليريد او سيرة
 سيرة اليريد وكذا اذا وقع كمرأة بعد اسم يصلح ان يكون المصدر جراً عنه نحو سيرة اليريد او سيرة
 من المواضع التى يجب فيها جازف صاحب المفعول المطلق قياساً بما اى موضع وقع المصدر لخصيصاً

[illegible]

لم اضرب زيداً على قياس الفاعل كما في قولك ضرب زيد ولم يضرب يد وقد تقدم المفعول على
 الفعل نحو زيداً ضربت لان الفعل حاصل قوي يجوز ان يقع معمولاً مقدماً عليه وموخر عنه وقد عرفت
 الفعل الناصب لقيام قرينة والى على ذلك الفعل جوازاً اي حذفاً جائزاً نحو زيداً لمن
 قال من اضرب اي اضرب زيداً وقد يحذف الفعل الناصب كـ وجوباً اي حذفاً واجباً
 ذلك في اربعة مواضع الاول سماعي للاضابطه له البوابة قياسي مثل امرأاً ونفساً اي
 مع امرأاً مع نفسه وانتهوا بخلاف الكهـ اي انتهوا عما اتم فيه ما قصدوا خيراً لكم ومثل اهلاً اي
 اهلاً لا اجانب وسهلاً اي وطيف سهلاً لا ضراً وبلغت منزلاً رجلاً واسماً لا سماً نصيباً الثاني
 من المواضع الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيه المنادي وهي اي المنادي الاسم
 المطلوب اقباله بحرف نائب عن سوار كان ذلك الحرف مذكوراً لفظاً مثل يا زيد او نقلاً
 مثل يوسف اعرض عن هذا وهذا القسم من المنادي يتبعه على ما يرفع به سوار كان ضمة او الفاء او
 الكسرة منفردة اي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف معرفة قبل دخول حرف النداء
 مثل يا زيد ويا سرجل للشخص للعين قيا زيد ان مثال للبنني على الالف ويا زيدون مثال
 للبنني على الواو وسبب تسمية هذا القسم من المنادي انه واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف
 الخطاب بحرف في الافراد والتعريف لان قولك يا زيد مبتدأ او دعوك وتلك الكاف مثل كاف
 ذلك وهو بنني الاصل فلما شابه الاسم العربي بحرف الخطباء مبتدأ ومن جملة اقسام المنادي
 الذي يدخل عليه لام الاستغانة وهذا القسم يكون مجزواً ومعرّباً لان اللام اجارة من خواص الاليم
 المشابهة للحرف بدخولها فيصر معرباً كما قال ويخفض بلاها الاستغانة مثل يا زيد
 اقسامه الخمس في آخره الف الاستغانة فيكون مفتوحاً كما قال ويفتح كالحاق الضمة اي الف
 الاستغانة وكلام اي لا يجوز ادخال اللام في اوله لئلا يبين الالف واللام منافاة لان اللام

حقيقة مجرد الالف القوية مثل ياندا ولا يجوز ان يزيد من جملة اقسامه لا يكون مفردا او قويا
 ولا مستغنا باللام ام الالف وفي القسم عدم قيوته على كونه مقبولا لا مقبول بكمات قال
 وينصيب اسما اهل كثر يا عبيد الله ويا طالع اجد لا قويا رجلا لغين معين وتوابع
 المنادى المبني المفردة مالت كيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
 يحذف المعتنع دخول يا عليه في العرف باللام تنفع حلا على لفظه اي لفظه التناوب
 في النظم لان حركة الضمة وان كانت بنائية لكنها مشابهة للحركة الاعرابية ازنها وعرخي
 فيشبه العصب فيميز ان يكون ابدت بالالف لفظه وتنصب حلا طالعها لان حق التناوب المبني
 ان يكون ابدت بالالف مقبول في التاكيد يا قوم اجمعون وجميعين في الصفة مثل ياندا
 العاقل والعاقلة في عطف البيان يا غلام بشر او بشر او في المنطوق بحرف المتعذر
 طرية ياندا الحارث والحارث واما قيد توابع المنادى المبني لان توابع المنادى المعرب
 لفظه واما قيد التوابع المفردة لانها لو كانت مضافة لم تنجزها الا نصب نحو ياندا حسبا
 معروف بآتيهم كلمه ويعتقن اياكمه ياندا احسن الوجوه والتحليل ابن احمد استأصم به في المعطوف
 يستأد الرفح لان المعطوف بالحرف متاوي في الحقيقة فينبغي ان يكون متحركا بحركة المتأد
 وهي الضمة لكن لما لم يشر حرف النداء صارت تلك الحركة اعرابية ولذا اُسمي فاعا وابوعمر
 النحوي والقاضي المتقدم طه التحليل تنحرف في المعطوف المنصب از قديري مروت النداء لا يكون كذا
 اللام فله كلمه التبعية وتوابع المبني باين الحلو وهو المنصب الى العباس الميمون كان المعطوف
 كما احسن في جواز نزح اللام منه فكا التحليل في اعتبار الرفح ان يكون جملة نداء مستغنا ولا ي
 وان لم يكن المعطوف مثل احسن في جواز نزح اللام عنه مثل النجم والصق فكا في عمر في نشأ
 المنصب لا يكون جملة متاوي بالاستقلال فلا يبين اعتبار التبعية والتوابع المضافة

لا يجوز فيها الرفع لاسما لو كانت متناوياً كان حقها النصب فاذا كانت توابح للمنادي كانت
 حقها النصب بطريق الاولى والابدل عن المناوئ البني على الضم والمعطوف في غير ما ذكر
 المعطوف لذي اللام فيه حكمه اى حكم البديل وكذا حكم المعطوف غير ما ذكر حكم المناوئ المستقل
 لان البديل مقصور في الكلام وما قبله متببه له فكان حرف النداء داخل طية المعطوف باحرف متناوئ
 بالاستقلال في الحقيقة والمناوئ حرف النداء ليس بموجود فحرف النداء متعارف فيه فيصير متناوئ
 مستقلاً مطلقاً يعني ان كلام المعطوف البديل سوار كان مفرداً أو مضافاً مرفوعاً أو مذكراً على كل تقدير
 حكمه المناوئ المستقل بلا ملاحظة المتبوع والعلم الموصوف بآية اى بلفظ ابن مضاف الى
 صفة اخرها وان كان حق ان يكون بنية على الضم وحق الصفة المضافة ان يكون منصوباً ويقال يا يزيد
 عن ضم الدال لكن لما كان النداء شريكاً في العلم اى الموصوف بآية يقع بين العليين في كلامه تشرية لاختلافه في الحال
 يا يزيد بن مرفوع الدال اذا لم يكن متناوئاً علماً أو لم يكن الابن مضافاً الى علم آخر أو لم يكن شيئاً منهم
 حكم المناوئ وصفته ما تقدم كما تقول يا رجل بن عمر ويا يزيد بن اخيناد ويا رجل بن اخينا واذ
 نفدي المعرف باللام اعلم ان اجتماع حرف النداء مع اللام غير جائز لان حرف النداء واللام
 كلاهما التان للتشريف فعند اجتماعهما يكون احدهما نفعاً فلا بد من ان يتوسل باسم بهم كقولك
 انظر متناوئاً ويكون المعرف باللام صفته ويكون المتناوئ في الحقيقة ذلك المعرف باللام وذلك
 الاسم البسم اما آتى مع بار القينية واما هذا واخواته واما ايذا معاف واوريدندار المعرف باللام
 قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل فيجوز حكم المناوئ على ذلك الاسم البسم
 والمتناوئ باحقيقته هو الاسم المعرف باللام ومن شبهه اللق معارف الرجل ولم يجوزوا النصب
 لانه المقصود بالنداء فلا بد من رفعه ليكون حركة الرفعية والرفع على كونه متصلاً بالنداء
 المستزود رفع توابعاً فيهم لا يضاف الى المعرف الذي هو الرجل توابعاً المرفوع تابع للفظ

ما قاله الله خاصة العلم انه لا يجوز الا بتمام حين النداء وحرف التعريف الا في لفظ السلام
 حرف التعريف فيه عوض عن الهمزة التي هي فاعل الفعل في آله التي اصل الهمزة لا تلت حركه الهمزة
 الى ما قبلها من ذقت الهمزة تنقيتها فصار الله فاسكت الهمزة في ما قبلها في ما قبلها في ما قبلها
 فحرف التعريف عوض عن الهمزة وبمجرى الهمزة في ما قبلها في ما قبلها في ما قبلها
 الهمزة لم تلت في العربية واثبات الهمزة مختص بالنداء ولما في غير النداء الهمزة والهمزة ومثل
 في الدرس كما تقول اهو بانه ومن الله وقد يجمع حرف النداء مع لام التعريف في غير لفظ السلام
 ايضاً على الله وكما قال الشاعر عن ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك
 لان لام الهمزة وان كانت لازمة للكلية لكنها ليست عوضاً عن حرف الهمزة بل لفظ الهمزة
 في لفظ السلام ولا يقال يا ابيك كما يقال يا الله فجاز ذلك في مثل ياتكم بكم على ويا ابيك يا ابيك
 على ابيك فيا ابيك النداء المفرد المرفوع ويكون بعده اسم مجرور بالاضافة في الاول وجهان الضم
 والالتصاف بالضم فلا نداء مفرد معرفة مبنى على الضم في الثاني النسب بانه مضاف الى
 بعده فيكون برفع مضاف والوجه الثاني النسب على انه مضاف الى ما بعده وفي هذه الصورة
 ايضاً نصب الثاني تعيين لا كذا لنداء المنسوب والنداء المضاف الى ما قبله المتكلم يجوز فيه
 مجرور الاول انبات اليا ساكنة كانت او متحركة كما تقول يا غلامي ويا غلامي ويا غلامي ويا غلامي
 استقام اليا اكرهه بالكرة الدالة عليه كما تقول يا غلامي ويا غلامي ويا غلامي ويا غلامي
 ما قبل اليا فبوجه التخصيف كما يا غلاماً وبالجماع وتعالى في حالة الوصف يعني لا بد من اتمام اليا
 في حالة الوقف كما تقول يا غلاماً وما ما قد تبت الالاف والاكتمال فبوجه مثل يا غلاماً ويا غلاماً
 في كلامهم كنهه نداء وقالوا يا ابي ويا ابي ويجوز فيه الوجه المذكور في باب يا غلامي
 ووجه آخر انه عليه كما قال ويا ابي ويا ابي ويا ابي ويا ابي ويا ابي ويا ابي ويا ابي ويا ابي

ابدال الياء بالياء وكسر التاء لتساوية الياء والثاني ابدال الياء بالياء وفتح التاء للتحفيف
 الثالث اجمع بين الالف والتاء فيقال يا ايتاه يا ايتاه لا تنها عوضان عن الياء واجمع بين الضمين
 جازز في حالة الوقف ليخرج التاء فيقال يا ايتاه لكن اجمع بين العوض والعوض عنه ليس بجازز كما
 اشار اليه في قوله دون الياء فلا يجوز يا ايتاه ويا ايتاه وقالوا ايا ابن ام ويا ابن عمه خاصة
 مثل باب يا غلام في الوجود المذكور في ايتاه يجوز في هذا القسم حذف الالف لدلالة الفتح عليه
 لكثرة الاستعمال فيقال يا ابن ام ويا ابن عمه بخلاف يا غلام في فانه لا يجوز فيه في الوجود
 والتفصيل ان النداء اذا كان مضافا الى ياء المتكلم يجوز فيه جميع الوجود التي قد علمت
 واذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم فلا يجوز فيه تلك الوجود الا اذا كان النداء في
 مضافا الى الام او العلم المضاف الى ياء المتكلم ويجوز في هذا المقام جميع الوجود التي ذكرت لكثرة الاستعمال
 في كلام العرب ايتاه يجوز في هذا القسم اسقاط الالف لدلالة الفتح عليه فيقال يا ابن ام ويا ابن عم
 وهذا الوجه لا يجوز في باب يا غلام كما ذكر وتبين خيفة للنداء في جاشن في ستة الكلام بالضرورة
 في الترخيم في خيرة اي في غير النداء جازز ضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال ذو الرمة
 وارلية او حتى تساعفناه ولا يري مشايخهم ولا عرب هو اي ترخيم النداء بحسب الاصطلاح
 محذوف في اخر اي في آخر النداء في تحفيفا اي ليجوز التحفيف لالعلمه اخرى وشيطة اي شرط
 ترخيم النداء ان لا يكون مضافا لانه لو حذف من المضاف شي يلزم الترخيم في وسط النداء
 لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة بحسب المعنى لا سيما اذا كان المركب لاضافي
 علما وان حذف من المضاف اليه شئ لم يكن ترخيما في النداء بل في غيره او المضاف اليه
 ليس نداء بحسب القسط بل لا عرب على اخو الاول وان لا يكون مستغناقا ولا عندوبا
 اذا المقصود في الاستغناء والتبذير بالصوت والترخيم منافية ولا جملة اول لا يجوز الترخيم

الى الجوز كما علم ما تقدم في الشرط الآخر في التعريف احد الامر من وجوب ان يكون اما على ان يكون
 على ثلاثة احرف انما اجمعت عليها في التعريف لكثرة ابراء الاطام فيها بما لا يخفى في الزيادة
 على ثمة احرف لان العلم المشتق على ثمة احرف لكونه من اجل الا ان غير محتاج الى التعريف
 واما سببا تباعا للثانيات فينبغي يجوز التعريف في السنادي اذا كان متلبا بتبعا لثانيات
 فان لم يكن زائدا على ثمة احرف سارا لم يكن علما كما تقول يا شب اقبل او كان علما كما تقول
 يا شب اقبل فان كان ثمة علما تشخيصا وانا ما زعيم المتادس اذا كان فيه تارة الثانية وان لم يكن
 علما زائدا على ثمة احرف لان تارة الثانية ليست جريزا من الكلمة حقيقة بل هي كلمة اخرى
 برا مسا فلان لم الاجاف بعد ثمة فان كان في اخرها في آخر السنادي من ينادي تان في حكمه
 الزيادة الواحدة في معنى السنادية تاسما كما سماها اذ في آخره زيادتان وهي الالف والهمزة
 في علم الواحدة وصرح ان حذف الزيادة تان مسا في التعريف وبقا يا اسم وليد وان كان
 اخر من زيد تاسما للثانيات او للثالثة في ثمة فان مسا او كان في امر السنادي حرف صحيح وما
 قبله مدقة اي الف او د او و او يار ساكتة مركبة ما قبلها من نيسا وهو اعم احوال ان كان
 الاسم اكفر من اربعة احرف مثل غمار ومصور ومسكين حذف اعمي الحرفان الاخيران
 يقال ياعم ويا منصور ويا مسكت انما سبب كون السنادي اكثر من اربعة احرف اذ لو لم
 يكن اكثر من اربعة احرف مثل عيب ومثود وسحاب فلما عجزت الحرفان للزوم
 الاجاف في الكلمة وان كان السنادي معاكبا نحو معديكرب وبلبيك حذف الحرف
 الاخر في التعريف لانهما بمنزلة ثمة الثانية في الحقيقة بالكلمة وان كان السنادي غير ذلك
 اي غير الاقسام الثلاثة المذكورة فحرف واحد اي حرف غير عجزت حرف راجد كما يقال لثالث في
 يا نال وهو اي المحذوف فحذف الثانية على الاستعمال الاكثر يقال يا نال

على ما كان قبل الترتيم ويا قوم ثبتوا الواو مع نعت ما قبلها ويا كروا بالقيام الواو على ما لها
 وقد يجعل ما قبله من الترتيم اسما بواسطه ويجرى عليه احكام النادى المفرد المعروف فقال
 يا احاربهم الرار ويا ناضى لانه لما جعل ثوبا سائرا منه آخره واو وقبله ضمة فلا بد من الهمزة
 ياء او وكسرة قبلها ويا كرا لانه لما جعل كروا سائرا منه والواو تحرك ما قبلها مفتوحا وليس الهمزة
 ساكنة شئ يمنع من الاللال فاقبلت الواو انما وقد استعملوا صيغة النداء في
 المندوب المندوب في اللغة ميتة يجب عليه بعد محاسنة لا يدار التضرع واليكسوف في
 الاستسلام هو المتفتح عليه بيا او واو اختص المندوب بواو اسبغى انه لا يستعمل في النادى وحده
 اى حكم المندوب في الاحزاب النبائية مثل حكم النادى فوازيد مندوبه على انهم كما كان مندوبا
 على تقدير كونه منادى وواعباده منصوص في جاز ذلك من زيادة الالف في آخره اى فى آخر
 المندوب بزيادة التضرع واليكسوف بان يقول وازيد اوفى حالة الوقت زوت الالف
 وقامت واو ياء فان خفت اللبس اى القياس ذلك اللفظ بغيره عند زيادة الالف رويته
 مقام الالف كما سمعنا ذلك من المندوب اخذ مخاطب مونت فان قلت واغلا مكاتيس
 بالواو احد المخطوب المذكر فاذا نذيت قلما مك بخطاب المونت زوت الالف وقلت واغلا مكى
 وزوت الالف فى حالة الوقف وقلت واغلا مكى وكذا فى واغلا مك وان زوت الالف وقلت
 واغلا مك التبعس سبع بالتيه زوت الواو وقلت واغلا مكى وجاز لك زيادة الهاء في
 حالة الوقف بان تقول واغلا مكوه ولا يندب كل المعروف المشهورين الناس ليعارفتا
 في مذمتهم وتبجعه على المندوب فلا يجوز ان يقال للميت المجهول واوجله لانه سبب للفسخ
 والاستغناء او وامتنع الحاق طائفة المندوب اعنى الالف بصفة المندوب فلا يقال
 وازيد الطويل بل يجب ان يلحق بالموصوف فيقال وازيد الطويل لان الصفة متغا

الموصوف والمندوب الا هو الموصوف فلا يجوز الحاق عايشته بغيره خلافا لليونس فانما
 جواز الحاق علامة المندوب بأخر الموصوف لان الموصوف بالصفة متحى بان معنى دقه هو
 في كلامهم واسن ضرر من زمانه وواجب حتى انشا ميتنا في محو وايد الطرما وويجى من حذا
 حرف النداء عن النادى الا اذا كان مع اسم الجنس لينة اذا كان النادى اسم جنس
 نحو يا رجل لكونه ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء لم يترك كثره اسخرف الا
 و اسم الاشارة مثل يا هذا او قل يا ايها المتكلم والمستغاث والمندوب والمندوب
 فيما الصوت فلا يجوز حذف حرف النداء عنوا واخذت حرف النداء عن العلم الذى لا يكون
 مستغاثا ولا مندوبا فجارى يوسى سطر عرض عن هذا او كذا يجوز حذفه عن لغة اى
 اذا وقع نداءى مثل يا هذا الرجل افسل كذا او ستن عابف حرف النادى من اسم الجنس ان
 كان نداءى في بعض الاشياء كما في قولهم اجمع ليل اى صرنا يا ليل فافند فحقوق
 اى اعطى القدار وخلص نفسك يا فحقوق واطرفا كذا اى اخش غشك يا كروان فان
 هو اكبر شك اى النائية قد اسطيد وحل الى القرى وقد يحذف النادى لقيام قرينة جواز
 نحو الا يا احميد او بتجفيف الاعلى انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمعنى الا يا قوم احميد
 والقرينة اسما وجوز حرف النداء على الفعل الماعلى قرارة السيد وايشبهه باللام فليس
 بتمثيل بل السيد واصل مضارع سقط قوته وادعت فون ان الناجية للمضارع فى لاسم
 لا والثالث من الواضع التى يجب حذف عامل الفعل به فيصلا ضمها عامله انما صيا
 على شريطة التفسير اى على شرط تفسير ذلك البطل وهو اى يا ائمة عالم على شرطية التفسير
 كل اسم بعد فعل او شبهة مشتغل كذا الفعل او شبهة عنه اى عن العمل فى ذلك
 الام بضمير او متعلقه بحيث لو سطر عليه اى على ذلك الاسم هو اى افضل ومنا

بالبحر في غير أو متعلق بصير ويحمل الفعل أو مناسبه على ان ذلك الاسم نصبه اي نصبه
 او مناسبه للاسم بالمفعولية ولا خلاف ان يكون مفسر العامل المفعول واقفا للمفسر لفظا او معنى بخلاف
 ضربته اي ضربت زيدا ضربته او ضربته كما تقول زيد اضرمت به اي جازت زيدا ضربته
 او لا يكون مرافقا لاني اللفظا ولا في المفسر في كل المفسر بل في المفسر عرفا كما تقول زيد المفسر
 اي اهنت زيدا ضربته فلا مره او فتره الكلام مستلزم لانته سيد عرفا كما تقول زيد احييت
 عليه اذ الجرس زيد مستلزم لانتهار والملايسته اي انتظرت او لا بت زيد احييت عليه
 فاضرب يدا في يده الا مثله فيض مضمر فيفسد ما بعد لا اي ضربته وجاوزت واهنت
 ولا ليست واعلم انه يجوز في الاسم الواقع بعد الفعل او شبهه على الوجه المذكور الرفع والنصب بالرفع
 فعله الابتدائي واما النصب فعلى انه مفعول به لكن قد يختار ويرجح الرفع بالابتداء وعند عدم
 قوياً في قوله فعله مثل زيد ضربته او رفعه اولى لمكانه الى التقدير قال سيبويه النصب اكثر
 والرفع اجد واختار الرفع اي عند وجود القريتين اعني الرفع والنصب كون قرينه
 الرفع اقوى منها اي من قرينه النصب كما مع غيدا للطلب مثل تو كما ضربت
 زيدا واما غير وفاكره اذ العطف على الجملة الفعلية وان كان قرينه النصب لكن كونه
 اما قرينه للرفع واقوى منها اذ لا يقع بعد ما الا ابتداء ^{الجملة} او اما قال مع غير الطلب اذ لو
 كان مع الطلب فالنحو النصب كما تقول اما زيدا فاضربه لان الرفع يقتضي وقوع الطلب
 بغيره ولا يصح الالفاظ اذ لا كما استعرت ومن جملة قرائن كون الرفع اقوى اذ اللفظ اجازة
 كما تقول ضربت فاذا زيد ليضربه عمرو فان الاختيار في الرفع اذ لا يخل اذ اللفظ اجازة الاعلى كجملة
 لا يهية فالباقية يختار النصب على الرفع بالعطف اي بسبب العطف على جملة فعلية للتنا
 بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو ضربت زيدا وعمروا كمرته وفي هذا المقام

اولى يكون الموقوف الموقوف عليه كلاهما جليتين فيلتزم ان النسب امر مهم عندهم
 وكذا اختيار النصب بعد حرف التثنية كما تقول انيذا ضربته او دخول حرف التثنية على الفعل اولى
 وكذا اختيار النصب بعد الفاء المستفهام كما تقول انيذا ضربته او دخول الفاء المستفهام
 على الفعل اولى وكذا اختيار النصب بعد اذا الشرطية كما تقول انيذا ضربته او انيذا ضربته ضربا
 اذا على الفعل اولى لما فيه منى الشرطية وان كان الفعل تقدير فيكون ما بعد او منصوبا
 وكذا اختيار النصب بعد حيث كما تقول حيث زيد اتجد وذاكره مشابهة باذا في الاصل
 الى الجملة وانما يظهر معنى الشرطية في حيث ان التعليل كذا وكذا اختيار النصب في الامر
 والنهي نحو زيد اضربه او لا تضربه اذا الرغبت في وقوع الامر والنهي جوين للبتة اذ
 محتاج الى التاويل اذ قولك زيد اضربه او لا تضربه مقدر بزيد مقول في حق اضربه
 او لا تضربه وهذا التقدير يستبعد فالنصب بتقدير الفعل اولى اذ هي اى حرف
 الفع والف الاستفهام واذا الشرطية وحيث مواقع الفعل فيمن ان وقوع الال
 بعد اولى واذا كان تقدير الفعل اولى فالنصب والنصب وكذا يختار النصب
 عند خوف البس المفسر بالصفة مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقنا كما بقدر ان لو كان
 كشيء مرفوعا بالابتداء فيمكن ان يكون قوله خلقنا له تقدير جزاء فيكون مواقع النصب اولى بالمقدّم
 فيمكن ان يكون قوله خلقنا ومنه كل شئ ويكون ان يعرف بمعنى تقدير جزاء للبتة فيكون المفعول
 كل شئ مخلوق لما كان تقديره من المعنى ليس مقدّم وليستوى الاصل ان اى الرفع والنصب
 اذا كانت الجملة الاولى التي هي المعلقة عليها شملت على جليتين احداهما اسمية كبرى والآخر
 فعالية صغرى كما في مثل زيد قاهر وعمره اكرمه فمن جهة الكبرى يكون الرفع اولى
 ومن جهة الصغرى يكون النصب اولى وهذا ان الجملة متعاضدتان فالرفع والنصب كلاهما

تساويان لا رجحان للاحدا على الآخر ويجب ان ينصب على حرف الشرط وحرف التقييد
او دخولهما على الفعل واجب فلا يجوز الرفع مثل ان تريد اضربته ذهابك والاخر يدا
ضربته وليس اذ يد اذهب به منه اى من ياب اضمه عامله على شرطية التفسير
او لوسطا الفعل لثمة ذهب على زيد لم ينصبه اذ لا بد من افعال الباء على زيد فيكون زيد محمورا
لا منصوبا ولو سلمت عليه مناسبة اعني اذهب ليس مرفوعا لانه خرقا ثم مقام الفاعل فالرفع
اى فوجب الرفع في مثل زيد ذهب به على الابتداء كما هو النظم او بتقدير اذهب به على التقدير
لا يكون منه وباعلى المفعولية ولكى ليس من قبيل ما اضمه عامله على شرطية التفسير
مالا يكون الفعل الواقع بعلى الاسم صالحا لان يكون مفسرا لعماله اخرج ليعنى كما في قوله
كل شيء فعلوه في الزيد اذ لوسطا الفعل لثمة فعلوه على الاسم نفس المعنى اذ لا معنى
لفعلهم كل شيء في الزيد بل الصحيح ان الفعل صفة لكل شيء والمعنى ان كل ما فعلوه ثابت الزيد
فكل شيء مبتدأ و في الزيد جزوه و به اجملة الفعلية مبتدأ للثمة و اعلم ان الظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة من قبيل ما اضمه عامله على شرطية التفسير
والخيار في النصب لكن القراء السبعة التقوا على الرفع ولا يجوز اتفاهم على الوجه المرجوع فلما بد من تأويل
يجوز انما اضمه عامله على شرطية التفسير و لا تأويلان احدهما ما اشار اليه بقوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرزين
في قوله سبحانه فاجلدوا في حكم فارجز ارجز فلا يعمل في غيره فاجلها فلما يمكن ان يسلك الفعل المذكور في كل
حتى يكون من قبيل ما اضمه عامله على شرطية التفسير الثاني ما اشار اليه بقوله و جعلتان عند سيدويدي يعنى
ان هذا الكلام عند سيدويدي جعلتان اذ الزانية مبتدأ ومخذوف المضاف اسى حكم الزانية والزاني
عطفت عليه فتقدير الكلام ان حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية والفاء فيه
للتفسير ولا يجوز ان يعمل جيز جملة في جيز جملة اخرى فلا يمكن التسليم فلا يكون هذا المثال من قبيل

ما انصرف على شرايطه التفسير ولا اى وان لم ياقول بما اول المبرر او سبويه فالجواز ان لا يكون
من باب انصرف على شرايطه فيكون خلاف اتفاق مع التفسير السبويه والاتفاق التفسيرية على المبرر
بطل فلابد من التاويل الرابع من الموانع التي يجب فيها عن عامل المفعول به التحذير وهو
في الامة التحويت والتبعية وفي اصطلاح النحاة مفعول بتقدير رائق وهو على قسمين ان يكون
منعوا بتقدير رائق تحذير المفعول عما بعده او يكون منعوا بتقدير رائق وذكر المفعول
المنعوب مكررا فانقسم الاول من التحذير تحذير ما بعده وانقسم الثاني محذرا مكررا ويشترك
كل منهما في كونها منعوين بتقدير رائق فالاول مثل اياك ولا اسد اى بعد انفسك من الاسد
والاسد من نفسك واياك وان تحذرت اى بعد نفسك عن حذف الاربعة موهبة بالاجزاء
والثاني مثل الطريق الطريق اى التيق الطريق اذ فيه آتية ويجوز ان يكون في القسم الاول كذا
ذكر في غير هذا الاثر المحذير منه عطية بالواو وان تكرر المحذير منه من قولك اياك من الاسد ومن
ان تحذرت ويجوز ان يكون المحذير من قولك اياك ان تحذرت بتقدير من اذ حذف حرف الجر
من ان قياس مظهر ولا يجوز حذف الواو اذ حذف حرف العطية غير جائز ومن ثم لا يجوز
لك ان تقول اياك الاسد كما امتناع تقدير حرف العطية وامتناع حذف من
من الاسم المترشح فذكر الاسد بعد اياك اما بالواو او بفتح فذكر ان تحذرت بعد وعلى ثلثة اوجه
بالواو ومن ويحذف من اذ المشابهة المفاعيل الخمسة للمفعول فيه هو ما فعل في فعل
مذكور انشا او بتقدير من زمان او مكان اشارة الى قسم المفعول فيه بشرط ان يشبه
تقديره في اذا التلخيص بما يوجب الجبر ضرورة اذ لا يجوز ان يضاف حرف الجر وظرف الزمان
كلها سوا كانت معرفة او مكررة محدودة نحو اليوم والاسبوع والاشهر والسنة او غير ذلك
نحو اعيان والده والزمان قبل ذلك اى النصب بتقدير في كما تقول حمت اليوم

وشرأه ستة وجبت حيناً وزماناً وصمت وهرأوظوف المكان ان كان المكان مهيأ
 او في حكم المهيأ قبل ذلك اي النصب بتقدير في والا اي بان لم يكن يما فلا يقبل النصب
 بتقدير في وفهسرا المهيأ في كلام بعض النحاة بانجوات الست او لا بعد ولا نهاية لها وهي
 والفت والقدام وانحلت واليمين والشمال وحل حليد اي على المهيأ المذكور لفظ عند ولدي
 وشبههما اخودون وسوى لا بهما معا وحل على المهيأ المذكور ايضاً لفظ مكان المذكورة
 كثره استعمال لفظ المكان او كثره المكان فيه نوع من الاسماء ولذا اجاز ان يقال
 قد اكلت عندك ولدي زيد ومكان عمرو ولا يجوز ان يقال جلست الدار والمسجد البيت لانها
 ليست بمهية ولا مهيأة عليه ففسر بعض النحاة المكان المهيأ بالاسم بواسطة امر غير
 داخل في سبابة وعلى هذا الجملات الست وعند ولدي والمكان والفرسخ والميل ونحوها
 سببها اذا سماتها بواسطة امر غير داخل في سببها بخلاف البيت والدار والبلد والمدينة
 والمثالث لما اذ لها اسماء ليست امر داخل في سببها وارجح لا يدخل ما بعد دخلت في المهيأ
 الا بالتأويل بخلاف عند ولدي ولفظ المكان لا ينادا خلة في المهيأ على هذا التقدير
 وحل على المكان المهيأ ما بعد دخلت وسائر نقضاريه وان لم يقع بعده الا لا يمكنه
 المحيية كما تقول دخلت المسجد البيت والدار على الاحتمال لكثرة الاستعمال لا للاسماء
 وانما قال على الاحتمال اذ يذهب بعضهم ان المكان المهيأ الذي دخل عليه فعل الدخول منصوب
 على انه مفعول به والاصح انه مفعول فيه ومنصوب بتقدير في حذف حرف الجر تخفيفاً
 او حلاً على المكان المهيأ وينصب المفعول فيه مثل المفعول به بجاهل مضمراً كما تقول
 يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وكذا المفعول فيه يميز فيه عامل النصب على
 شريطة التفسير كما سبق في المفعول به كما تقول لم يحجبت فيسب الكلام الذي سبق

الفعل لفظاً وعبارة العطف اي يجوز عطف ما بعد الواو على ما قبله فالوجه جهان اي العطف والنصب
على المفعولية جازة مثل حيث انما وزيد ونيداً فان كان زيد مرفوعاً يكون مفعولاً على مثل
الفعل اعني الضمير المتصل بكونه موكداً بالضمير المنفصل من هذه الجملة يجوز العطف عليه ان كان
منصراً يكون نصبه جازية مفعول معه والا اي وان لم يجر عطف ما بعد الواو على ما قبله على تقدير
كون الفعل نفيلاً لقوانين النسب على انه مفعول معه مثل حيث وزيداً لانه لا يجوز العطف
على الضمير المرفوع المتصل لانه بمنزلة خبر الكمية ولم يحصل اتصالاً بالضمير المنفصل وليس في الكلام
بين المتكلمين المندرج عليه فلا يجوز العطف في هذا المقام كما سيذكر ان شاء الله تعالى وان كان الفعل محيياً
وجازاً العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبله ليعين العطف مثل كزيد وعمر وای امرأته ثبت لزوم
مع عمر وای ما ينعى به مع عمر فيكون عمر مفعولاً وبطلان نصبه على انه مفعول معه لان الفعل المرفوع
ما لم ينفى عن العطف اذ لا يجوز ترك الظاهر لا مخرجاً لضعيف والا اي وان لم يجر العطف ليعين
على انه مفعول معه وجازاً اعتباراً بكونه كالمعامل الضعيف الا لا يجوز الوجه الآخر مثل مالك وزيداً
وما شئت انك وعمر وان كان المعنى مائة مع زيد او مع عمر والعطف في هذه الصورة غير جازة او
على الضمير المحرور بلا إعادة اخبار سوار كان حرف جر او مضافاً لیس ببايع وما فرغ من التعليل
الخمسة المتتالية من المنصوبات شرع في ما يقتضيه الحال وهو في اصطلاح النحاة ما بين
هذه الفاعل وصفة وقت حدوث الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه
سوار كان الفاعل او المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظاً او معنى حتى ضربت زيداً اذ انما كان
تأنيلاً ان كان حالاً عن تأنيلاً حتى يكون بنية كهيئة الفاعل وقت حدوث الفعل اعني الضرب
وان كان حالاً عن زيد كان بنية كهيئة المفعول به وقت وقوع الضرب عليه ونحو هذا في الالفاظ
فما يقتضيه الحال من الضمير المستتر في الطرف اذ في الطرف متضمن لمعنى الفعل وهو حصل او حصل

فقدت الفعل والقيم الظرف متقاربه فيكون معنويًا فيشكل فيه من المستمرة في اللفظ كونه
المستمرة في معنويًا معنويًا ويكون قائمًا حالًا عنه وهذا اذ يدقًا لتمامه لان قائمًا حالًا عن زبده ويزيد
مفعول معنوي لان التبيين والاشارة مفعولان من لفظة اذ قد تفسر معنى الفعل وهو اتيه واكثر
وتقدير الكلام انبه على زيد او اشر على زيد حال كونه قائمًا فزيد مفعول به لذلك الفعل المستمر
يؤيد من حيث الخبر وقائم حال منه وحاملها اي حامل الحال والفعل نحو ضربت زيدًا قائمًا اي قائمًا
اي شبه بفعل نحو زيد منار ب زلزاله راكبًا او معنويًا اي معنوي الفعل نحو زيد في الدار قائمًا اي قائمًا
قائمًا وبضمهم جعل الظرف من قبيل شبه الفعل وكلام المعديل من ان الظرف من قبيل الفعل
كما عرفت وشبهها اي شرط اعمال اربك في نكوة لان حال ما يبين من غير انما عمل او المفعول
به ولا يحتاج في بيان اليه الى التعريف تحريفًا حال سكره في لفتت اليه وصاحبها يعني الحال
معرفته غالبًا لانه محكوم عليه في اللفظ الاصل في الحكم عليه التعريف وما تراه في بعض العود
كونه معروفه كاني ارسلها العراك اي ايسل حمار الخيل الا ان متكررة ومن حيث ذلك وحده
فتأمل الاول بيان العراك وان كان معرفًا باللام كونه اول بالكرة وسبب متكررة اوله دخل
لمعنى التعريف في بيان اليه فاللام زائدة في الحقيقة او بان التقدير ارسلها العراك فمكرر
فمكرر حال العراك منصوب على المعنوية والالف واللام اشارة الى معلومية المعنوية السدس
اي متكرر العراك الذي تفرده اما الثاني فاما اوله متفرده او متفرده غير مدعوه فان كان صاحبها
لكس لا وجب تقديره ما اي تقديره حال عليه كما يشبهه بالحقيقة في حاله انصب كما في قوله
رايت رجلاً راكبًا ولو قيل ان حال لم يقع الاشتباه او لا يتقدم النقص على الموصوف اعلم
ان احوال تقديره على العامل للفظ لان العامل اللفظي لقوته يتصرف في المتقدم والمتأخر
وكن لا يتقدم على العامل المعنوي لانه عامل حيث لا يتصرف في المتقدم بخلاف الظرف

لا يتقدم على العامل المعنوي ويتوسط فيه بالاعتدال في غير ذلك كما تقول كل يوم لك توب كل يوم
منصوب بسبب العامل المعنوي وهو لك ولا يتقدم الحال على ذي الحال المحذور ففي مثل من
محذور عن ثباته للجور ان يكون مجزواً مقدماً على زيد لان الحال من توبه ذي الحال والمحذور لا يتقدم
على الجار فكذلك ان يكون تابلاً وقوله على الاصح اشارة الى ان بعضهم جوز تقديم الحال على الجار
المحذور لان الحال من تعلقات ذي الحال المحذور ولا يلزم من عدم جواز تقديم الجار على الجار
عدم جواز تقديم متعلق الجار عليه لا سيما اذا كان عامل الحال فعلاً فعلياً واعلم انه قال بعضهم
شرط الحال ان يكون مشتقاً او في معنى المشتق وهذا ليس بصحيح اذ كلما يدل على هيئة
وصفته صح ان يقع له كذا وان كان اسماً جازاً مثل هذا بسراً الطيب منه طباً
لاشباع كونها جازية في تعادليها لا لالتصاف على هيئة البسرية والتركيبية ومعنى هذه العبارة ان
هذا التعليل المشار اليه في حالة البسرية الطيب فصل منه حال كونه رطباً والعامل في رطباً الفعل لتفصيل
اخرى الطيب بالتوافق التامة والعامل في بسراً الفعل لتفصيل كانه قيل هذا اذا رطب بسراً على الطيب
رطباً فالاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطباً وباعتبار الزيادة عامل في بسراً وقال بعضهم
العامل في بسراً معناه هذا اشارة الى حال كونه بسراً وهذا القول ليس بصحيح اذ لا يمكن ان يكون في الاشياء
حال البسرية لا البسرية فلا يجوز ان يكون عاملاً في بسراً واعلم ان الحال قد يكون مفرداً كما عرفت
وقد يكون جملة خبرية مع لا بد لها من البطور ليرطبها الى صاحبها او جملة اسمية
او فعلية فاذا اسمية بالكلية والضمير كما تقول جاءني زيد وابو ركب او بالكلية فقط
كما تقول جاءني زيد والشمس طالعة او بالضمير فقط كما تقول جاءني زيد وابو ركب على ضعف
اسم في انفسه لان الجملة الاسمية قوية في الاستقلال فيحتاج الى رابطه قوسى يكون صدر الجملة
بطورين الوجه الضمير الحجب ان يكون في صدر الجملة والمضارع المنسب اليه على تقدير كون الجملة

مستوفى على الفعل المضارع الثابت الربط بالضمير وحده لا بغيره ولان الفعل المضارع الثابت
 مثل اسم الفاعل وفي اسم الفاعل المفرد لا يكون الربط الا بالضمير وما سواها كاي فيما سويها
 الجماعين سواء كانت الجماعية شتملة على المضارع المنفرد او لا تنفي الثابت الربط انما يكون بكون
 وبالضمير كايها او بالحدما وحده سواء كان في او اذ ضمير فتشول في المضارع الثابت بانه يتركب
 ولا تقول بانه يتركب في المضارع المنفرد بانه يتركب في المضارع المنفرد بانه يتركب في المضارع المنفرد
 او بانه يتركب ولا يتركب في المضارع الثابت من قدامه سواء كانت ظاهرة كما تقول بانه يتركب في المضارع المنفرد
 او مقدما فتقول انما يتركب في المضارع الثابت من قدامه سواء كانت ظاهرة كما تقول بانه يتركب في المضارع المنفرد
 للمساخر راشدا مهيئا اى سر او سر او راشدا مهيئا ويجب حذف الفاعل في امال الموكدة
 وهي عبارة عن امال التي توكده وتقر منضمون الكلام السابق بحرف ياء ابو حنيفة فاعلموا
 حال توكدها على ان الشبهة المضمومة من ابود والفاعل المقدر فيه بوجه اى احقها بغيره على
 حال كونه ملحوظا وتال منضمهم تقديره بانه يحكى ملحوظا اى في حال ملحوظة وفي مقابل امال الموكدة
 امال التخييد وهي ما يقع منضمون الكلام السابق كما تقول بانه يتركب في المضارع المنفرد بانه يتركب في المضارع المنفرد
 وشروطها اى شرط وجوب حذف الفاعل في امال الموكدة ان تكون حقة ولا مبهمة ولا جملية
 فلو وقعت امال الموكدة عقيب الجملة لكانت لا يجب حذفها كما في قوله تعالى انما انزلنا
 قرآنا عربيا قال ابن النخعي اى الموكدة انما توكده وتقر منضمون بوجه اسمية ورح يجب حذفها
 مطلقا والقول الاول صحيح وانصح كما يترجى الكسب المبسوطة التفسيرها اى اسم يرفع الابهام
 المستقر من ان سذكر في او مقدما فالاول مفعول بانه يرفع الابهام من ان سذكر في او مستقر
 اى يرفع الابهام عن مفرد مقدما لانها مكنى عن شئ عندي عشرون درهما ومسيان
 في بحث العدد وتميزه مستوفى انشائه تعالى وانما في غيرها اى في غير العدد سواء كان موزونا

نحو عندى رطل زيتا ومنه ان سبنا او كميلا نحو عندى قفيلان بوز او مقيا سا نحو على التمرة مثلا
 زيد اقله يعني يوزو التميز الراقع للابهام المفرد واحد ان كان ذلك التميز جنسا والمراد بالجنس
 يقع على القليل والكثير كالمسل في وزن الزيت نحو عندى رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا
 الا ان يقتصر بذلك الجنس الانواع فبني عند قصد النوعين تقول عندى رطلان زيتين ويجمع عند
 قصد الانواع تقول عندى ارطال زيوثا وعلى هذا القياس حال الاجناس الاخر ويجمع التمييز
 في شيئا اسي في غير الجنس تقول عندى هندوق كعبا او ثوبا باسمه ان كان المفرد المقار الذي حمل
 تميزا بتبوين او بنون التشبيهية كانت الاضافة بجزء التنوين ونون التثنية كما تقول عندى
 رطل زيت ومنوا سجن ولا اسي وان لم يكن ذلك المفرد بتبوين او بنون التشبيهية بل بنون شبيهة
 بنون الجمع او بانفائه كما في عشرون درهما وعلى التمرة مثلا زيدا فلا يجوز ان انفائه في التمرة بجزء
 والانفائه فلا يجوز ان يقال عشرون درهم ومثل بوز قد يكون التميز عن غير مقداره مثل عندى
 خاتم حديد او في باب القسم الاضافة والمنعوض اكثر ما يعني خاتم حديد اكثر شتما لا من خاتم حديد
 والقسم الثاني من التميز اعني ما يرفع الابهام عن ان مقدرة يرفعه عن نسبة متحققة في جملة
 او ماضاهما كما في شبهة الجملة فالاول مثل طاب زيد فسا والثاني مثل زيد طيبا وادوة
 وداد او علما او في اضافة مثل فيجيني طيبه ابا وادوة وادراكا علم ان القسم
 من التميز يرفع الابهام المستقر عن ان مقدرة مقدرة او معنى طاب زيد نفسا طاب شى زيد نفسا
 نفسا يرفع الابهام عن شى وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس زيد طيب نفسا وادوة طيبه نفسا
 وقال بعض النحاة ان المراد بالذات المقدرة النسبة المتحققة بين هذه الاشياء الثلاثة مثلا
 في طاب زيد نفسا نسبة الطيب الى زيد مبتدئة ومما حقه الى البيان فالذات المقدرة عبارة عن هذه
 النسبة ولا يحتاج الى تقدير الشى والقول الاول اصح اذا طلاق الذات المقدرة على ان النسبة المقدر

اولی من الله تعالى نفس الغيبة ومن جهة التمسك بالانسان الى الذات المقابلة لله دونه فانما
 اسی من قدره ورویه وید تعجب من فرویه وانه رفی الامل العبد ثم استعمل فی غیره ورویه وید
 تعجب من قدرته باخری وانه نسب فی الله تعالى لانه خالق العجايب الغرائب ثم ان كان التميز
 عن ذات مقدرة اسما غیر مفرقة بصره جعله اسی جعل فک الاسم لما انتسب عنه جائز ان
 یکون فک التميز لای اسی لما انتسب عنه ولعلقه كما تقول طاب یارب فلان یا اسم للشیء
 لما انتسب عنه ویزید فیکون زید هو الابد ویمح جملته فیکون اب عبارت عن ایه والا اسی
 وان لم یصح جملته لما انتسب عنه فهو لعلقه كما تقول طاب یارب فلان التميز فیها
 اسی فی الصورتین صاقتها فک التميز من الافراد الثنیه والجمع سواک كانت لها تفرقة
 ما انتسب عنه او لعلقه اذ یکملها بحسب القرائن تقول فی الاول طاب یارب فلان والزیدان نفسین
 نقوسا و فی الثانی طاب یارب فلان وروا فی الثالث طاب یارب فلان والزیدان ابون
 والزیدان ابان و فی الخیر طاب یارب فلان و ابون ابان و یارب فلان و ابون فلان و ابون فلان
 و ثنیه و یارب فلان اذا کان التميز جنسا متنازلا لا تلیس و اکثر فی ثنی و لا یصح كما عرفت فیقال
 طاب یارب فلان و ابون فلان و ابون فلان و ابون فلان و ابون فلان و ابون فلان و ابون فلان
 عن بقدر النوصین تقول طاب یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان
 علی المعنی بان نفسانی طاب یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان
 او لا یصح ان یکون لعلقه فک ابوة فی طاب یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان و یارب فلان
 لما انتسب عنه بل لعلقه فانه ویکون ان یجاب بان منی جملته لما انتسب عنه ان یصح لعلقه
 علی ما انتسب عنه علی وجه لا یجوز انما فاته الى ما انتسب عنه و یقول نفسانی طاب یارب فلان
 لا یصح جملته لما انتسب عنه بهذا المعنی لان الخلق النفس علی زید و ان کان معنی لکن یجوز

اضافة اليه ان يقال نفس زيد بخلاف ابني طالب اذا كان زيدا هو الاب اولاد ايتسوا الانسان
 حر اسلا واما الاضافة البنيانية فليست اضافة حقيقية والمردف يتعلق بانتمى عنه بالصح اضافة
 الى ما انتسب عنه سواء كانت بلا واسطة كما تقول نفس زيد وعلم زيد ابوة زيد ودار زيد وبلوا
 كما تقول ابوة ابني زيد فظن ان نفس ابني طالب يد نفسا من قبيل متعلق ما انتسب عنه اذ يجوز اضافة
 ذلك الابوة في طالب زيد ابوة من قبيل المطلق سواء كانت ابوة زيد لانه او ابوة ابيه له اذ لا
 مضافة الى ما انتسب عنه بلا واسطة والثانية مضافة اليه بواسطة فاستبان ان نفسا و ابوة لكل واحد
 من الاثنين من قبيل متعلق ما انتسب عنه ثم ان الابوة يمكن ان يحل على الابوة القائمة بانتمى عنه
 وعلى الابوة القائمة بتعلق ما انتسب عنه وهي على كلا التقديرين من قبيل المتعلق كما عرفت
 بخلاف العلم فانه لا يمكن ان يحل الا على العلم الذي يقوم بما انتسب عنه لا على العلم القائم بنفسه
 ووجه الفرق ان الابوة اضافة بين الاب والابن فيمكن ان يحل على ابوة ما انتسب عنه لكونها
 بابنه ويمكن ان يحل على ابوة ابيه لكونها متعلقة به بخلاف العلم لانه صفة حقيقية قائمة بالعالم
 بالمعلوم فيصح ان يقال طالب زيد علما اى من جهة العلم القائم بذاته المتعلق بالمعلوم ولا يصح ان يقال
 طالب زيد علما اى من جهة العلم القائم بغيره ومثلا لتعلق زيد من جهة كونه معلوما وهذا ظاهر لا يحتاج
 واذا كان التمييز فانه كانت تلك الصفة له اى لما انتسب عنه وطبقه اى يكون مطابقة له افراد
 وتشبيه وجهها وتاكيد روايتها كما تقول الله در زيد فارسي ودر زيد فارسي فاستبان ان زيد فارسي
 واحتملت الصفة المذكورة ان يحل العلم ان فارسي في الله در زيد فارسي عبارة عن زيد وكذا
 قال في قال الله عز وجل ما اعجابه عن الله تعالى فان حل على التمييز كان المعنى الله در زيد فارسي
 وعرفا لية الله تعالى وان حل على الحال كان المعنى هو در زيد حال كونه فارسي وغير الله حال كونه
 قائما ولا يتقدم التمييز عن الفرد على عامه فلا يجوز ان يقال في عشرين درهما عشرين

لان المقدم وان يذكر المحدثين في مقدمتهم فيكون معين في التقديم التمييز على الضرر ومفوت كذا المقدم
 وعلى هذا القياس حال سائر المقدمات بالقياس الى تماثلها او اقلها انه قد اختلف في التقديم التمييز
 لا اهاهم عن الخسبة اذ كان عامدا فلما لم يذهب اليه وان لا يقدم على الفعل واليه اشار بقوله
 ولا يحسن ان لا يقدم على الفعل فلما لم يذهب اليه وان لا يقدم على الفعل واليه اشار بقوله
 واذالة الابهام والتقديم على الفعل ينافي في المقدم خلافا لما ذكر في المبرر من انما يجوز ان التقديم
 التمييز على الفعل لان الفعل حاصل قوسى تصرف في التقديم والتأخر وتتشبه بقول الشاعر
 من اتجر بغير الفراق جيبها ما كان فلتا بالفراق قلبه فنفسا مع كونه تميزا عن طيب مقدم طيب
 وبركوا الجهور نفس مكان نفسا وهذا القول صحيح لما ذكر المستثنى في اصطلاح النحاة والعلق على
 انهما متصل والاخر منقطع فالمستثنى المنفرد عن متعدد مذكور لفظا او تقديرا اياها
 ولو احسنها بان يتعلق الحكم بالتقدير ويخرج بعض منه بكلمة الاو اخرهما من ذلك الحكم ويقتضى ما عدا ذلك
 في ذلك الحكم نحو جاري في القوم الا زيدا فخرج زيد بكلمة الا عن حكم الجمعي المتعلق بالقوم المذكور لفظا
 وبقى غير زيد اطلاقا في حكم الجمعي وبكلمة ايا جاري في الا زيدا اى ما جاري في اى الا زيدا اى اذا خرج زيد عن حكم
 صميم الجمعي المتعلق بالعدد المذكور تقدير او هو واحد المستثنى المنقطع هو المذكور بعد
 اى بعد الاو اخرهما غير منقطع عن متعدد اذ المستثنى من غير متين دلل المستثنى في الاستثناء
 المستثنى نحو جاري في اى الا اخرها فاسما ليس منسب لحد لان المراد به ما يصح للخطاب وهو اى
 منسب ومعا اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب كما في قولنا جاري في القوم الا زيدا
 والمراد بالكلام الموجب ان لا يكون فييا ولا نيا ولا استثناء ما او يكون المستثنى مقدما
 على المستثنى منه فيكون معنويا اى كما تقول ما جاري في الا زيدا اى ان كان زيد مؤخر
 عن اى فيجوز في زيد الوجان النسب على الاستثناء والرفع على البدلية او يكون المستثنى

منقطعاً كيشي يكون المستثنى منصوباً على تقدير كونه منقطعاً في لغة الأكثر وفي لغة بعض المستثنى
والمنقطع مرفوع اليها كما تقول يا جاري احدى الاحمار برقع حمراء على انه بدل غير احدى زمره ضعيف
او لا يتصور البديل هنا سوى بدل النظم وهو لا يكون الا في كلام صادر بطريق السوء والغفلة
والاستثناء المنقطع لا يكون الا في كلام صادر بالروية والخطا او كان المستثنى واقعاً
بعد خلا او عدا في لغة الأكثر بناءً على فعلان ماضيان من خلا يخلو خلا او عدا يخلو
اسي جازره وفاقا لهما فميرتير فيما وما بينهما منصوب على كونه منفعولاً به كما تقول جاري في القوم
خمازياً وعداً زياً اسي خلا الجاني او عدا الجاني زيداً وفي لغة بعض كل واحد منهما حرف جر وما بينهما
مجرور او كان المستثنى بعده ما خلا وما عدا يعني يكون المستثنى منصوباً في جميع اللغات الا كان
واقعا بعد ما خلا وما عدا اذ لا شبهة على هذا التقدير في كون كل منهما فعلاً اذ كلمة ما فيهما مصدرية
وهي مخففة بفعل هي تقتضي تقدير الزمان كما تقول جاري في القوم ما عدا زياً او ما خلا زياً
اسي جاري في القوم زمان جاري الجاني اسي مجاوزته زياً او زمان خلوه عن زيد وكذا يكون المستثنى
منصوباً بعد ليس ولا يكون لانها من الافعال الناقصة واسمها مفعول وما بعدها منصوب
على الخبرية نحو جاري في القوم ليس زياً او لا يكون زياً اسي ليس الجاني او لا يكون الجاني زياً
ويجوز فيه اسي في المستثنى النصب يختار البديل فيما وقع المستثنى بعد لاني في كلام
غير موجب تام ويعني به ما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاري في احد الازيد بالرفع
على البلية والازيداً بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الازيد بالجر على البلية والازيداً
بالنصب على الاستثناء وما رايت احد الازيد بالنصب على البلية وهذا هو المختار او على الاستثناء
وهذا جازر مثل ما فعله الاقليل والاقليل لا يعرب المستثنى على حسب مقتضى العوا
اذ كان المستثنى منه خيس متذكراً في الكلام وهو اسي المستثنى الذي يعرب على حسب

وواقع في خبير الكلام للموجب للعنى الصحيح مثل ما ظهر منى الكلام اى ما ظهر من
 الازيد والايوزان يقال منى الازيد لم يتعد العنى الا ان يستقيم للعنى في الكلام الموجب
 مع خذون المستثنى منه مثل خذون الايدى هكذا اى قدرت كل يوم من يوم الاسبوع الا ايدى
 ومن غلب اى من اجل انه لا يجوز خذون المستثنى في الكلام الموجب الا ان يستقيم له من غير
 لزيد الاعمال او معنى ما زال ثبت لان نفوذ نفوذ يرجع الى الاثبات فيكون المعنى زيدا ثابتا
 الا على منقعه ويزيد في جميع احواله لا يمكن ان يثبت حين بعد حين فلهذا لا يجوز الا اعلم واذا اعتد بالبدل
 على اللفظ اى على اللفظ المستثنى منه لما في فعله على الوضع اى يحل على محل محل ما جاء في
 من احدا لا يذيه ولا يذيه فيها الا عموما وما نذيه شيئا الا شيئا لا يجباؤه وانما تعذر البدل
 على اللفظ في المثال الاول لان من لا يذيه في الاثبات لئلا يذيه ان لا يمكن ان يكون زيدا
 في المثال الاول منه وباعلى الاستثناء فيكون بدلا لما ان يحل على اللفظ فيكون بدلا
 الكون من منجز المبرم الزائد للمبالغة والاستعراق فلا بد من تقدير من بعد الا فيلزم لزيد من في
 ويزيد في غير ما سياتى او يحل على محل محله وهو الرفع على الفاعلية فيكون مرفوعا وبه المطالبة
 واما في المثالين الآخرين فلما قال وما ذكرا لا نقد ان عاقلين بعد استبعاد الاثبات
 لانها عاقلان للنفى وقد انتقدت اللفظ بالانحصار لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ في المثال الثاني
 وقيل لا احد فيها الا عموما بالنسب لان فتحه شبيهة بحركة الاعرابية بحسب ما يجوز في تقدير
 بحركة التعليل فيه بالنسب ومنه نفى قد انتقدت الا ولا يمكن تقدير اللفظ على المحل كما في ما عليه
 ولا يمكن ايضا ان يحل على محله القريب وهو بالنسب بكلمة لا او معنى نفى لما انتقدت بالاعمال
 علمانيا بعد ان لا يجوز ان يكون عموما وبها بل يحل على محله البعيد وهو الرفع بالاجابة
 فيقال لا احد فيها الا عموما بالرفع واما في المثال الثالث فلانه لا يمكن حل البدل على اللفظ

فلا بد من تقدير ما عمل فيه ومعنى النفس كما تنقضى بالافلا يتصور تقدير كلفته بالبعد الانبياء والشرع والادب
فيجب جعله على محل المستثنى منه وهو الرفع على انه خبر المبتدأ بخلاف ليس يا شئياً الاشياء
يعني انه لا يجوز ان يحل المبتدأ على اللفظ على تقدير كون ما ولا حالتين في المستثنى كما ذكره الخليل
ويشبه الاشياء ان يجوز هنا ان يحل على اللفظ مع كون ليس ملأ في المستثنى منه والفرق ان محل
ما ليس اللفظ المعنى النفي وهو قد تنقضى بالانتماء مع افعالها فيما بعد الابان يكون ما بعد ما بعد ما مع كونها
و اما على ليس فليس من جهة النفي بل من جهة الفعلية فيجوز ان يقع ما بعد ما بعد ما قبلها كما قال
لا نفاى اى ليس عملت للفعلية لا النفي فلا اثر لتنقضى معنى النفي في عملها ببقاء الاصل
العاملة هي اى ليس كاجله وهو الفعلية فيجوز ابدال المستثنى عن اللفظ وان وقع بعد
الا ونظيره ما كان لا الا قائماً او معنى النفي وان انتقض بالالكن لم ينقضى به معنى الفعل بل هو
باق بحاله فيعمل فيما بعد الا لك لا اثر لتنقضى معنى النفي في ليس او هي عالمة من جهة معنى الفعلية
وهو باق بحاله ولا يجوز نيلها في خبر ما ولا ومن ثم اى من اجل ان عمل ليس من جهة
معنى الفعلية لا من جهة معنى النفي بجاز ليس لا قائماً بنصب قائماً على انه خبر ليس به عالمة
من جهة الفعلية وامتنع ما زية الا قائماً او لا يجوز ان يحل ما في خبر الواقع بعد الا لا تنقضى
معنى النفي بالاول المستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسواء لكونه مضافاً اليه و
لك المستثنى مجرور بعد حاشا في لغة الاكثر لكونها حرف جر وفي لغة بعض حاشا فعل وما بعد
منصوب على المفعولية كما سبق في خلاصه في لغة الاكثر واستعراب لفظ غير فيه امر ولا
كما عراب المستثنى بالاعلى التفضيل المذكور فيما سبق لان المستثنى صا مجرور وايضا فاعلم
غير اليه فاجرى اعرابه على غير كما تقول جار في القوم غير زيد وما جار في غير زيد اى وما جار في
اخر غير جار بنصب غير كما تقول جار في احد غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على اليه

وكما نقول ما جاني خير زيد بالرفع على القاملية وكلمة عقير وان كانت في الاصل صفة
 كما نقول جاري زيل غير زيد وتساويها على بالوجه كثير في الكلام الا انها سلمت على الاثني لا
 وما بعد ما جرد بانها فتا اليه ويجري اعراب ما بعد ما عليها كما ذكر كما حصلت الا عليها اسطر
 في الصفة مع ان الاصل فيها ان يكون مقتضى الاستثناء هو جري اعراب غير من ما بعد الا
 واما على غير الا اذا كانت الانابة لجمع منكر غير محصور في عدد معين
 جاري لاجال لا يزيد وانما حصلت هنا على العنفة لنعذر الاستثناء اذا ما جني الاستثناء
 اتصل من ان يكون ما بعد الا اذا جازيها ايضا ليتعدوا المخرج وفي الاستثناء المتعلق
 لا بد من ان لا يغل ما بعد الا فيما قبلها ايضا وفي المثال كمثل ان يكون يدان غدا في كتاب
 ويكمل ان لا يكون انما فيما فتعد الاستثناء لتبسيطه بخلاف ما نقول جاري لاجال لا يزيد لاجال
 انما جازعا مع ان الاصل شامل لجميع اعراب في ما زيد فلا يتعد الاستثناء وانما فيما لجمع
 بغيره لخصه اذ لو كان محصورا لم يتعد الاستثناء كما نقول لا يزيد جاني مشروا هم الا اذا جاني او اثنين او غير
 ذلك لان الواحد والاثنين كذا غير ما من الاصل او الى التسعة والاربع في العشرة قطعاً ونحو قواعد
 لو كان فيهما النسخة الا الله لفسدتا قال في الآية واقعة بعد جمع منكم وغيره فحملت
 على العنفة ولما كان الا حرفا غير قابل للاعراب فلا اعراب لذي جود حق غير متعلق ما به الا
 وضعف حمل الا على غير في غير اى في غير منع منكم وغيره لعل الاستثناء وفي قول
 من كل من مناه فله وبعمر بك لا الفرق بين الا الفرق ان منته كمن ان لا يستثنى والا
 ان يكون متشابهاً ويقال لا الفرق بين الا الفرق من كل من مناه فله وبعمر بك لا الفرق ان منته كمن ان لا يستثنى والا
 ما فيه معنى الا فرق فيمنع الاستثناء المتعلق بالاجتماع واعراب تسكو وتساوي في الاستثناء
 المتعد في التسعة والاربع في الاصل وعلى الظرف اى على الا فرق فيه البقرة اذ من جاني

سوى يدباني القوم مكان زير وقام ان بنو النفرية ليست متفقتة بل متعارفة على المنصب
 الاصح وقال بعضهم حكم سوى واخواتها في الاعراب كما غير في الاستنباط ومن جملة المنصور بالخطبة
 خبر كان واخواتها هو المنصور بعد دخولها اسي بعد دخول كان واخواتها هذا
 في الاسل خبرتها بل كان لما دخل عليه كان من المبتدأ فاعاد لما و يقال انه اسم كان لما لم يكن
 كان مع اسمها كائنا ما يقال لما الفعل الناقصة خبر المبتدأ خبر كان منصوب بشبهه بالمنقول
 ومن ثمة صار امرة اسي امر خبرها كما مر خبر المبتدأ في الاحكام التي سبقت فو خبر المبتدأ
 من كونه مفردا وحده وعلى تقدير كونه جملة لا يمين عانة وقد يتقدم خبر كان على اسمها
 اذا كان الخبر معرفة وهذا لا يجوز في خبر المبتدأ اذ الاسم والخبر متساويان في الاعراب
 فلا يلزم الاستبعاد بالتقديم بخلاف ما سبق وكذا اذا كانتا متساويتين يجوز تقديم الخبر على الاسم
 كما بينهما مختلفين اعرابا بخلاف اعراب المبتدأ والخبر لانها متساويان فيه ثم ان جواز تقديم خبر
 على اسمها انما هو لو كان كل واحد منهما اعرابا مختلفين فقامت على ما علمه امر عال
 خبر كان وهو كان على سبيل الجواز في مثل الناس مخبريون باعما لهم ان خيرا
 فخير وان شر افشروا والمر مقتول بما مثل ان سيفا فسيقت من ان شيا فخشيت ويحيى
 في مثلها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه فندما ولقدما والاولى اقوة
 الوجود وشدهما اذ تقدير الكلام ان كان علم خيرا فخير اذ خبر فخير كان مع اسمها في الشرط
 والمبتدأ في الخبر اذ كان في ثلث ليل ومعه في غاية الصحة وعكس هذا الوجه هو رفع الاول
 ونصب الثاني في غاية الضعف اذ تقدير الكلام على هذا الوجه ان كان في علم خيرا كان خبرا
 فخير كان مع خبرها وهذا الجار والمجرور في الشرط ومع اسمها في الخبر اذ كان في ثلث ليل
 كثير ومناه اذ لم يثبت اذ لا يلزم من تحقق الخبرية في الفعل ان يكون جزاءه نسيبا

ما لو به التاكيد والرابع متوسطا او معنى الكلام على تقدير وقوعها ان كان في علم خبر مؤخر
 يعني الشك حذف كثير وفي النفي اليقين مع فعل المحذوف في الخبر كمال الوجه الاول في تقدير
 نسبها ان كان علم خبر كان جزاء وخبر المحذوف في الشرط مثل الوجه الاول لكن في الخبر
 حذف كثير فعدان الوجهان متوسطان بين الوجه الاول وبكسره ويجب المحذوف اسم حذف
 عامل خبر كون في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا فيكون
 به الكلام لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام اذ حذف اللام مع ان قياس مفسر
 وحذف الفعل اليقين فصار عمله معنى التاكيد فضلا وتريدت بالبعدان في موضع الفعل عنده
 وادخلت النون في الميم فصار امانت منطلقا انطلقت اسم ان واخواتها في الاصل مبتدأ
 لكن لما كانت خبر المحذوف فاصبحت لفظا له اسمها هو المسند اليه بعد دخولها امر
 ودخل خبر المحذوف كما ان خبرها مسند به ودخلها مثل ان زيد قائم للنصب بل التي
 لفظ الجنس اعلم ان لا التي تنفي الجنس علما على ان جملة التقييد على التقييد او على التفسير
 على الخبر لان ان التاكيد الاثبات ولا التاكيد النفي هو المسند اليه بعد دخولها فمؤخر في الحقيقة
 مبتدأ له ولما معنى النصب في بعض المواضع بثبت شرط واحد اليه يليها يعني وان
 المسند اليه بعد لفظة لا بل فاصلة وتاميتها ان يكون اسمها مذكورة وثالثها ان لا يكون مضافا
 او مشبوحا به مثل لا غلام رجل خريف فيها مثال للمضاف ولا عشر بيت رحما
 لك مثال للتشبيه بالمضاف فان كان اسم المفعول مذكورا فمبنى على ما ينصب به
 فلا رجل مبنى على التثنية ولا طين مبنى على الياء وانما مبنى اسمها حال كونه مفعولا مذكورا فتضمن
 معنى المحذوف اذ معنى الرجل المسمى بعمل وتضمن معنى المحذوف بجعل الاسم مفعولا او مفعولا كذا
 اى بين لك المسند اليه وبيننا لا وجب الرفع والتكثير على كل التقديرين لان الاول

فلان كلمة لا تعمل في المعرفة لاختلاف مرتبتها عن مرتبة ان انما وجب التكثير لان كائنه لا زال
 في الجنس وفيه تعدد بخلاف المعرفة فلا تعدد فيها فاقيم التكثير مقام التعدد بنفسه كما تقول لا زيد
 في الدار ولا عمرو واما على الثاني فلان قولك لا فيجارجل ولا امره جواب بقول من قال
 اني الدار رجل او امره فوجب الرفع والتكثير ليكون الجواب على افتقار السؤال وشمل قضية
 اى هذه القضية او لا تنفيته ولا ايا حسن لهما متناول بالنكرة اى لاشل ايا حسن لهما
 ولا يصير الشل بالانسانه الى المعرفة معرفة فيجب نصبه بالفتحة واذا حرف المضاف اخر الشل
 واقوم المضاف اليه مقامه معربا باعرابه وهو النصب كانه مهنابا بالفتحة وفي المضاف بالفتحة
 وانهما قول عمر بن قتيب على رضى الله عنهما ولولم ياول بنا التاويل لكان ينبغي ان يقال ولا
 ايو حسن لهما ولا انسانه وفي مثل لاجول ولا قولا الا بال الله اى فيما تكثرت كلمة لا
 سبيل العطف ويكون عقيب كل منها كلمة غير مفصلة كيجوز خمسة او جاءت فتحة
 بان يكون لافى كل منها نفى الجنس يكون النكرة الواقعة بعد التانييا على الفتحة وفتح الاو
 ونصب الثاني فيكون لا الاول نفى الجنس والثانية مذبذبة لتاكيد النفي والثاني معطوف
 على الاول فيكون منصوبا او حركته شبيهة بحركة الاعرابية ويحتمل ان يكون معطوفا
 على المحل القريب الاسم لا الاول وهو المنصب بكلمة لا وفتح الاول ورفعه اى رفع الثاني
 على ان يكون لازمنة والثاني معطوف على المحل البعيد الاسم لا الاول ورفعهما
 بان يكون هذا الكلام جوابا بقول من قال ارحل وقوة تشير الى فتحه بالرفع فيها يكون الجواب
 مطابقا للسؤال وفي مثل لارجل وان كمن تقدير السؤال والجواب كنههم لم ير احوال الطاعة
 بينهما اذا تمام المطابقة بين السؤال والجواب فيها فيه تعدد وكثرة ازيد من اهتماما فيما لا تعدد
 ولا تشر فيه ورفعه الاول على ان يكون لا بمعنى ليس فيكون اسمها مرفوعا منصوبا

خبره اى الارب ما حصل له ولا غلا اى اياه اصلا لا غلامين له جاء من تشبيهه اياه اى الاسم لاني
 نرين التكريرين بالمضفان لمشاركة اى المشاركة اسم لانه اى للمضفان في اصل مضفان وهو
 نسبة الارب الى صاحب الضمير في الاول فكان الارب مضفان اليه ولذا زيدت الالف وحذفت
 وليس لال الارب مضفان حقيقة اذ اللام مانع من اضافة اليه والضمير لو كان مضفان اليه لكان معرفة
 فكان الواجب له رفع والتكرير ونسبة غلامى الى الضمير الذي بعد اللام في الثاني فلنذه المشتبه
 حذفت النون لا لكونه مضفان حقيقة ومن ثمة اى من اجل ان يادة الالف في لا الارب
 وحذفت النون في لا غلامى لانهما هو تشبيها له بالمضفان لمشاركة له في اصل المعنى وهو الاختصاص
 لا يجرى ان يزداد الالف في لا الارب فيما ويقال لا ابا فيها اى في الدار اذ لا يصح اضافة الارب
 الى الدار لعدم مشاركتها له في اصل معناها فلا يزداد الالف تشبيها له بالمضفان وليس مثل لا الارب
 ولا غلامى له بمضفان حقيقة لفساد المعنى اذ على تقدير كونه مضفان حقيقة يجب الرفع
 وهذا لا يتصور الا على تقدير كونه معرفة مع ان المقصود من قوله لا الارب نفى جنس الارب له وكذلك المقصود
 من قوله لا غلامى له نفى جنس الغلامين له خلافا للسيدويه فانه قال انه من قبيل المضفان
 وانما زيدت اللام لتأكيد الاضافة والبطالة ظاهرة مما ذكر وقد يحذف اسم لاني مثل لا عليا
 اى لا باس عليا ومن جملة المنعوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند
 بعد خولهما علم ان مشابهة بليس ان يد من مشابهة لا به لان بالنفي احوال كليس اما احوال
 لا فاندروهي اى لغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة حجازية وعليها ورد القرآن بقوله لا فاندروهي
 وما من احوالهم وفي لغة نبي تميم ما ولا ليسا بعا ملبين لانما يدخلان على الاسمار والافعال ولا عمل
 لهما في الافعال فكذلك في الاسمار فاذا زيدت لاني مع ما اى بعد كلمة ما او انتقص معني
 النفي بالا او تقدّر النفي على الاسم بطل العمل اى عمل ما في قوله وكلها ما في الصفة ان

فيجوز ان يكون المضاف في الاناقه المعنوية سما غير مفعلة كما في غلام زيد فاقسم زيد ان يكون
 غير مضافه الى معمول كما في معارج معبر وهي اى الاناقه المعنوية على شبهة اقسام لانها صاكان
 بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اى فيما لا يكون المضاف اليه من جنس المضاف
 بمعنى ان لا يكون المضاف اليه ماداً قاصلى المضاف ولا يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف او بمعنى
 من البيانىة في جنس المضاف بمعنى ان الاناقه بمعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من
 جنس المضاف اى صادراً عليه واصلها او بمعنى في في ظرفه اى الاناقه بمعنى في انما يكون
 اذا كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف وهو اى بالاقسم الثالث قليل وبقاى بعض النحاة
 الاناقه بمعنى في الوجود كما مثل ضرب اليوم فاول بان اليوم مشبه بالمفروب مبالغة فاليوم
 مفعول فيه مشبه بالمفعول به والاناقه بمعنى اللام اى ضرب لليوم فكان اليوم مفروب مثل
 غلام زيد مثال للقسم الاول من الاناقه لان زيد اليمن من جنس الغلام ولا ماداً قاصلى
 ولا ظرفاً كما في مضافه الغلام الى زيد بتقدير اللام اى غلام لزيد وجاى ضمها مثال للقسم الثاني
 هذا المضاف اليه منها من جنس المضاف اى صادق عليه لان البقعة صادقة على النخامة واصل
 والاناقه بمعنى من اى فاقم من جديد وضرب اليوم مثال للقسم الثالث لان اليوم لم
 لا ضرب والاناقه بمعنى في اى ضرب في اليوم واعلم انهم يخطئون في ان المضاف اليه مجرد
 المقدار او بالمضاف والمجسور على ان العامل في المضاف اليه المضاف بهما به جوف البحر المقدار
 وتفيد الاناقه المعنوية تحريفاً للمضاف مع الموقوف كما تقول غلام زيد لان المقصود
 الاشارة الى غلام معين وتفيد تخصيصاً للمضاف مع التكرار كما تقول غلام حبيب
 لان الغلام ههنا وان لم يكن معيناً لكن الاناقه الى رجل يخرج غلام امرأته وشوطها شرط
 الاناقه المعنوية تجريد المضافات من التعريف اذ لو كان المضاف معرفة بالالف

[illegible]

اليها الواهب فيكون المضاف مقدرًا كأنه قيل الواهب عبدًا فيكون مثل الضارب بغير عدم
 افادة التخفيف لكن في تخفيف التابع بالتحليل في التبعيض ولذلك جار تخلف عبدًا على معول الواهب
 على ضعف لما كان تعامل ان يقول الواهب لما تة الجان الضارب الرجل مثل الضارب زيد
 في عدم افادة التخفيف لزوال التنوين باللام في ان لا يجوز تركيب الضارب لرجل كما لا يجوز الضارب
 مع انه يجوز عندهم اجاب بقوله وانما جار الضارب الرجل حملًا على الوجه المختار في الحسن
 وهو جر الوجه بالانضافة لان الضارب الرجل مشابه للحسن الوجه في كون الصفة معمولها مع فعلين باللام
 فحمل عليه بخلاف الضارب زيد فانه غير مشابه له والضاربك وشبهه وهو الضاربك والضارب
 فيمن قال انه مضاف اعلم ان في الضاربك شبهة قولين الاول ان الضمير مفعول لاسم الضارب
 والمعنى الذي ضربك التي ضربتك وج لا شك في الصيغة الثلاثة التي ذكرت سقوط التنوين بالالف
 واللام ولا انضافة هنا حتى يطلب التخفيف نعم بقي الكلام في نحو الضاربك والضاربك والضاربك
 اذ لا وجه لسقوط النون لعدم تحقق الانضافة والجواب ان النون بمنزلة التنوين وهو يوزن
 بالفعل بعده مما قبله فلا يتبع مع الضمير المتصل لانه يوزن بالاتصال والاتصال بالاتصال
 متناهيان فنحذف النون للاتصال الضمير للاجل الانضافة والقول الآخر ان تلك الضمائر مجزئة
 بالانضافة وج القياس عدم جواز نحو الضاربك الضاربك الضاربك لان ترفا التخفيف والجواب
 ان الضاربك وشبهه مضاف حملًا على ضاربك وهو مضاف بالاتفاق مع انها التخفيف
 فنحذف التنوين النون في مثل ضاربك ضاربك لاجل اتصال الضمير وبينا ان الضمير لما اتصل
 باسم الفاعل على وجه الانضافة حذف التنوين في اتصال الضمير لما عرفت من الانضافة
 بين الاتصال والانضافة فيكون التخفيف في هذه الصورة مقدار الانضافة لا بالانضافة فنحذف
 انضافة هم الفاعل والمفعول للضمير المتصل وان حصل تخفيف باتصال الضمير لانه ليس مطلوبًا

ولما جازى فصار كذا في الدنيا الخفيف على عليه التبارك لان كل واحد منهما اسم فاعل فاعلى انهم
متصل ولا تضاعف عوضه الى صفته لا تضاعف الا فيلزم من انما تسمى اليها انما تسمى
الى نفسه واليه الصفته تابقه للموصوف في الاعراب فعلى تقدير يكون الموصوف مضافا الى الصفته يكون
مجرد زاد انما فاعلى مقصودا بغيرها للموصوف في الاعراب ولا تضاعف الا الموصوفها بغيرها على انما
واتا بغير الصفته تابقه للموصوف في الاعراب متاخرة وحده فلا يجوز ان يكون مضافا الى موصوفها
او المضافات لا بد ان يكون مضافا على المضاف اليه فلا يبقى تعبيد مثل مسجد جامع ومجانبا
وصلة الاولى وبقله المحقق او غير ما مما توهيه بحسب الظن انما تسمى للموصوف الى الصفته
متساوي فان سمي بالجامع تباين سمي بالوقت بالجامع فان الجامع كما انه صفته للسمي بغيره
لوقت الزم ففى التركيب مضاف الى الوقت وهو موصوف بالجامع فليس من قبيل انما تسمى
الى الصفته وعلى هذا القياس ما يربط على تباين ما يربط الى المكان الغربي ومعه الاولى تباين على
الساعة الاولى وتبلى المحققا تباين على تبلى المحققا ومثل جرحه بقله فاعلى انما تسمى
بغيره ما مما توهيه بحسب الظن انما تسمى للموصوف لان الجرح وصفة لتبلى او تبلى
جرحه والافلاق صفته لثيابا سمي تباين فاعلى متساوي والساويل انهم تعلقوا الصفته كما جرح
والافلاق مثلاً مع التعرية عن الموصوف فنشأ في مضافا الى ايام وحصل لا تسمى ان
من اى ينسب الى الافلاق من اى ينسب به فتعبدوا ازالة الايام عنها انما تسمى الى
لان يكون موصوفها بغيره لم يقيدوا وسالته الانا تسمى انما تسمى الى موصوفها
بل انما تسمى بغيره فاعلى الى الموصوف لا يتعبد فليس من قبيل انما تسمى الى الموصوف
ولا تضاعف اسمها مثل المضافات اليه في الجمع موصوفها الى الاخرى كمثل اسد
في الاعيان وحسب حتم في المعاني والامثلة لعل الفاعل في هذه الانا تسمى

لان المقصود من هذا المضاف مع قطع النظر عن الانفاقة فيكون الانفاقة نشوءا بغير ان
 انفاقة العام الى الخامس نحو كل الداهية وعين الشئ ونفسه يسفان في امر المضاف
 عما يختص به اى بالمضاف اليه بهذا الانفاقة فمنه الانفاقة لا تكون عن انفاقة وقوله هم سعيه
 كره وخرجي مثل يابطة وعمر وقفة وغيرهما ما يتوهم فيه انها اسمان متساويان في الهموم والخصوم وعلمنا
 شئ واحد مع صحة الانفاقة فتاكد بان المراد من المضاف ذات المسمى ومن المضاف اليه نفس المضاف
 كره بالاول في الانفاقة واذا كان المراد بالاول المسمى بالثاني لانفاقة فيكون من قبل انفاقة المسمى والاسم
 لا من قبل انفاقة المسمى الى المسمى واذا اضعيف الاسم الصحيح والمحقق به وهو ما في آخره
 واو او بار قبلها ساكن الى ياء المتكلم كسر اخره على كمال التقديرين لمناسبة الياء يقال غلاما
 ووعدي وقولي وطبي ودلوي والياء اى ياء المتكلم في ما تين بنو تين يجوز ان تكون مفتوحة
 كما تقول غلامي او ان تكون ساكنة فيقال غلامي وقال بعضهم الفتحه اصل السكون في قولهم
 على نعيم الخاطب في مثل غلامك وعند بعضهم سكون اصل لان الياء حرف التثنية والفتحة انما هي بوجه
 المناسبة لضمير الخاطب فان كان اخوة اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم حرف عليه فمحقق
 بالحرف الصحيح كان يكون الفاء تثنية اى الالف سواء كانت الفت التثنية كما في غلاما وسماء
 او غير الفت التثنية كما في عصاى ورجاى ياء المتكلم في هذه الحالة تكون مفتوحة كما ياء قوم القمار
 على غير مدرو في حالة الوقف يجوز اسكان الياء الفاء وقبيلة هنزيل تقبلها اسم الالف حال
 لغير التثنية ياء فيقولون في عصاى ورجاى غنى ورجى وان كان آخره ياء غنى
 في ياء المتكلم نحو قاضى ومررت بمسلمي فربا المتكلم مفتوحة لما ذكره وان كان او اسلم سلمون
 وانيف الى ياء المتكلم قلبت لواء ياء واحد علمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقبل
 وفتحت الياء اى ياء المتكلم الياء التثنية اى الزوم القمار الساكنين من ثمه صار

اوجاب في ماله الرق تقديره واما الهماء السبقة فاشي واجبة قد علم مسبق ان الاسماء
 لا تنسب الى غير اللفظ فلو لم يجرى في اللفظ فلو لم يجرى في اللفظ فلو لم يجرى في اللفظ
 لان اللفظ من كل منتهى الخدود ومجودل نسيانها فآخرها حرف الصحيح كسكونها في اللفظ
 ولجاء المبدوء اختي واتي مشي ياء ولام الفعل فيها قلبها ياء وادغام الياء في ياء اللفظ
 وتقلب في حيزي واذا نسيتم انتم الى ياء اللفظ فمعي قلبها ياء في الواو وتقلب ياء في الياء
 في ياء اللفظ وكثرت في اللفظ في واما لافظها المعنى اللفظ فمعه ووجهه نسيانها
 في اللفظ ككثر وتقال في بعض اللغات في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 لها في كونها فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 حال التسوية في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 من اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 الاسماء فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 فتحذف اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 عن اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها
 والثبات ان يكون آخره واو او قبلها ساكنة نحو لو فتقول تموتك والباء ان يكون الواو
 التي سب لافظها منتقلة الى الالف نحو عصبها فتقول في الاحوال الثلث آخر اللفظ
 والجر ما كان مطلقا يعني تحي نبرة الوجود فيه في حالتي الافراد واللفظ فمعه نسيانها
 في ضمن لغة اخرى سوى ما ذكرت وهي ان يكون مثل ياء مطلقا في حال اللفظ
 الى غير اللفظ واللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها في اللفظ فمعه نسيانها

وشذرت انما في سبعة اليه ولا يقطع عن الانساقه التوابع جمع تابع وهو بمنزلة الاسم والفاعل لا يذكر
 يجمع على فاعل كالفاصل على كواهل والبايع في مطلق النحاة كل ثان يكون باعراب سبعة
 من جهة واحدة انما قال عن ثان لان الاول لا يكون تابعا لقبوله باعراب سبعة خرج كل
 ليس باعراب سبعة نحو خبر كان وخبر ان وانما قيد لقبوله من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدأ والمفعول
 الثاني من باب علمت اذ اعراب ليس من جهة باعراب سبعة لان قاسما مثلاً في لغنت نيا قاسما
 من جهة انه مطلق من زيد منصوب من جهة انه مطلق فيه وخبر المبتدأ مرفوع من جهة ان الخبر
 عن المفعول لا ساد يقيضي سدا والمبتدأ مرفوع من جهة ان لا ساد يقيضي سدا اليه او انما في
 جاري في زيد العالم فكل احد منها مرفوع من جهة ان الفعل يقيضي الفاعل فزيد مرفوع من جهة ان
 والعالم متي سبعة مرفوع من جهة التي صار يارب مرفوعا وهي الفاعلية فالرفع في كل منهما
 ناش من جهة واحدة وعلى هذا القياس حال سائر التوابع النعت تابع يدل على معنى في
 منصوبه مطلقا يعني ان حصول ذلك المعنى في المتبوع ليس مقيد بزمان صدور الفعل عما ذكرنا
 وقوع الفعل عليه بخلاف الحال فانه مقيد بما سبق فقيه الاطلاق تبينه على الفرق بين النعت
 والحال في مثل جاري في زيد الركب جاري في زيد الركب لان الاول يدل على حصول معنى الركوب
 لزيد من غير قيد زمان المجي والثاني يدل على حصول المعنى لمقيد بزمان المجي فظهر الفرق
 بين النعت والحال وان لم يكن الحال من التوابع وفائدته هي فائدة النعت تخصيصه
 في النكرات كما تقول جاري في رجل عالم لان الرجل قد يخص بهذا النعت بحيث لم يبق احتمال
 جاهلا او فائده في صحيح في العارف كما تقول جاري في زيد التاجر لانه قد زال الابهام
 ووضع المراد من ايراده النعت وقد يكون النعت المحجور الذي هو اسم الله الرحمن الرحيم
 او الذم نحو اعدو يا الله من الشيطان الرحمن للغير المحجور او التأكيد يعني قد يكون المحجور

معنى التاكيد المندرج من التبعين مثل فتحة واحدة أو معنى الواحدة علم ضمنا من التاكيد في قوله ولا
بالواحدة ولا فصل بين ان يكون التبع مشتقا أو غير ذلك أو معناه على ان يكون العلم معنى
في ذات التبع سواء كان مشتقا من غيره أو مفردا في نفسه كما لم يكن مشتقا من غيره الا في الاصل
في الاستعمال ومن ثم لم ينعين ان شرط التبع ان يكون مشتقا أو غير ذلك بل ان ينعين ان التبع قد يكون
غير مشتق اليه اذا كان وضعه لغرض المعنى اسي لم ينعين ان التبع على معنى ثابت في ذاتها
الاهتمام بان يكون التبع على حصول المعنى في ذات التبع معناه اسي في جميع الاستعمالات
مثل تقيي و ذومال لان التيسير دليل على ان الذات بالنسبة الى التيسير تيسير وذومال دليل على ان
على ان ذومال ما حاصل او خصوصاً بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى في ذاتها ما هو
يجوز ان يقع نقلا ولا يدل في بعض المواضع على ذلك فلا يلزم ان يقع نقلا مثل صرحت بوجهل اسي
فانما يدل على معنى كمال الوجهية فيقع نقلا في مثل اسي بل من ذلك لا يدل على ان المعنى في الوجود
نقلا و صرحت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات متجهة والرجل يدل على ذات معينة فمعنى
الذات المعينة غير ثابت في الذات البسيطة فهذا الوجهية يصح وقوع الرجل معناه لما في قوله
التي لا يدل الرجل على المعنى لا يجوز ان يقع معناه وقال بعضهم الرجل يدل على ذومال ليس
و على هذا قياس صرحت بغير هذا اسي بغير هذا اسي بغير هذا اسي في هذا الموضع يدل على معنى
ثابت في ذات زيد فيصح ان يقع معناه في المواضع الاخر التي لا يدل عليه اسي ان يقع معناه
و نق صفت الشكوك بالجملة احدى لان الجملة انما هي في حكم الشكوك فيصالح لان تقع معناه
لا المعرقة فيجوز جازي في رجل ابوه عالم ولا يجوز جازي في ابوه عالم وانا في الجملة بالجملة لان الجملة
الانسانية لا تقع ان تقع معناه الا بما يدل عليه كما تقول جازي في زيد بغير اسي مقبول في نفسه
اخرى اسي مستحق لان في زيد بغير اسي في الجملة التي وقعت معناه الضمير الراجع الى الموصوف

ان الواو في متعدد من فاعل فاعله ان ياول بان الواو في متعدد من
 لبرية الفاعل كانه في مرتبة بعد التثنية الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 التثنية في فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 شبيهة بالفعل في فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 ويجوز ان يكون في فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 لا يوصف لان منه في فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 محمول عليه فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 معنى الوصفية الدالة على قيام معنى ذات مالا يدل على نفس الذات لا على معنى قائم بها
 فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 ما بعد الموصوف ومثوبه لا ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 موصوفه فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان الفاعل في فاعله ان
 واحدة ثم المعرف باللام والمضاف الى كل واحد من هذه المعارف في مرتبة فالمضاف الى المعرف
 في مرتبة المعرف بالمعرف الى العلم في مرتبة العلم وعلى هذا القياس في مرتبة المعرف في مرتبة العلم
 الى العلم كما تقول مرتبة زيد موصوفه فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان
 وكذا يجوز ان يكون العلم موصوفه فاعله ان ياول بان فاعله بل من الفاعل في فاعله ان
 يخفف القرآن بالمعرف باللام نحو مرتبة زيد لا يغير على هذا فخص وصفه من ان
 ان الموصوف انفس مساو له يوصف باللام كما يشمله المعرف باللام لانه انزل به مساو له
 نحو مرتبة بالرجل الفاعل المفعول به اخرى او بالمضاف الى مثله لانه في مرتبة كالتقول
 سائبا في المكان سائبا في المكان ان اسم الاشياء من المعرف باللام من المعرف باللام

ان يجوز وصف اسم الاشياء بكل منها انه لا يجوز وصفه باللامعروف باللامعروف عن غيره بقوله وانما لا تزف وصف باب هذا
 بذكر اللام مع ان القياس يقتضي وجوب وصفه بكل منها لا بلامعروف في بابها واداء الاسم لطلب الصفة التي
 تعبر فيها من الموصوف والاسماء المذكورة على الذات هي اسما الانبساط تعريفها باعتبار معناها
 انما هو باللام فقد لازم ان يكون وصف باب بذكر الاسم انجس المعروف باللام ليجعل المقصود من ثبته
 اى من اجل ان المقصود من وصف باب بذكر الاله الالهام وبيان الحقيقة ضعف صحت بهذا
 الايض لان الابطح ان كان معروفا باللام لكنه لا يدل على حقيقة المشار اليه وبعبارة وحسن صحت
 بهذا العالم ان يظهر بالعالم الواقع منته ان المشار اليه انسان العطف اى المعطوف بانحراف تابع
 مقصود بالنسبة مع متبوع اى قبيح نسبة شئ اليه كما يقيد نسبة الى متبوعه او يقيد نسبة
 كل واحد من التابع والتبوع الى شئ فالتابع شامل لكل تابع وخرج بقوله مقصود بالنسبة النعت
 والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المقصود بالنسبة متبوعا وما وخرج بقوله
 مع متبوعه البديل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل متبوعه اعني البديل منه تولية ومقدرة
 وليس بمقصود بالنسبة كما تقول جازي زيد اخوك ويتوسط بينهما وبين متبوعه احد الحروف
 العشرة وسبأ في مباحث انحراف مثل قام زيد وعمر فخرج تابع مقصود بالنسبة القيام اليه
 كما قصد نسبه الى زيد فكما ان التابع مقصود بتلك النسبة كمتبوعه اليه مقصود بها وانما الحروف
 العشرة اعني الواو متوسط بينهما واذا عطف شئ على التمييز المرفوع المتصل اكد المرفوع
 المتصل واللامتفصل اى بغير متفصل ثم عطف عليه في الالف لاسم ليجعل له ذلك المتصل بواو
 التاكيد بالمتفصل فخرج استقلاله فيلج لان يكون معطوفا عليه واللامعروف عطف الالف المستقل
 على غير المستقل الذي هو بمنزلة خبر الخبر وما اخبر جازي مثل ضربت انا وزيدا فخرج معطوف
 على التمييز المستقل الذي قوى بالتمييز المتفصل وليس معطوفا على التمييز المتفصل واللامعروف ان يجر

تأكيد التأكيد للتفصيل في بيانها بطلان لا يجوز ترك التأكيد بالتفصيل إلا ان يقع فصل
 بين التأكيدين فيكون الفصل بينهما معطوف عليه فيجب فيه ترك التأكيد بالتفصيل
 مثل خبر بيت اليعقوبي فإنه قد حصل للتفصيل بواسطة الفصل بين التأكيدين فيجب ترك
 التأكيد لتدليله على الكلام اذا عطف على الضمائر العجزية بعد ما انحصر في المعطوف
 ولا يجوز العطف بلا إعادة الجار فيجوز نحو صرحت بك وبزيد وبغيره ولا يجوز ترك وزيدي
 وبغيره اذا عطف عليه بلا إعادة الجار بل يزم عطف الاسم المستقل على جزم الكلمة وبغيره كما
 وكذا الاحمال اذا كان الجار اسما متصفا الى التفسير فتقول جاري فلان كانه غلام زيد ولا يجوز ان تقول
 جاري فلانك وزيدي والمعطوف في حكمه للعطف متعلية فيما يجب ان يمنع عن المعطوف عليه
 نظر الى ما قبله فان كانت الجملة معطوفة على الجملة الواقعة خبرا للتبعية لا يرد في المعطوف من عالم
 به مرجع الى المبتدأ كما يجب في المعطوف عليه فلا يجوز ان تقول زيد قائم ابود وذهب عمرو وعائشة
 ان يكون في هب عمرو وحفا على قائم ابود وان كان معطوفا على مجموع زيد قائم ابود فيجب ان كانت
 ومن ثم ان اولى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يحجز في تركيب ما زيد قائم
 لوقائمه وكذا ذهب عمرو ولا الرفع في ذاهب او على تقدير كونه مجزوا او منبأ كما يكون في خبر
 خبر عن زيد وبعينه تقدير الكلام ما زيد بنا هب وذا هبنا عمرو ولا خفاء في عدم الارتباط بين المبتدأ
 والخبر بخلافه من التفسير العائد الى المبتدأ لكونه فاعلا وهو عمرو وكذا انما يصح ان يكون خبرا عنه
 فتعين رفع ذاهب على ان عمرو مبتدأ وذا هب خبر وبنو الجمل معطوفة على الجملة المتبقية
 وانما جاز تركيب الذي يطير فيغضب يدين الى باب مع ان انفا هرام جواز
 انقولنا فيغضب يدين يطير الذي هو معلية الذي ولا تفسير فيغضب يدين لا فها
 هو الخاف فيغضب فلا السببية الى العاطفة وقال بعضهم فلا السببية كالعاطفة وتقدير الكلام

فیغنیہ من غیر انہ زید فالغنیہ مقدر فی المعطوف واذا عطفت اسمان بحرف واحد علی معمولی
عالمین مختلفین لم یجز فی العطفت لان حرف العطفت لم تقو ان تقوم مقام عالمین مختلفین
فلا یجز ان تقول ان زید الذر و الذر و الذر علی ان یکون عمرو معطوفا علی زید و الذر معطوفا علی
ذر و یكون حرف العطفت قائما مقام عامل فیجب ان یحذف الذر و الذر و الذر علی عامل واحد عطفت
واحد فجاز ان تقول کان زید قائما وعمرو قاعدا وان یذکر عمرو وعمرو علی ان حرف
قائم مقام عامل واحد فی علیین للاختلاف فی جواز و خرج بقوله عالمین مختلفین مثل کان زید قائما
و عمرو قاعدا لان العامل الثانی موافق للاول فی العمل بل العامل الاول والثانی تاکید کہ
فہذا با تحقیقہ راجع الی العطفت علی معمولی عامل واحد وان کان الثانی عطف علی معمولی عامل
مستفیدین خلافا للفرق ما اذ حذوہ یجز ان تقوم حرف واحد مقام عالمین علی عملی علیہما قیاسا
علی العطفت علی معمولی عامل واحد الحق انہ لا یجز فی العطفت الا اذا قام المحرور علی المرفوع
والمنسوب و روعي ہذا المعنی فی المعطوف انہ کما فی نحو فی الدار زید الحجۃ لا یجز فان
حرف العطفت قائم مقام فی ومقام الابتدایۃ و کذا یجز ان فی الدار زید و الحجۃ عمرو فان
حرف العطفت قائم مقام حرف واحد ومقام ان الیہ و ہذا هو مختار المعاصر واللیل علی جوازہ ان
مثل ہذا التركيب وقع فی کلامہم کثیرا فناسب ان یجز ہذا التركيب بلا تاویل و یستثنی ہذہ الصوۃ
عن القاعدة المذكورة خلافا للسیبویہ فانہ منعہ مطلقا التاکید تابع یقرب و یشت
انما المتبوع فی النسبۃ اعلم انک اذا نسبت المحیی مثلا الی زید قلت جارنی زید فمتخل
عند العقل ان لا یکون الجارنی زید بل ابنہ او غلامہ و انما نسبت المحیی الیہ بطریق التجوز
او السہو و النسیان فاذا اوردت زید اکثر اوقات جارنی زید یلزم بقیش شک احتمال
فی مجیبہ فتقرر ہذا التکرار امر المتبوع فی نسبتہ الحکم الیہ و اذا قلت جارنی زید نفسہ و عینہ

لم يبق احتمال التجوز في هذا النسبة بل كان احتمال السوء والسيان باقياً في غير المر السبع والشمول
 كما تقول في القديم كلهم يجمعون أو لفظ القوم والكان شاملاً للجميع لكن يتحمل أن يكون المراد من القوم
 المراد المتبع أو الشمول للفظ كلهم أو يجمعون أو علم به أن المراد جمع القوم بحيث لا يشد عنه فرد وهو
 أي التأكيد قسمان لفظي ومعنوي كما في اللفظي تكرير اللفظ الأول مثل جاءني زيداً
 ويجري في اللفاظ كلها أي في الاسم والفعل والحرف أما في الاسم كما عرفت انثاء واما
 في الفعل فتجوز بغيره وفي الحرف تجوز ان زيداً قائم وفي الجملة نحو جاءني جاري زيداً الكلام
 بهما في التأكيد المتعلق في الاسم والتأكيد للمعنى كما في اللفاظ محقق وهي نفسية
 وعينية وكلها وكلاهما واجمع وأكث وأصح وأبهر فالأول يعني النفس العينية بجماع
 وشماتة جميع الاقسام المتعينة على المفرد والمذكر والمؤنث وتثنية المذكر والمؤنث
 وجميع المذكر والمؤنث ومناوئها باختلاف صيغتها أفراداً وجماعاً باختلاف ضميرها
 أفراداً وتثنية وجماعاً تقول في المذكر المفرد ونفسه وفي المفرد المؤنث نفسها وفي تثنية
 المذكر والمؤنث أنفسهما أو كان القياس ان يقال نفساً لهما كنهم مستكره أو اجتماع شخصيتين
 مع الاتصال لفظياً بمعنى فابدلوا المعنى المضاف الى مثله بالجمع فقالوا انفساً لهما
 وتقول في جمع المذكور انفسهم وفي جمع المؤنث أنفسهن وعلى هذا القياس حال لفظ العير
 والقسم الثاني للمعنى أي يختص به ولا يشتمل في المفرد والجمع تقع في تأكيد تثنية المذكر
 كلاهما وفي تأكيد تثنية المؤنث كلاهما والباقي لغير المعنى باختلاف الفهم
 في كلاً وكلاً وكلهم وكلهن فليقل كل لا يختلف العينة بل يختلف الفهم فقل كما قيل
 اشترت العبد كله والجارية كلها أو العبد كلهم والجارية كلهن وباتفاق الصريح في البناء
 تقول في المفرد المذكور اشترت العبد اجمع وفي المفرد المؤنث اشترت الجارية بجمعاً

في اجمع المذكرا جمع في الموصلة جمع في كل واحد واما شئ ذو
 اجزاء ليضم افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حسبا كاجزاء القوم وحكما كاجزاء العبد
 مثل اكرهت القوم كلهم واشتريت العبد كله واما النافية فانه التاكيد لكل واحد وجمع
 في غير الموصلة بخلاف اذا لم يكن الشئ اجزاء على الوجهين المذكورين اذ لا يجوز تأنيده بل يترك
 وارجع اذا فائدة فيه اصلا فلا يجوز ان يقال جاءني زيد كله اذا جزاء زيد لا يمكن افتراقها
 في حكم المجرى فيكون التاكيد لغوا واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
 او لا ينفصل اى بالضمير المرفوع المنفصل يحصل له نوع استقلال ثم اكد بالنفس والعين فان الضمير
 المرفوع المتصل بمنزلة خبر الكلمة والنفس والعين لاجل قبول انواع الاعراب تامان في الاستقلال
 ولا يجوز ان يجعل متعلقا تابعا لغير المستقل الا اذا حصل له نوع استقلال مثل ضميرت انت
 ففصلك واما قيد الضمير المرفوع او يجوز تأنيده بالضمير المنصوب والمجرى بالنفس والعين بل تأنيدهما
 بالمتنفس واما قيد النفس والعين لجواز تأنيده المرفوع متصل بكل واحد بل تأنيده بالمتنفس
 اذ استقلالهما ليس باستقلال لفظ النفس والعين واكثره واخوه يعنى اتبع والبصع اتباع لا جمع
 فاما ذكر الاعتناء اجمع اذ دلالة اجمع على معنى التاكيد اقوى فلا تقيد عليه بل تقيد به
 واخرى وذكرها اى ذكر نكرة الالف واللام والهاء اى بدون اجمع ضعيف والترتيب
 بين هذه الالف واللام والهاء ان يذكر اول اكره ثم اتبع ثم البصع البذل تابع مقصود بما انسب
 الى المتبوع وذكره يعنى ان المتبوع ليس بمقصود تلك النسبة بل هو توطئة وتمهيد لما بعده
 كما تقول جارني زيد اخوك فان المقصود من نسبة المجرى الى اللغ وكذا زيد توطئة وتمهيد له
 فالتابع شامل لجميع التوابع وشرح بقوله بالانصب او النعت والتاكيد
 وعطف البيان انما ليست بمقصودة بالنسبة وخرج بقوله ووزن العطف بالحق وهو انما

علی انواع اربعه بدل الکل بدل البعض بدل الاشتغال بدل الخلق فالاول اسی
 بدل الکل صد لوله اسی مدلول الثانی نین مدلول الاول کافی باری زید اخوک
 فان ذات الاخر صیرت زید والثانی اسی بدل البعض مدلوله جزء اسی جزء مدلول الاول
 نحو ضربت زید اسد الثالث اسی بدل الاشتغال مدینه اسی بین الثانی و بین الاول
 صلابه بغيره اسی بغير الکلیه و الجزیه سوار کان الاول مشتقاً علی الثانی کقولہ قتا
 یسکنونک عن الشجر احرام قتال فیه او کان الثانی مشتقاً علی الاول کما تقول سلبت زید ثوبه
 اوله کبریا بعدیه مشتقاً علی الاخر کما تقول اعجبني زید علمه و انما سمي بهذا القسم بدل الاشتغال لان
 اول الکلام فیه بدل علی آخره و اما لکان الاول مشتقاً علی الثانی مثلاً اذا قلت اعجبني زید علمه
 اعلم بعد ان کون زید مجتبا باعتبار صفة من فاته لا باعتبار ذاته فکانک قلت اعجبني صفة
 من صفات زید و تالفتي شاعراً لعل العلم و غیره من الصفات و هذا الوجه من التسمیه شامل لجميع
 اقسام بدل الاشتغال و الرابع اسی بدل الفاعل ان تقتضی الیه اسی الی البدل بعد ان
 غلطت بغيره اسی بغير البدل بان فکرت غیره مقامه کما تقول جالس زید حار فکان مقتضی
 ان تقول جالس زید حار لکن قد جری علی سائر لفظ زید لئلا يقتضی بروتیه فکرت ذلک الغلط
 بکبر الحار و یکنان اسی البدل و المبدل منه معرفتین مثال الاول الاربعة اذ کان
 معرفتین جارتی زید اخوک و ضربت زید رأسه سلبت زید ثوبه و رایت زیدت احرار او کفرتین
 و مثال الاول الاربعة اذ کان کفرتین جارتی شخص رجل صالح و رایت جارتی سلبت
 رجل ثوب لہ و رایت رجلاً حاراً لہ و مختلفتین سوار کان الاول معرفه و الثانی مکرراً و اما
 فمذاهب اربعه اقسام و البدل الیه اربعه قهاسم الاربعة اربعه جعش و امثله المختلفین قهاسم
 من المثلثة المذکوره بان یوقد المبدل ثمة من المثلثة الاربعة الاول البدل من المثلثة

الاربعة الآخرة او اياها كان البذل نكوة مبدلة من معرفة فالنعت المحجب
 توصيف تلك النكوة مثل قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة وذات اللب والاعذار
 فتوصيفه ليس من اجب بل اجس ولو كان البذل والبدل منه ظاهرين مضمينين
 ومختلفين ونحوه اقسام اربعة وهي مع الاقسام الاربعة للبدل ستة عشر كما مثال الاول
 الاربعة اذا كانا ظاهرين جازني زيدا نحوك وضربت زيدا راسه وعجني زيدا علمه وجازني زيدا جازوا
 مضمينين يضرته اياه وراس يضرته اياه وعلم يضرته اياه ونحوه في موضع ذكره في المحاكم
 راسه اياه بان يكون الضمير الاول اجتماعا الى زيدا الثاني الى السحار وامثلة المختلفين قد خد من
 المذكورة على قياس علم ولا يدل اسم ظاهر من مضمين بل الكل الا من الضمير والظاهر
 نحو ضربته زيدا لان ضمير المتكلم والمخاطب في المرتبة الاعلى من التعريف والوضع فلو بدل الظاهر
 منها يلزم ان يكون المقصود بالنسبة الى مرتبة من غير المقصود به الحكم مخصوص ببدل الكل اذ
 مدلول الثاني فيه عين مدلول الاول فلو جاز ابدال اسم ظاهر من المضمير المتكلم والمخاطب الى الكل
 كون الثاني انزل مرتبة من الاول مع اتحاد مدلوليهما وانما في باقي اقسام البدل فيجب ان يقع
 الاسم الظاهر بدلا عن ضمير المتكلم والمخاطب وليس مدلول الثاني فيها عين مدلول الاول عطفت
 اليها كتابع غير صفة فانه لا يدل على معنى قائم بذات المتبوع بخلاف الصفة فانها تدل
 على معنى قائم بذات الموصوف المتابع شامل لجميع المتوابع وحسب قبوله غير صفة الصفة ونحوه
 يوضحه متبوعه البذل والعطف بالحرف والتأكيد واسماصل ان عطفت البيان تابع
 يوضح متبوعه لكن الاعلى وجه الافعال الصفة موصوفها فان الصفة تدل على معنى قائم بذات الموصوف
 ويمتاز تلك الذات عن غيرها بالقيام تلك الصفة بخلاف عطفت البيان فانه اسم يوضح متبوعه
 مثل اقسام بالله ابو جعفر سمعوا العلم ان الفرق بين عطفت البيان و بدل الكل بسبب

في خاتمة الظهور فان كل من النسبة والتبعية فهو ليس بتوضيح متبوعه بخلاف عطف
فانه ليس متبوعاً بالنسبة بل هو توضيح متبوعه وانه فصل اى فصل عطف البيان من العلة
لأنه اذ في مثل قول الشاعر انا ابن التمار لك البكري بشراً لا يجوز ان يكون مبشراً
في هذا التركيب بل لا عن البكري ولا يكون التقدير انا ابن التمار كمن يشبهه وليس بجائر لانه قيل
الفارس يفتحين ان يكون مبشراً عطف بيان ان يكون هذا التركيب من قبل التمار بل من
هذا القبيل ان الفارس يداو لا يجوز ان يكون يداو من قبل بل عطف بيان في أكثر المقامات
يكون كل منها جائزاً كما في قوله كجاري في فوك زيدا فيجوز ان يكون زيداً ولا يجوز ان يكون
عطف بيان اذ لا مانع منها انشأ فان قصد التكلم بالنسبة الى زيد وحصل اللاحق توطئة وتفسير له
فزيد بدل من اللاحق وان قصد النسبة الى اللاحق وذكر زيداً التوضيح اللاحق فزيد عطف بيان من
هذا القبيل القسم بان الله ابو حفص ثم ولما فرغ المفسر من بيان الاسم لعرب احواله شرحه في بيان الاسم
المبني واحكامه فقال المبنى ما اى اسم فاسم مبنى الا اصل وهو محرم والفصل الما
بالافتاق والامام حنفية على القول بالاصح والجملة من حيث انها جملة الالهية المبنية الاصل والاية
استحقاقاً للاحواب المحلى فبواسطه وقومها موقع المفرد وعلما ان المناسبة اسم من التشابه اذ كانت
بين شيئين ان يكون امراً واحداً مشتركاً بينهما كما لا يحتاج الى التفسير في القين المعنى مشترك من الحروف
والجملات مثلاً والمناسبة بينهما ان يكون بهذا الوجه وقد يكون نوع من التعلق كما نظرت المناسبات
الى الجملة فانه مناسب لمبنى الاصل وليس مثلاً بل اسم مشترك معنى واحد بينهما فكان الواجب
على المفسر ان يقول في تعريف العرب لم يناسب مبنى الاصل دون لم يشبه او وقع الاسم
غير مركب مع غيره ونحو زيد ثم وقاله واما لما اذ به والاسمار وان لم يناسب الاصل
لكن لما كان سبب استحقاق الاعراب التركيب فهو متوقف في حال التعدد لم ينطبق لما استحقاق

الاعراب فسادت منبئية وسكونها سكون البناء عند الميم وان كان مخالفا لقول اكثر النحاة
 وحكمه اى علم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل القابله امر القاب لمبني
 من حيث حركات او اخره وسكونها مرفوع وكسر ووقف وزيد والاعراب قد تستعمل في الحركات
 الاعرابية ايضا لكن افعال حركات الاعراب لا تستعمل في المبني مثلا يقال زيد في جاري زيد مضموم
 ولا يقال ان منتهى مبنى على الرفع وهي المضمومات واسماء الاشارات والموصولات واسماء
 الافعال ولا اصوات والمركبات الكنيات وبعض الظروف اشارة الى ان بعض الظروف
 ليست من قبل المبيات المضمومة اى اسم وضع لمتكلم نحو انا ونحن او وضع لخاص
 نحو انت انتما اتم او وضع لغائب فقد ذكره لا يغير شرطه في الوضع لغائب ان يقدم ذكر
 ذلك لغائب اما لفظ نحو زيد هو التام او معنى نحو اخره لو اريد اقرب للتقوى او ضمير
 راجع الى العدل المذكور معنى وحكما ثانيا في ضمير الشأن وهو اى الضمير قسما متصل
 ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه في التلطف اى بالفتح التلطف به منفردا على قائله
 اللقمة بلا سبق لفظ اخر نحو انت اياك والمتصل غير المستقل بنفسه بان لا يمكن
 على قاعدة اللقمة بلا سبق لفظ اخر عليه نحو ضربت وضربت وهو اى الضمير باعتبار انواع
 الاعراب قسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرد وذلك لانه قد وقع لكل حال من الاحوال
 الثلث اعنى الرفع والنصب والجر صيغة مثلاً انت وصغت للرفع واياك للنصب والياء
 في غلامى والى المجرد واذا اختلف صيغة الضمير بحسب اختلاف هذه الاحوال توهم بعضهم ان الاعراب
 على قسمين مخرج نحو جاري زيد ورايت زيدا ومرت بزيد فزيد باق على حاله والحوكات مختلفة
 لدلالةها على المعاني للعدو عليه وغير صريح كما في المضمومات اذ الصيغة تختلف بحسب
 اختلاف الاحوال اعنى الرفع والنصب والجر وهذا كلام ظاهرى واخفى ان المضمومات

ولا يعلم إلا بالعامل فإما الضمير المرفوع بالمتصل خاصته يستقر في الفصل الماضي الغائب
الواحد المذكور والغائبة الواحدة الموصولة نحو ضربت يدي ضربت أذنه يستقر في ضربت يدي
نحو ضربت يدي ضربت يدي فاعل الفعلين في المثالين فاعلهما الضمير المرفوع بالمتصل
وكان الضمير في الفعلين المفعول بهما لهما واحد كان أو متعدد نحو ضربت يدي ضربت أذنه فاعلهما
مستقر في المثالين فاعلهما الضمير المرفوع بالمتصل فاعلهما الضمير المرفوع بالمتصل فاعلهما
تأكيد للضمير ليس فاعلهما الضمير المرفوع بالمتصل في المثالين الغائبة الغائبة نحو ضربت
ومن ضربت يدي وكذا يستقر في الصفقة سواء كانت اسم فاعله أو مفعول وصفة مشبهة مطلقاً كسواء
كان في أحد الأفعلية أو جمعا وسواء كان في المثالين أو في المثالين ضربت يدي ضربت أذنه
ضاربون فهو مستقر في ضارب يدي ضاربون في ضارب يدي ضاربون في ضارب يدي ضاربون
ضميرين بل حرف التثنية والجمع وعلى هذا القياس ما في ضارب يدي وضارب يدي وضارب يدي
بالمتصل لأن المرفوع بالمتصل لا يستقل إلا بالمتصل به متناه أو متناه في الاستمرار في الضمير المرفوع
المتصل بالمتصل لا بد من العامل ولا بد من العامل في الضمير المرفوع بالمتصل لا بد من العامل
فإن المتصل انفصل عن المتصل فمتى تحذف المتصل بالمتصل لا بد من العامل في الضمير المرفوع بالمتصل
أى تعذر المتصل ما بالمتصل أى سبب تقديم الضمير على عامله فلا يمكن أن يتصل به أو لا يتصل به
إنما يكون أثر العامل أو بالمتصل بين الضمير وعامله لغرض الاستيعاض لا بد من العامل وهو المحضر
أو بالمتصل أى تحذف العامل لأنه لما حذف عامله لم يبق في المثالين المتصل أو يمكن
سبب تعذر كون العامل أى عامل الضمير معنوية كالابتداء أو يكون سبب تعذر كونه
حرفاً أو ضميراً مرفوعاً إذا كان المرفوع بالمتصل لا بد من العامل أو يكون ذلك أى كون الضمير مستقلاً
صفة جذبت على غير من هي له سواء كان في محل اللقب أو في محل الاسم أو في محل الفعل

وقى جرت على عمرو لا نهائير عن عمرو واذا انفصل خبره عن واوها متصل بعامله كان متصلا
 مرفوعا لا بد من تقديمه ^{بأن} خبر من الفعل فكانه لم يتحقق انفصال بين الفعل والضمير الثاني فحسب اتصاله
 سواء كان الضمير المرفوع اعرف من الضمير الآخر ولم يكن اعرف منه كما تقول زيد ضربك لا يجوز ان
 تقول ضربت اياك زيد ضربك كما اذا اخرج ضمير ان والحال انه ليس احدهما مرفوعا
 فان كان احدهما اعرف من الآخر قد امتنع اسي ذلك لا اعرف على الضمير الثاني اذ لا
 الخيار في الضمير الثاني ان شئت لوردته متصلا نحو اعطيتك وان شئت لوردته
 نحو اعطيتك اياك يعني اذا كان الاعرف مقدما وهو متصل باعتبار اللفظ فكانه لم يفصل
 بين العامل والضمير الثاني شئت فيجوز ايراد متصلا واذا الضمير الاول ليس بمن فروع وليس فيه شئ الا
 فكانه فصل بين العامل والضمير الثاني فالضمير الثاني منفصل وكذا الحال في ضربك لان الضمير
 المجرى والمفصل الذي هو اقام اعرف من الضمير المخاطب فيجوز ان يكون الضمير المخاطب متصلا كما تقول
 اجنبي ضربك ويجوز ان يكون منفصلا لما في ضربك اياك بناء على اعتبار الجنتين المذكورتين
 وكلا اسي وان لم يكن احدهما من الضميرين اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقبلا
 فهو اسي الضمير الثاني منفصل اما على الاول فلان الضميرين متساويان لا وجه تقدم احدهما
 على الآخر من حيث مرجع واما على الثاني فلان ضمير الاعرف على تقدير تقديمه يكون قاصدا لقطع
 فانفصال الضمير الثاني واجب على كلا التقديرين نحو زيد اعطيتك اياك واعطيتك اياك
 والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اسي كون الضمير منفصلا نحو كان زيد قائما
 وكنت ايدا فان خبر كان في الاصل خبر للمبتدأ وخبر المبتدأ لا ياب وان يكون ضمير منفصلا
 لان العامل فيه مفعول ويجوز ان يكون ضمير متصلا اياك لما تقول كان زيد قائما وكنت لانه شبه المفعول
 وضمير المفعول في مثل ضربته واجب لا انفصال ففي شبه المفعول ان لم يكن الاتصال واجبا فلا

في أصل المضارع اذا كان عددياً أي جارياً عن فعله الحساب كما تقول أغيرني وأغيرني
وانت مع النون الأسي مع نون الارباب فيه اسي في الفعل المضارع جازي في ايراد نون الواقية وتما
فيجوز ان تقول أغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني
وتغيرني وتغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني وأغيرني
نون الارباب خارج عن الفعل فلذا احتياج الى تحفظها عن الكسرة التي تسمى ان هذه النون بعد الهاء
التثنية فكيف تكونت مع النون في ذلك فغير في اثباتها وادخاها اثباتها فلما افلح في اثباتها
على السكون وعلى غير ما في نون لدن يقال لدني وادخاها فلما افلح في اثباتها فلما افلح في اثباتها
لدني بكسرة نون لدن وكذا انت في اخواتها وهي ان كان كسرة ليت وذل فغير في اثباتها
وذلك لما اثباتها فلما افلح في اثباتها فلما افلح في اثباتها فلما افلح في اثباتها فلما افلح في اثباتها
لحقوق النون في ليت لتحقق المشابهة وعدم اجتماع النونات وكذا اختار تحت نون الوقا
في صق حوق قد وقطه الميقى هذه الحروف والاسماء على سكونها مع قلته الحروف فيقال منه
وعني رقدني وطقى بمنه كفاني وعكسها أي عكس است لصل فالخيار فيها كذا النون
فلعل اولي من يسلط لكثرة الحروف واللام ترتيب بين النون في المخرج فتر كما اولى وبتوسط
باين المبتدأ والخبر قبل دخول العواصل بعد الشيء بعد دخول العواصل صبيغة صوتي
من فصل طابق للمبتدأ افرد او تشبيهة وجمعا ويزيد واثباتا ليس في هذا الموضع فصلا
اسي فارقا ليفصل بين كني اسي كون الخبر ففتا او خبرا مثال توسط ذلك المتوسط قبل
ودخل العواصل في يد هو العالم اذ لو لم يكرهوا الاحتمال ان يكون العالم خبرا نحن يد ان يكون
منه له ويكون الخبر مذكورا بعده فلما افكر هو قعين ان العالم خبره ليس في مثال توسط
بعد دخول العواصل كان يد هو القاصم وهذا الفهم المرفوع المنفصل عن قوله ما عتد البعيرين لفصل الخبر

من الصفقة ومما اذا عند الكوفيين او عليه الاعتقاد في فصل الخبر من الصفقة وشروطه اى شرط
 ذلك المرفوع ان يكون الخبر وعرفته او على تقدير كونه معرفة يحتمل ان يكون مضافا اليها
 المعرفة فيحتاج الى انفصال او انفصال من كذا اى فعل لتفصيل المستعمل من لانه مشابه
 للمعرفة في تنوع دخول لائف والائف واللام عليها وكونه بفضل عاينه معا وما فيه
 حكم المعرفة وان لم يحتمل ان يكون مضافا للمبتدأ المعرفة نحو كان زيد هو افضل من عمر
 ولا في ضم ل اى لفصل من الاعراب عند التحليل لانه عند حرف على مفعولة
 وبعض العرب يجعله مبتدأ عموما بعد خبرها كما ورد في القراءة الشاذة
 وفي قوله ام لم يكن نوابهم الخالمون فسم مع ما بعد جملة اسمية في محل نصب لكونه خبر المكان
 ويتقد قبل الجملة الاسمية او الفعلية ضمير مفعول غائب يسمى ذلك الضمير الشا
 اذا كان مفعولا مذكرا كما تقول موزيا قائم وقل هو الله ان اى الازم والشان يد قائم والله
 والقبلة اذا كان مفعولا مؤنثا كما تقول في هذا مفعولة ويضمرف ذلك الضمير الغائب بالجملة
 المذكورة بعدا ويكون ذلك الضمير منفصلا كما علمت ومستثرا وبارزاً وهو الانفصال
 والاستثارة والبرز على حسب العوامل فان تبنى العامل للانفصال كما اذا كان العامل
 في الضمير مفعولاً كالما تبه ابرشما يكون منفصلاً وان كان العامل ان اخواتها يكون بارزاً وان كان
 العامل كان اخواتها يكون مستتر نحو هو يد قائم وانه قائم وكان يد منطلق
 ففي كان ضمير الشأن هو اسم يورده الجملة خبر لها وضمير الشأن ضمير مبتدأ الجملة وحذفه
 اى حذف ضمير الشأن اى كونه منتهى باضعيف الا مع ان المنسوبة او تخطفت
 خاتمة اى التاثير في ضمير الشأن لا ازم هناك اعلم ان مشابهة ان المنسوبة بالفعل ازيد
 من مشابهة ان المكسورة بفتح ان ان المكسورة المنخفضة في حركاتها من غير الواضع كقوله

وان كالماليون فيهم وتعمل ان المنقوطة المحققة لم تظهر في موقع معلما ولذا قالوا اسسم ان
المنقوطة المحققة وانما هي النشان اللازم حذفه لئلا يلزم غريبة الاضغث على الاقوي وشك ان
الضمير انما يكون موثقا في الاستعمال ذاق وقع المونث في الجملة التي بعده عمدة نحو سبعة
وكقوله تعالى فانما لا تعنى الا بهار ولو لم تكن في تلك الجملة مونث او كان غير عمدة بل حقة
فما يكون في لك الضمير موثقا في الاستعمال ان كان القياس جواز التانيث فمثل سبعة فريدا
وهي فريته يند لم يوجد في الكلام العرب اسماء الاشارة في الاصطلاح كما امر اسماء
وضم كل واحد منها لثا دالي وهي خمسة اسماء وكان القياس ان تكون ستة ثلثة
للمذكر وثلاثة للمؤنث لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث كما لم يفرقوا بين ثلثة المذكر
والمؤنث في النماذج فاحد في اللمة ذكر المفرد من اسي ضمير كل والثاني لثلاثة امر
المذكر وهي فان في حالة الرفع وذين في حالتي النصب والجر والثالث للمونث
الواحد هي تاو وادفاتا وهي قي وذى وناه وذة ودهى وذهي لثلاثة لان
في حالة الرفع وتبين في حالتي النصب والجر والخامس لثلاثة ما وهي اولا خلا وقصر
ويلحقها ابي خل علم ادا كل اسماء الاشارة تحرف للثنية وهي كلمة بالثنية لثنية
عن الاشارة المفازة باسم الاشارة وانما يتغير الاشارة اليه بسلطة تلك الاشارة وتبين
اسي باو آخر اسماء الاشارة تحرف الخطاب وهو الكان وهي اسي حروف الخطابة خمسة
مع ان القياس يقتضي الستة اذا كان الخطاب للثنية مشتركة بين ثلثية المذكر والمؤنث
فمرجها الى خمسة مفعولية في خمسة من انواع اسماء الاشارة فيكون المجموع خمسة
وعشرين وهي اسي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
ذاك ذاك ذاك الى ذاك الى ذاك على هذا القياس ولاك البقا وبالحجة لا

في اسما اشارته من بلاطة حال المشا واليه اشارته من قروا والسنة والجمع والتذكير والتانيث
 وفي حرف انخواب من بلاطة حال النماط فيما ذكر ويقال في اللقب يثبت لك المبيد حاد
 اللقب وسط اسلم ان اسلم الاشارة لو كانت عارية عن كانت انخواب اللام وما يقوم مقام اللام
 يكون للاشارة الى التعريب نحو ذوان كانت مع كان انخواب اللام وما يقوم مقامها تلتسوط
 بين القريب البعيد نحو ذاك وان كانت مع اللام فليبع نحو ذاك وتلك وذاتك وتانيث
 مشددين واو لاك مثل ذلك البعيد لان التشديد قائم مقام اللام واما كشمه فـ
 هنا فليسا كان خاضعة بنحو اسما الاشارة فانما عاتمة كل ما يقع للاشارة واذا
 اسما للاشارة فمما توجب في تعيين المزاوي الغير صارت مبينة وتبلغه ان ذان ذين فان قيل ان
 انها معرفة بالجمع انما مبينة لان اسم فروع صيغة والمنسوب والحجب ورمي
 احسن على قياس الضمائر في الالباب الواجب الاحواب الموصول هو ما اى اسم لا يتم جزمها
 اى لما يكون جزاء ما من الكلام لاسمته ولا فضلة الا بصلته عائد وصلته جملة محبة
 لا انشائية والعائد الى الموصول فمما يله اى فمما يرجع الى الموصول لما الى خبره واسم
 ان الصلة يجب ان تكون جملة لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
 وهو مفرد موصولة وجملة من اما كونه مفردة موصولة فلان اللام الموصولة ايشية للام التعريف
 ومذلول للام التعريف لا يكون الا اسما ولا يكون جملة معنى فلان لما التعريف يميز عن غيره
 والمفروب زيد معنى ضرب يد على مينة الجحول وانما جعلوا اسمها مفردة موصولة لوقاية جمعها
 وقاية معنى راجية حقيقة واسم اى الموصولات الكثرة والمذكور التي لا مفردة الموت واللدان
 لشيء المذكور واللتان اثنتي الموت بالالف في حال الرفع والباء اسمي للذين واللتين
 في مائتي نصب الحجر والاولى والذين يجمع المذكور اللان واللام واللاى واللاى

والله تعالى يجمع المونث ومن جملة الموصولات كلمة صبح ما فمن تحقيق من وى العلم وما غير تحقيق
 وكل منهما مفرد بحسب اللفظ وبحسب المعنى مثال جميع الاقسام بمعنى انه ليستوى فيها المفرد والمثنى
 والجمع والمذكر والمؤنث واي آية ايضاً من جملة الموصولات فاسم للمذكر وآية للمؤنث
 وذلك والطائفة بمعنى ان من الموصولات في لغة قبيلة طي كما قال شاعرهم فان الماء بار الى
 وجهي ويريى في وحررت ورويت اى يريى التي حضرتها وطويتها ورويتها غير موهوم
 في الاسماء النسبية لانه بمعنى الصاحب وذلك اليه من الموصولات لكن لا مطلقاً بل اذا وقع بعده
 الكائنة للاستيفه اعم ورويتها غير موهوم وفي اسماء الإشارة ومن جملة الموصولات
 الالف واللام بمعنى مجموعهما وهو مخفف الذي واخواته لانهم مخفون الذي يجذب اليها
 وقالوا اللذان مخففه بخلاف الذي مخففه على الالف واللام وعلى هذا القياس حال اخواته
 فصار الالف واللام بمعنى الذي او التي وهذا الالف واللام غير الالف واللام التي للتعريف
 لان هذا الالف واللام اسم موصول فلكل حرف تعريفين شتان بينهما والعائد المفعول
 اى التفسير الذي يعي الى الموصول اذا كان مفعولاً يجوز حذفه وهذا كثير في الكلام لان
 فضيلة الموصول مع لفظة طول في طلب التخفيف بالحذف وان كان العائد فاعلام لا يجوز
 حذفه وان كان مبتدأً يجوز حذفه لكن حذفه ليس كثيراً في الكلام وان كان مجزواً فحذفه
 اليه اقل لانه يودي الى حذف حرف الجوز في حذف الكثير واذا اخبرت بتعانة اللفظ
 واخواته عن تعيين الاسم المبهم الواقع طرفاً للنسبة انجزية المعلومه للمخاطب سوار كانت
 النسبة سنادية او غير سنادية صدق استحقاقى جعالت كلمة الذي في صدر الجملة وحملت
 موضع الخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب ثم جازى بها اسم ضمير
 راجعاً الى كلمة الذي واخرق تعالى اخبرت الاسم الذي خصوصية غير معلوم للمخاطب

وال كور خبر اعتد ابي من الموصل متما في قولنا زيدا متعلق المكان الفاعل متعلق
 معلوما متعلق كمن تعيين في كل شخص لا يكون معلوما ينبغي ان يقال الذي متعلق
 زيدا وان كان كونه في حال من الاحوال معلوما ولكن خصوصية الانطلاق او التقييد
 لا يكون معلوما ينبغي ان يقال الذي زيد متعلق فاذا اخبرت عن زيد من خبر
 زيد ايئنه الى العلم الخاص انك نمرت شخصا وكنته لا يعلم ذلك الشخص التبعين قلت
 ان خبر زيد خبرا في مثل نمرت يزود ان لم يعلم خصوصية ينبغي ان يقال الذي
 خبر به وزيد ان خبر الواقع موقع زيدا متعلق بالفعل وان لم يعلم خصوصية خبره ينبغي ان
 يقال الذي خبر به زيد خبر الواقع موقع متعلق بالفعل فلهذا اما متعلقا بالفاعل
 وذلك بالالف واللام عينه فكم الالف واللام في الاخبار حكم الذي لكن الاخبار بالالف
 واللام انما يتصور في الجملة الفعلية خاصة كيتهم بناء هم الفاعل او المفعول
 الذي به صلة الالف واللام فان اخبرت عن زيد من خبر زيد بانه الالف واللام
 قلت ان زاربا زيدا انه انما هو الفاعل من الفعل جعل صلة الالف واللام الالف
 واللام عبارة عن الميم الذي هو في الواقع زيد والقارب هو التكلم فصار صلة جارية وغير
 من قوله فلان من ابرارنا علمنا علم فاذا اعتد ابرارنا من الامور المتكلمة
 المتكلمة في الاخبار بالذي تعد ذلك اخبارا ومن ثمة استعمل الاخبار بالذي
 في ضمير الشان او ضمير الشان يجب ان يكون في صيغة الجملة المنفردة او الخطاب
 ينتم اولا الى الميم وشتاق الى ادراك تعيينه وتوجبه اليه وتيقنه وتكمن فيه بانه كذا في خبر
 فانه خبر غير الشان عن موضعه وجعله خبر من الموصل غير جائز فلما يجوز ان يقال في مثل
 هو زيد متعلق الذي هو زيد متعلق هو بان يكون هو الاول تاما مقام ضمير الشان

الى الموصول وهو الثاني الذي هو ضمير الشأن خبر الموصول وكذا يتحقق الاخبار
بالذي في الموصوف وهو واحد لان الضمير الذي يقع موقع الموصوف لا بد وان يكون
موصوفا بالصفة لكن الضمير لا يصلح للموصوفية كما علم فيما سبق ففى مثل جابر في زيد لان
لا يجوز ان يقال الذي جابر في هو العالم زيد فان هو واقع موقع زيد فلا بد وان يكون
موصوفا بالعالم وهذا باطل وعلى تقدير كون الضمير مستتر في الفعل كما هو الواجب
في هذا المثال يلزم كون الضمير المستتر موصوفا بالعالم وكذا لا يجوز الاخبار بالذي في الصفة
وحد بالمثل لا يتصور الاخبار بالذي عن العالم في المثال المذكور لان الضمير الذي
وقع موقع العالم صفة لزيد والضمير لا يصلح للموصوفية واما الاخبار
عن مجموع الموصوف والصفة فحاشا كما تقول الذي جابر في زيد العالم فان الضمير
الذي يقع موقع الموصوف والصفة مستتر في الفعل فراجع الى الموصول ونحوهما خبر
من الموصول وكذا يتحقق الاخبار بالذي في المصداق العاقل لان الضمير الذي
يقع موقع المصداق لا بد ان يكون عالما مثل علمه لكن لا يتصور كون الضمير عالما ففى مثل
اعجنى ضرب زيد عمرو والايجوز الاخبار بالذي عن ضرب جابر لان الضمير الواقع موقعه لا بد
ان يجعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا وهذا غير متصور لكن يجوز الاخبار عن المصدر
ومعموله معا نحو الذي اعجنى ضرب زيد عمرو فان الضمير الواقع موقع المصدر ومعومه
مستتر في الفعل وراجع الى الموصول والمصدر مع معومه خبر عن الموصول وكذا
يتعدل الاخبار بالذي في الحال لان الحال يحيل ان يكون نكرة والضمير معرفة فلا
ان يكون الضمير واقعا موقع الحال وكذا يتعدل الاخبار بالذي في الضمير المستحق
لغيرها كما في الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذي لان الضمير الواقع موقعه

لا بد ان يحول الى مستحقه فيلزم ان لا يكون في الصلة ضمير عائد الى الموصول في هذا الموضع
 بقى ذلك الغير بلا ما يد شلاني فلو انما زيد في مرتبة اليجوز الاخبار عن التغير المفعول بان يقال ان
 زيد مرتبة او على تقدير وجود التغير الى الموصول يلزم قياس المبتدأ بلا عائد مع انه لا يجر
 من عائد ترتبها بالابتداء على تقدير عود الى المبتدأ يلزم علو الموصول عن العائد كذا
 يتعدو الاخبار بالذم في الاسم المستعمل عليه اى على التفسير مستحق الغير الموصول
 لان التغير الواقع موقع ذلك الاسم ان عاد الى الموصول بقى استحق بلا عائد وان ما
 الى المستحق يلزم علو الموصول عن العائد في مثل زيد مرتبة فلما لا يجوز الاخبار عن علو
 بان يقال الذي زيد مرتبة فلما لان التغير الواقع موقعه ان عاد الى الموصول لم يبتدأ
 بلا عائد وان عاد الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد واطم ان كلمة ما قد تكون حرفا في الماكفة
 نحو انما زيد قائم انما فيه نحو ما مرتبة زيدا وما زيد قائما وقد تكون اسما وهاهنا اسمية موصولة
 نحو فنت ما استرته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تنفع اضع
 وما يفتح الله للناس من رحمة فلا تمسك لما موصوفة اياها بغير نحو مرتب بما يحب ام لا يحب
 او بحالة نحو قول الشاعر ما كره النفوس من الله ما كرهت كمال الخصال ما كرهت النفوس
 وقائمة بمعنى شئ نحو فماتت اى نعم شياء وصفة لامر ما يتو من سيود اى الامر
 من الموصوفة من ذلك اى كالماتت في جميع الاقسام الا في التامة والصفة فان كره
 من لا تحب كانه ولا لافته اما الموصولة فنحو فنت من خبرته والاسفهامية نحو من عندك والشرطية
 نحو من تضرع اترتبه الموصوفة بالقر ونحو وكفى بنا نقلا على من غير نا حسب النبي محمد اياهم
 شخص غير نا وبالحالة نحو رب من النجوت فيلما صدره اى رب نفس موصوف من ذكره
 اى واية تمكن في جميع الاقسام الا انها قد تحي صفة الية بخلاف من اما الموصولة فنحو

قوله تعالى ثم نزلنا من كل شئقة ابيهم على الرحمن عتيا والاشتماءية نحو ابيهم ضدك والاشتماءية
 نحو ابيهم كمنزى اكرمه والمبدوءة نحو يا ابا الرجل ويا ابا النفس والعنقه نحو مروت جبريل اى حل
 وهى اى كلمة اى مع موثقه واعتدلتها فوجدناها من بين اخواتها فى جميع الاقسام المذكورة
 الا اذا كانت موصولة بحدوث صدى حدتها نحو قوله تعالى ثم نزلنا من كل شئقة ابيهم
 اشد على الرحمن عتيا اى نزلنا من كل شئقة ابيهم عتيا وانما صارت بمرتب مع ان الموصولات
 بجمعها مبنية لثابتها باحرف فى الاحتياج الى الغيرة لاننا مستلزمة للانفاقة ولذلك لا يثبت لها التبيين
 فى يا ابا الرجل تكون عوضا عن المضاف اليه والانفاقة من خواص الاسم فاستميتها بغير قوتها
 بالانفاقة والاصل فى الاسماء الاحزاب فخرجت الى الملهى لكونها اذا حذفت صدر صلاتها يتاكد منها
 باحرف فى الاحتياج الى اواخر غير الصلة وهو القرينة لان الحذف لا يكون بلا قرينة فلا تكون
 الانفاقة مقابلة للمشابهة فغير مبنية على الضم كما فى سورة النذر مثلما وفى ما اذا حذفت
 وجهان احد هما ان على ان يكون ما استغفامية وذو معنى الذى اى بالذم والحق
 فما مبتدأ و ما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كما تقول خير اى
 صنعت خيره ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منها جملة اسمية ولا اخراى شى على
 ان يكون ما استغفامية محل النصب بالفعل المذكور بعده ووزان كذا اى اى شى صنعت
 و ج جوابه فذهب على انه مفعول بالفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكون
 كل منها جملة فعلية كما تقول خير اى صنعت خيره اسماء الافعال عبارة عن الاسماء التى تكون
 ضيفا على الفعل ليصير الافعال مع تاويلها معاينها فاما ما كان بمعنى الاصول والمخفى مثل
 رويدا اى امهله مثال لما كان بمعنى الامر ومن الشككة لم يرد اى وعه وسمه
 اى اسكت ولم يرد اى قربه احضره وبات الشى اى اية وما يرد اى عوفه وهى عاتق

احدى وجهي كذا مثلاً ان اسي وان تشرق مثال لما كان بمعنى الماضي وبهذين التقسيمين متباينين
 لبنى الاصل منى الامر على انه والفعل الماضي ومن جملة اسماء الافعال ميفة فقال بمعنى الامر
 الامر فوجه العينة من التلا في الجود قياس اسي قياس كذا ال جمع في انزل وترك بمعنى
 الترك وترك بمعنى اقرب ومنع بمعنى اوسع ولا كلام في بيان فعال التبع بمعنى الامر وكذا انفعال
 حال كونه مصداقاً معوقاً كقبحا بمعنى الفجوة او الفجوة وفعال حال كونه مفعولاً كقبحا
 يا فاسقا بمعنى يا فاسقة ويخبرنا بمعنى يفتيته بمعنى يفتيته يفتيته يفتيته يفتيته يفتيته
 عدل كذا في معنى كذا انفعال بمعنى الامر من فعل الامر كذا في فعال مفعول من المفعول
 المعرفة ومنه مفعول عن فاعله وانما اعتبر العدل في البناء لان المتباينة في الزمنة غير كافية فيه
 واللازم كون سلام وكلام مبنيا وفي فعال علما للايعان حوشتا كظام وغلاب وفليم
 ونظائر الاختلاف فاعضبي في الحجا اذ اسي في لغة اهل البحر كذا فاعضبي في لغة
 بني تميم كذا ما كان في اخوة داعي جهاد بمعنى على الاكثر من ان الراء في فخره كالحرف المكرر
 فيحتاج الى الالة لتخفيف ولا يفسد الالة الا على تقدير كونه مبنيا على الكسر والاعلى تقدير الالة
 فلا كسر في تقدير الالة واما الذين قالوا بآراء فعال علما للايمان المبني فانه هو الى انه غير
 مشرف للعلية والتام في نحو بائني فدام ورايت فدام ومررت فدام ولا ما قبله في منع صرفه
 الى تقدير العدل كما سبقت الاشارة اليه ولعنه لم يغير قوا من فدام وحضار كذا في منع صرفه
 وبهذا القول اقرب الى القياس والذين قدروا العدل في نظام لمنع الصرف في لغة تميم مبنيا
 لا احتياج الى هذا التقدير كما عرفت متمسكهم ان نحوها التلا في قار فميا العدل فمناسب
 ان يقيد العدل هنا اليه وان لم يكن تقدير محتاجا اليه لمنع الصرف وبهذا الوجه فكم باب نظام
 في اكثر نسخ المتن في باب منع الصرف وقد فاء في بعض من جملة المبنيات اللازمة البناءا

الاصوات وهي مبارقة عن كل لفظ على به صوت من الاصوات او صوت بها اليها ^{علا} ^{علا} ^{علا}
 كخاف حكاية عن صوت الغراب والثاني كخج لانحة وبعير اسماء الاصوات كاسماء الافعال
 كخبة جوار واذكر والمهشي قليل منها على الوجه الجلي الظلي ومن جملة المبنيات المعربات والبر
 بها كل اسم كجب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الخبر الثاني من ككلا اسم
 المركب من كلمتين جرسا من جود العطف وغيره انبيا يعني كل واحد منهما اليه سببا اما الخبر
 الاول فلكونه بمنزلة خبر الكلمة كزاد زيد اما الثاني فلتضمنه معنى الحرف كخمس عشرة وحادي
 واخواتها هي اخوات حادي عشر الى تاسع عشرة واخوات كل من خمسة عشرة وحادي عشر
 واثنى عشرة فان الخبر الاول منها عبر بشبه بالصفات بخلاف النون في التركيب مع النون ^{علا} ^{علا} ^{علا}
 سببيا والا لو ان لم يكن الخبر الثاني متضمنا لمعنى الحرف اشربا لتأجب عليك ومعد كيرب
 وحرف موت فانها سبعة مع منع الحرف وينبغي الاول في الاصح اسي اصح اللغات وفيها تسع
 لغتان آخران احدهما اعرابا بخبرين معا وازداده الاول الى الثاني وصرق الثاني كما تقول
 نزل عليك رايك بعليك مررت بعليك الثاني اعرابا بخبرين معا وازداده الاول الى الثاني
 ومنع صرف الثاني كما تقول نزل عليك رايك بعليك مررت بعليك لكن اللغة الاولى اوضح
 واولى ومن جملة المبنيات الكنايات المقصود بالكنايات في هذا المقام الكنايات المبنية
 لا الكنايات المعربة نحو فلان فامانة لان البعث انما هو عن المبنيات كوكنا للحد
 وكيت ذيت للحديث اعلم ان الكناية لفظ وال بالابهام على معنى مفسر بلفظ آخر فعلى
 نراكم لا يكون من الكنايات لانهما سوال عن عدم مبهم او اخبار عن عدم مبهم ولا يعتد في
 كل منها كون العدد المبهم بلفظ آخر وانما اورد في هذا المقام لمناسبة كذا في كونه للعد ثم
 انكم الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى الاستفهامية وكم الخبرية اليه مبنية لموافقتها لها

بواسطه محزون البحر او المضاف لان اجماع المحذور والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة
 فيقدر معنى الاستفهام قبل حرف البحر والمضاف كانه قيل البشترين جلا مرت ام بشترين اعلا ام بشترين
 رجا ام ضربت ام غلام ثلثين فكلا اى وان لم يكن يعا. وفعل غير مشتغل عن الضمير ولا قبل حرف جر او اسم
 مضاف فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا سواء كان بغير فعل مشتغل عنه بضميره
 او متعلق بغيره كما تقول كم رجا ام ضربت او ضربت غلاما كم ربل ضربت او ضربت غلاما واسم مذكور
 نحوكم درهما مال البك وفرت نحوكم درهما عندك او سبهم معرفة نحوكم درهما لك فى جميع هذه الموضع لم
 مرفوع على الابتداء وما بعده خبره على نهى سبى يوبى على نهى بغيره فى مثل كم درهما لك كم فى
 محل الرفع على انه خبر مبتدأ رجا ام ضربت على الابتداء على قياس ما علم فى من ابوك والمذكور فى المتن
 ما به سبى يوبى وكم خبره وما بعده مبتدأ انه كان ظوفا نحوكم يوبا سفره وكم يوبا صيا مك وذلك
 اى مثل كم فى وجود الاعراب استفهام والشرط فانه ان كان بعد هذه الاسماء فعل مشتغل
 عنها بضمير او متعلق بضمير رافعى مشدود على مفعولية ذلك الفعل كما تقول من ضربت اى شخص
 ضربت ومن نصب نصب فلو كان من مفعول الشرط لكونه اقرب يكون مفعول البحر ام ضربت وقام اى
 شخص نصب بضميره ولو كان مفعول البحر لكونه اقرب لشرط محذوف اى اى شخص نصب بضميره ان كان
 قبل هذه الاسماء حرف او اسم مضاف يكون محذورا محذورا كما تقول من مرت وغلام من ضربت
 ومن سكر ام ضربت وغلام من نصب بضميره الا فمذاه الاسماء مرفوعة على الابتداء نحو من عندك ومن
 على نهى سبى يوبى وفى مثل تميزم عمة لك يا بحر وحوالة فمذاه قد طبت على عشارى
 ثلثة اوجه احدها النصب على ان يكون كم استفهامية والثانى الخبر على ان يكون كم خبرية و
 التقديرين كم فى محل الرفع على انه مبتدأ وخبره فمذاه قد طبت اء والثالث رفع عمة على ان
 محذوف كم محذوف اى كم مرة او كم حليته ويجوز فى ذلك المحذوف والنصب خبر ثانيا على كون كم استفهامية

او خبرية وعلى التقديرين كم منصوب المحل على المعدية او الطرفية وسمته مرتبة على الاليت واولئك
صنفته وجملة قد علمت او خبر لم يتبدل وجملة تالفة لم يمتد في الرفع والنسب بحكم النسب البيت
للقرود في حيز جريان عانة وجملة لكثرة انحرافه صارت في جمل ما في مستقبل الكلف والقديم
وفي لفظه على الاشارة الى انه كانه في مرتبة انحصار وسمته مرتبة وقد يجد مميزكم في مثل كم حاله
وكو خبرية اسي كم ديتها ملك وكم مرتبة خبرية او كم مرتبة خبرية الطرف من هنا قطع عن
علم من اكثر الفروع معتبره وتليس من يميزه لاقال في التقدم وليس الفروع واثباته في المقام تقدمكم
والفروع الى تلك الفروع المبينة فمن تلك الفروع المبينة قطع عن الانساق مع ان الفروعية تقسم
الاضافه كتبيل بعد وقدم ومام تحت وفوق وفلف وورار او عن جازن المقامات اليه
عن اللفظة دون البنية يكون شائبا باحرف في الاستيعاب الى الغير وهذا المقام اليه فيكون مبنيا وسمته
المقومات اليه معه لا يكون الاستيعاب في غاية القوة فيكون منصوبا على الطرفية كما تقول جيت
قيل يا اوبدرو او مجرو او مجرو او مجرو كما تقول جيتك من قبل زيد ومن بعده واما حجة على تقدير
حد من المقامات اليه يكونه منو يا مراد في معنى تشييد الاستيعاب الفروع اليه فيكون مبنيا على الفهم لانه
يخالف حركة البناءية بحركة الاوابية ومنه اقبل لانه الامر من قبل ومن بعده امر من قبل
ذلك من بعد ذلك واما قلنا ان المقامات لا يجب كونه منو يا مراد في المعنى اذ على تقدير كونه
محدودا لسانيا فيكون الفروع معربا كما قال الشاعر نساخ لا اشرع كنت قبل اذ اكا وانفس
بالار الفرات واجر حجارة في حيز المقامات اليه البناء علم الفهم لا غير وليس غير ذلك
حسب فانما لكثرة الاستعمال بلا اضافية مثل الفروع المقطوعة ومنجا اسي من جملة الاضافات
المبينة لفظا حيث وهو موضوع لمكان يقع فيه النسبة ولا الايضاح كما الى جملة في الاضافات
في شبه الفروع لانها خالصة الاضافات الى الجملة فمبني على الفهم شائبا واذ انشئت الى مفرد

كما قال الرشيد امترى حيث سمي على العالم فيكون مخرجا للزوال علة البناء وهو الاضافة الى الجملة
وان عترة غلبة الاضافة الى الجملة فيكون في هذا الحال ايضا مبنيا لشدة زوال الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية كلمة اذا وهى للمستقبل اى للزمان المستقبلى وان كانت داخل
على الماضى وفيها معنى حرى الشرط وبنابر من نهى اجتهد ولذا اخبر بعد الفعل
كما علم فيما سبق وقد يكون كلمة او للدفع اجابة كما تقول خرجت فاذا اجمع واقف اى حجة
فما جازت زمان كون السبع او مكان وقوفه فيلزم المبتدأ بعينه يابى لبعى اى الفجائية غالبا
ليكون منه قايدين اى انه واذ الشرعية ومنها اى من الظروف المبنية كلمة اذا الماضى
ويقع بعدها انجملتان الفعلية والاسمية بخلاف اذا الشرعية اذ لا يقع بعدها الا الجملة
الفعلية وبنابر المذكورين فمما مثل وضع الحروف ومنها اى من الظروف المبنية امين الى اللسان
مستفها ما وشرط اى حال كونها الاستفهام والشرط كما تقول اين يدوانى زيد اى فى
اى مكان هو واين تجلس اجلس اى تجلس اجلس فى اى مكان تجلس ويصرف للشرط او للزمان
اى فى اى مكان تجلس اجلس فيه اى فى اى مكان تجلس فيه اجلس وبسبب بناكل منها فترى
او الاستفهام وعلى بناء القياس سائر اخواتها ومن الظروف المبنية متى للزمان فيهما اى
فى الاستفهام والشرط كما تقول متى القتال عوفى اى زمان القتال ومتى تجلس اجلس ففى اى
زمان تجلس اجلس والشرط عند الحاجة ان متى واخواتها مثل اين اى من معنويات الشرط لا تفرق
وان كان كونه من معنويات الخبر اى صحيحا من حيث المعنى كما سبق انفاذ من الظروف المبنية
ايات للزمان مستفها ما عن الزمان الذى له وقع وقامته فى الافهام نحو ايات
اى اى زمان وفى اى زمان يدوم القيمة ومنها اى من الظروف المبنية كيف للحال
اى السؤال عن الحال مستفها ما كما تقول كيف زيد اى صحيح ام سليم فان كان بعد اسم

فقد في كل الرفع على خبره منه وان كان بعد فعل كما تقول كيف جئت فمؤخر فعله في الرفع
 اى على ما تسمى على جئت اركبها اسم ما شئت ومن الظنون المبينة عند وعندا وهما قد يكونان بمعنى
 اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها فليجئ كما يوقع بين اسم المفعول والمفعول
 فاول المدة يستعين على جميع المدة كما تقول رأيتته في يوم الجمعة او من يوم الجمعة
 يكون بمعنى الجميع اى جميع المدة فليجئ كما يوقع بينهما المقصود بالحد
 اى الزمان الذى قد بدأ به متلبسا به او المستغرق جميعه بمرور كما تقول رأيتته في يومان
 او شهرين او سنة واحدة وسببنا هما مساواتهما للمد والمدة فى النفاذ ومعنى وقد يقع بعدها
 اى بعد مدتها للمدة نحو ما رأيتته من ففعل نحو ما رأيتته من سافرا وان سافرا كانت
 مختلفة نحو زمان سافرا او مثله نحو زمانه سافرا فيقد زمان غصبات الى احد هذه الامور اى
 لا بد من تقدير الزمان المضاف الى احد هذه الامور في بادىء القول الماروجة او المعنى هذا زمان سفره
 وعلى هذا القياس هو اى كل واحد من مدته على جميع التقادير المذكورة فى كل الرفع
 على انه مبتدأ وما بعده خبره اى اول المدة يوم الجمعة اى جميع المدة يومان او اول المدة
 زمان سفره الى آخره خلافا للزجاج الا عند ما بعده مبتدأ وهو خبره ويزعم عيسى
 ان يكون المبتدأ فى مذويان مكررة والخبر معرفة وذلك ليس بجائز ومن الظنون المبينة لدى
 ولد بمعنى عند الفرق انه يجوز ان يقال المال عند زيد فى حال غنىه وعنده وفى حال كونه
 فى خربة ولا يجوز ان يقال المال له ازيد ولدى زيد الا اذا كان المال حاضر عند وقت
 ولد ولد ولد ولد وسبب بنا لا ولد ان شأنا ان كان له ولد على وجهه
 اخر من فعله اربع لغاتها مبينة لرواها لى لى واخواتها اذا كانتا متفاداة الى ما بعد ما بعده
 مجرور بها لكن فى بعض لغات العرب ينصب بلدان لثمة عندوه لان لثمة منها شبيهة بالثمة

في كونها مفردة تارة وثبوتها اخرى كما في مثل مثل ثيابا ومن الظروف المنبثقة قط للمعاني المنفي
 اى الاستغراق المانفي المنفي وتكون للمستقبل المنفي اى استغراق المستقبل المنفي وسبب ثباتها
 ولا تباها على الاستغراق الذي هو معنى اللام بحرفية والظروف المنبثقة الى الجملة بالذات
 وبواسطة كلمة او يجوز ان يكون على الفتح للفتحة فيكون اى انما هو في الهمزة فيجوز
 يكون لفظ اليوم مبنيا على الفتح لاضافة الى الجملة التي بعده ويجوز ان يكون مخرجا مرفوعا على انه خبر
 مبتدأ وذلك قوله تعالى ومن خزي يومئذ او يجوز كون اليوم مجرورا على انه منادات اليه
 ويجوز ان يكون مبنيا على الفتح لانه منادات الى الجملة بواسطة او وتقدير الكلام يوم اذ كان كذا
 خاف المضاف اليه دعوى عنه التوضيح في ذلك اى مثل الظروف المذكورة في جواز البناء والاعراب
 مثل غير المذكورين مع ما كان المسمى وان تشابهتا الظروف المضافة الى الجملة فيجوز
 الاعراب البناء على الفتحة كما تقول قيامي مثل قادم زيدو مثل ان قادم زيدو مثل ان يات قاتم
 او قيامي غير قاتم زيد الى آخره للمعرفة والنكرة اى يدايا بالمعرفة والنكرة من اقسام اللام
 المعروفة ما وضع لشيء بعينه فتقوله ما وضع لشيء متماثل للمعرفة والنكرة كليهما وخرج بقوله
 بعينه النكرة وهي اى اقسام المعرفة تحتمل احدها المضمرة وقد تقدم ذكرها وانما الاعلا
 وثباتها المبهمة وهي عبارة عن الموصولات واسما الاشارات كما سبق في البها ما عرفت
 باللام والنداء اعلم ان المعروف بالنداء قد علم مما تقدم كما تقول يا رجل تقصد شخص المعين
 والاعرف باللام هو ما لا يخفى على رجل خير من المرأة او الاستغراق نحو ان الانسان نفى خسر
 الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات اى جميع الناس خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 نحو ما في الرمل وقامها المضاف الى احدها معنى بعينه اقامة معنوية اذ الاضافة
 اللفظية لا تفيد تعريف المضاف نحو غلامك غلام زيد وغلامها العلم ما وضع لشيء بعينه

غير متناول غير موضع واحد فتكمله ما وضع لتبني البنية متناول جميع المعارف وخرج
 بقول غير متناول غير موضع المعدق ودخلت الامام المتكبر في التعريف بقية بوضع واحد
 كما اذا كان قيد على الشخصين لان ما على ما يتقدم متناول غير ولكن للوضع واحد بل هو غير
 بملكان انما وانت في هذا الرجل لانها بوضع واحد متناول في الامور المتعددة كما تفصل في المعاني
 واعرفها في اعرف المعارف المظهر للشخص اذا لا القياس في الاشياء وفيه اسما لاسم المظهر
 المخاطب ثم الغائب والمضاد الى احد ما في مرتبة هيست اليه وقال بعضهم عرف المعارف
 العلم الشخصي لانه ليس بمتناول بوضع واحد الاشياء واحد بملكان المعنويات وسائر المعارف
 لانها بوضع واحد متناول في الامور المتعددة وبعضهم قال عرف المعارف اسما الاشارة الى معانيها علم
 واحد في المذهب الاول انه اشهر والشكوة ما وضع لشي لا يعينه كرجل وامرأة وان كان
 ودرس اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اسي ببيان مظاهر احوال الاشياء
 وافرادها كما تقول ثلثة رجال فاعلم ان احاد الرجل ثلثة وعلى ما ذكر في التعريف يكون الواحد
 والاشنان من اسماء العدد لانها يقعان في الجواب اذا سئل عن معانيها ومعنيين كل كما تقول
 واحد واثنان في جواب من قال كم رجلا عندك وقد خالف بعض اهل المساجد في كون الواحد
 والاشنان واحد او اثنان في اسي اصول اسماء العدد اثنا عشرة كلمة واحد
 الى عشرة ومائة والالف وباقي مراتب الاعداد مأخوذة منها اما بالتركيب بلا عطف
 او بالعطف بصفة التثنية كما ترى الفين او بصفة الجمع سوار كان الجمع قياسا لما بين
 والالف والون او غير قياسا كشر وواحد واسبوع والتفصيل انك تقول في المفرد الله
 وتثنية واحد واثنان وفي الموش المفرد وتثنية واحد واثنان وتثنتان
 فالتذكير والثاني في باب المقام على الوجه المشهور وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة

بزيادة التار عشرة رجال في المونث ثلثت الى عشرين التار نحو ثلث نسوة
 وعشرة نسوة وهذا مخالف للشمس ووجوبان المذكور تمام على المونث ودلول الثلثة جماعة
 وجمع المذكر مونث لفظي فله رعاية تانيته اثبتوا التار في المذكر وتسقطها عن المونث للفرق
 بين المذكر والمونث واذا جاوزت عشرة تقول احد عشر واثناعشر في المذكر نحو
 احد عشر رجلا واثناعشر رجلا واحدا عشرة واثناعشر عشرة واثناعشر في المونث نحو
 اثنا عشرة امرأة واثنا عشرة امرأة وهذا في الحقيقة ترتيب الواحد والواحدة مع العشرة لكنهم
 غير الواجب الى احدى الواحدة الى احدى تخفيفا واذا كان لفظ عشرة مركب مع غير ثلث التار
 في المذكر وتسقط عن المونث على خلاف القياس المشهور بعد التركيب يرجع الى الاصل فثبت
 في المونث وتسقط عن المذكر يقال احد عشر رجلا واحدا عشرة امرأة وعلى هذا القياس اثنا عشر
 رجلا واثنا عشرة امرأة وتقول في المذكر ثلثة عشر الى تسعة عشر وفي المونث ثلث
 الى تسعة عشر بالقياس على الاول على حال الذي كان قبل التركيب فيكون بالتار في المذكر
 ويدل به في المونث وتذكير الثاني في المذكر وتانيته في المونث لرجوعه الى الاصل نحو ثلثة عشر
 واثنا عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسعة عشر امرأة وتسمي الشين اى شين
 المركبة مع غير في المونث وتقول عشرون واخواتها السبع التي على صورة صيغة
 الجمع المذكور السالم في حكاى في المذكر والمونث من غير فرق فتقول عشرون رجلا وعشرون
 امرأة وتقول فيما زاد على عشرين احد عشرون في المذكر واحد وعشرون في المونث نحو
 احد وعشرون رجلا واحد وعشرون امرأة ثم بالطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير
 فتقول اثنان وعشرون رجلا وثلاثة وعشرون رجلا واثنان وعشرون اثنتان وعشرون امرأة
 وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف

من اللوان وما يتاكد النكان في التثنية من غير فرق خيما كما مر في الذكر والنون
 ثم فيما زاد على المائة والالف بالعطف اسي بعفت الا يا بعلية او مفعلة على ان كان على
 مفعولها فمفعول غير فبقا ان ان بانية وواحدة واثني واربعة واثني عشر واثني عشر
 واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 وكذا الحال في التثنية المائة والالف ويجوز ان يكون في الكس والاصل في ثمانين عشرة
 فخر الياء وجازا ساكنها اسي ساكن الياء وشذ حد فيها اسي ثابت الياء ففتح اللين
 لانها مكسوة قبل فذات الياء فبني ان يكون بحالها بعد حذفها الياء والهم من الفاظ الاعداد
 للمعانى العديدة المعينة لكون الجنس الذي يتعلق به تلك المعاني مبهمة والتمثيل الفاظها على تلك المعاني
 على التبيين فلما لم يتيسر في تلك الالفاظ الى ذكر التمييز بين الجنس مثلا عشرون بمعنى عشرة
 ولا اباها في معناها لكون الالفاظ في ان من اتي جنس به فلما لم يميز بينه ولا اراد ان يميز
 مراتب الاعداد فانية ايسر التثنية اذ لا يميز اللوان والاشنين كما سنبين فقال ومسير التثنية
 الى العشرة تخفف من اسي مجرور لانها في العاد الى المعدود ومجيب ع اية مبالغة التثنية
 للمعنى فبذبح الجدية يجوز ان يكون لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر وبلد او ثلثة بلاد
 الا في ثلثمائة الى تسعمائة يعني اذ كان مزية الثلثة وانواته الى التسع لفظ المائة فتميز
 مجرور مفرد وكان قياسا كما ان جميع على مآت وفيين وانما ترك هذا القياس وجوز
 اسانها الى المائة بوجه الكثرة فيما ثبتت الجمع وهدى واحد عشرا التسعة وتسعين
 منحصصا بلفظ اما النسب فلتعذر الاضافة اذ في احدى عشر الى تسعة عشر فلان اللين

مقدره المخرج اذا حصل احد عشر اشد وعشرة واما في عشر من مائة او عشرين الى تسعين فلان هذه النون
 ليست بغير الجمع بل شبيهة بها فعلى تقدير الاضافة لا يمكن حذفها ولا اثباتها فتركوا التمييز على اصله
 وصحبه الف والواحدة وتغنيتهما عما جمعه اى جميع الالف مخفوضين بالاضافة كما علمت
 في ثلث صفح لانه لما كان العدد كثيرا كقولهم اكتبوا فى المنيرة بالمفرد لبيان الجنس لم يراعوا المطابقة
 فقولوا مائة رجل ومائة امرأة والالف رجل والالف امرأة ومايتا رجل ومايتا امرأة والالف رجل والالف
 امرأة والنون بالاضافة والالف رجل والالف امرأة واذا كان العدد مجسما مونتيا
 واللفظ مبذورا كما اذا اطلق الشخص او الشئ على النسوة او بالعكس كما اذا اطلق
 لفظ النفس على الذكر فالوجهان فان شئت قلت في الاول ثلثة اشخاص من النساء وان
 راعيت المعنى قلت ثلث اشخاص في الثاني ان شئت قلت ثلثة نفس من الرجال ^{المعنى} راعية
 وان شئت قلت ثلث نفس راعية لفظ ولا يميز واحد اثنان فلما يقال في احد رجلين
 رجل استغناؤا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لا فادنيه النقص المقصود بالعد
 يعنى ان جميزهما يدل على الجنس وعلى تعيين العدد المقصود بالاستباه فان جازا يدل على الجنس
 وعلى الوحدة ورجلان على الجنس والثنائية فلما يجمع العدد مع المميز يطابق التمييز كما في سائر
 الاعداد ولكن يمكن ان يجعل العدد هنا صفة مؤكدة للمميز نحو واحد اثنين اثنين وثقل
 في المفرد من المتعدد باعتبار تصديده اى باعتبار تغيير ذلك المفرد عن النقص ^{المعنى} ان عليه
 بواحد الثاني ومعناه مصير الواحد اثنين بالضماء اليه فهو اسم فاعل مشتق من اثنين بهذا
 حال الثالث واخواته الى العاشرة وانما ابتدء من الثاني او ليس قبل الواحد حتى يكون
 الواحد مصيرا والتذكير والتانيث في هذه الاسماء على قاعدة التذكير والتانيث في اسما
 الفاعلين يقال في المذكر الثاني وفي المونث الثانية الى العاشرة والعاشرة

البشيرة بآية ومائة عشرة واعدى عشرون المونث على الثاني اى اعتبار بيان الحال
 فاعلم ان الالف الاولى لا تليها الا الف الثانية وان شئت فقل ان الالف الاولى لا تليها الا الف
 كذا فيكون في المونث اليه وقلت حادى لحد عشر الى تاسع لستة عشر فحرب
 انجزه الاول ح لان التركيب يندى من سبب البناء ليس باق فيه المنذر والمونث اعلم
 ان التذكير والتانيث كالتعريف والتفسير من خواص الاسماء والحقائق التكميلية على الفعل والجملة
 البشيرة المجاز والتانيث في مثل فبانه لرب التما على تانيث الفاعل خوفاً من الحقيقة تراجع الالف
 كذا في حال في الفاعل المونث فالمونث ما فيه علامة التانيث لفظاً او تقديرية او المونث
 في الالف يعنى بالالف في التانيث لفظاً او تقديرية او علامة التانيث التاء الزائدة
 في آخر الكلمة بزيادة التاء قد تكون ملفوظة نحو مارية ونساربات واللمة وغرفة وقد يكون مقصورة
 نحو مينة وحسين وزينب وعقرب الالف على تقدير التاء في مينة وحسين نحو ما في التفسير فيقال
 وعينية وفي زينب وعقرب الالف في المونث السماعي قائم مقام التاء وكذا الالف
 التاء في تفسير الالف من المونثات السماعية وانما قدم هذه العلامة لكونها علامة في الالف
 سوار كانت حمدية وهي عبارة عن الالف الزائدة التي تكون بعد ما حمزة نحو حمزة
 ومقصودها وهي عبارة عن الالف الزائدة التي لا تكون بعد ما حمزة نحو حبل وبشيرة وقال
 التي في روم وكنار او في الف والرحى ليست علامة للتانيث واعلم ان هذه العلامة
 في الاسم لا تكون الا ملفوظة لا مقصورة وهو اى المونث ثمان حقيقي ولفظاً والحقيقة
 ما بآياته ذكر من الحيوان كالحمار وناقى سوار كان فيه الف حمزة مودودة نحو حمزة او
 مقصورة كالحمار او مقصورة نحو حبل او تارة ملفوظة نحو مارية او مقصورة نحو مينة وزينب والمونث
 اللفظي بخلافه اى بخلاف المونث الحقيقي سوار كان فيه الف حمزة مودودة نحو حمزة او

منه لشمله او بقية و قد نحو شمسى او ما عرفت كانه كانت او مقدرة كطلعة و غرقه و عيون
 و قرب و احل ان اللفظى في المقام مقابل للتحقيق و في باب ما لا يغير من مقابل للمعنى و انما
 المعنى ما فيه لا مقدرة سواء كان مؤثرا حقيقيا نحو منها او غير حقيقى نحو عيون و عرق و المراد
 باللفظى منه ما فيه من افعاله سواء كان مؤثرا حقيقيا كما مر او افتراضيا او غير حقيقى كطلعة و غرقه
 و اذا استدل به اى الى الموت الحقيقى الفعل سواء كان مستلزما الى عاينه او الى غيره
 فبان ان اى التاراجية في فعله التامية عن المعنى جارت امره و لمارة جارت و قال بعضهم
 ان كان الفعل و عين ظاهر الموت الحقيقى فاسلمه بجزرك التامية نحو جاز الفانى اليوم امره
 و اذا كان الموت الحقيقى غير نوع الانسان يجوز ترك التامية بل ما فاصاه نحو ما التامية و انما
 في ظاهر غير الحقيقى و انما كانه اى اذا استعمل في غير الموت الحقيقى فانت مخير بين اى
 و تركه كما تقول طلعت شمسى طلعت شمسى اى اذا استدل به غيره و تمانيت الفعل و اجب تقول شمس
 طلعت لا يجوز ان تقول شمس طلعت و حكوا انهم مطلقا سواء كان جسيما المذكور الحقيقى
 كما لرجال او مع المذكور الغير الحقيقى كالايام و مع الموت الحقيقى كسنة او مع الموت الغير الحقيقى
 كعقوبات غير الجمع للذكر السالم اذ لا يجوز تمانية حكوا انهم غير الحقيقى عيني اذ استدل
 بالفعل في ظاهر غيره و يجوز تمانيت الفعل و ترك التامية كما في هناد الفعل المتكامل
 الغير الحقيقى فتقول بار الرجل و جارت الرجل في الياوم و غشت الياوم و قال نسوة و نالت
 و علما العرفات و علت العرفات و انما صار حكم ظاهر غيره و انما يصح حكم الموت الغير الحقيقى لانه
 لا فرق في هناد الفعل الى فاسم غيره او مجموع او اجمع في الكل يتناول السجاعة و الجمادة و موت
 غير حقيقى و ضمير مع الذكر العاقلين غير المذكور السالم ففعلت و فعلت و فعلت و فعلت
 و الياوم فعلت و فعلت تفصيلا انه اذا استعمل في غيره و انما يصح حكم الموت الغير الحقيقى لانه

فان كان المنه اليه ذكره حقيقيا كالرجال يجوز فيه الوجهان الاول الحاق تمارت انثى بالفعل
 فترى ان يكون منتهى الى ضمير الموصوف لان انجم بتاويل الكجاعة فيقال الرجال جارت وثانيها الحاق
 الموصوف الى كونه منتهى الى ضمير جميع المذكورين فيقال الرجال جادوا وان كان المنه اليه
 جادا مذكرا غير حقيقي كالايام او جمعا موصوفا حقيقيا كالناس فيجوز فيه الوجهان احدهما ان يكون
 منتهى بتاويل التامث نظر الى تاويل الكجاعة وثانيها ان يكون بالتبنيون فنظر الى المنه او حكم جميع المذكورين
 غير الحقيقيين كجميع الموصوف فيقال الايام منتهى وضمير النساء منتهى ومثني انثى قد عرفت
 ان التثنية من خواص الاسم تشبیه الفعل اجمع الى الفاعل لا الى نفس الفعل فالتثنية ما هي اسم
 ملحق بالالف مفتوح ما قبلها او نون بكسوة حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
 ونون مكسوة فالتثنية انصب بالجر ليدل ذلك المحذوق او اللاحق على ان منه اسم مثله
 من جنسه اشارة الى انه لا يجوز تشبیه اللفظ المشترك باعتبار مفعولين مختلفين لانها ليسا من جنس واحد
 فلما يجوز ان يقال قرآن يراودها الهوى ويخفى بل لا يكون المراد بها الاطهران وضميان قد ظهر
 مال تشبیه الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو دولونبي والناقص الذي في آخره يارثانية كالفا
 او مقدرة مخروضة من تفسير التثنية تقول زيدان ثعبان وقاضيان في حال الرفع وفي حال التثنية
 والجر باليار مقام الالف لكن سجد الكلام في تشبیه الاسم الذي في آخره الف مقصورة او مخروضة
 فاما قال والمقصود اى الاسم الذي في آخره الف مقصورة ان كان الفاء منقلبة
 عن حاد وهي ثلاثي قبلت تلك الالف في التثنية واما فيقال عصوان وعصوين في تشبیه
 عنه وبلا اى وان لم يكن كلف فبالياء اى فالف مقصورة باليار فان كانوا ايدا على التثنية
 سواء كان الف في الاصل حاد كالمسى او يار كاعشى او لم يكن لها اصل كجبارى فالف مقصورة
 ببيان بليدين اعشيان عشبين جبار ياد جبارين وكذا ان كان ثانيا فالف منقلبة عن ياد

ذلك الاسم على احدى مقصوديه حال كونه متلبا بجزء مفردة وقوله تبخيرا إشارة الى ان التبخير
 كانت في الحقيقة فسخا وهو مركب ليس يجمع ثمرة وركب لعدم دلالة التبا على احدى مقصوديه على الاصح
 وان كان المشهور فيما بين النحاة من ان التمر جمع ثمرة وركب جمع رالكب بل التمر اسم متبشر للقليل
 والكثير ونقطة الركب اسم جمع وليس يجمع اذ سميته فاعل لم يجمع على فعل وقوله علم ان اسم الجمع
 خارج عن الحذف ونحو ذلك وجان امثالهما جميع تارة ومفردا اخرى وفيها فسخة تقديرية
 اذ سميته فلذلك على تقدير كونه مفردا سميته فاعل لم يجمع على فعل وقوله علم ان اسم الجمع
 تقدير كونه مفردا امثالهما لكسرة كتابا على تقدير كونه جمعا امثالهما لكسرة جبال وهو
 قمان احدى ما يصح وهو يكون بنار واحدة سالما فيه وثنائهما كسر وهو لا يكون
 بنار واحدة سالما فيه فالصحيح قد يكون لمذكر وقد يكون لمؤنث فالمدح كذا في
 الصحيح المذكور ما اى اسم تلحق اخرى واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة حال الرفع
 نحو يرون ومسلمون اوياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة تحتها التي نصب الخبر نحو يرون
 وسلمين ليبدل ذلك اللحق او اللام على ان معناه اكثر منه فان كان اخره
 اى آخر الاسم الذي يراوان يجمع بذا يجمع ياء سوار كانت ملفوظة كالتقاضي والداعي او مقفلة
 تقاضى وداع قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون فان ههنا قاضون نقلت
 ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لا لتقارر الساكنين كذا الحال
 في داعون على هذا القياس حال نصب الخبر اذ اصل قاضين قاضين حذف كسرة الياء
 لثقل اجتماع الكسرتين اليائين فنقطت الياء لا لتقارر الساكنين وان كان اخره
 يعني ان كان في آخر الاسم الف مقصورة مقدرة نحو مصطفى ومجتبى ومرفضى او ملفوظة
 نحو المصطفى والمجتبى والمرفضى حذفت الالف لا لتقارر الساكنين وبقي ما قبلها

مفتوحاً مثل مصطفون أو مسلمة مصفون قلبت الياء القاف فتحركا وانفتح ما قبلها من حيث
 لا تقار السكتين بلقي ما قبل الالف مفتوحاً والماء يكون ما قبل الواو ضميداً اعم من ان يكون ما قبل
 او في الاصل وشرطه ان كان اسماً علم ان الاسم الذي ياريد جمعيته جمع المذكر السالم ان كان
 ضمماً او منفصلاً فان كان اسماً ضمياً فشرطه في صحة هذا الجمع ثلثة امور احدها ما ذكره بقوله فمضى كذا يعني
 ان يكون في تلك الاسم ذكر بمعنى ان يكون مجرداً عن تارة ان كانت ملفوظة كانت او مقدار أو مثل
 طاعة ومنزلة لا يحيدان بالواو والنون مثل قار ومزار وغيرهما كدر حليلين فيجعلان بالواو والنون
 نحو در قارون ومزارون او خلاصة السانث هذا السار لا الالف فالتاء مانعة عن هذا الجمع
 بخلاف الالف والثاني ما اشار اليه بقوله لم يعني ان الشرط الثاني ان يكون في كل الاسم علم
 فمثل حمل مع كونه مذكراً ومن اولى العقل لا يجمع هذا الجمع فلا يقال رجلون لان العلم في تعيين المفعول
 اتقوى من اسم الجنس فخصوا هذا الجمع بشرطه بالعلم والشرط الثالث ما ذكره بالية بقوله يعقل
 يعني ان يكون في كل الاسم المذكور علماً اولى العقل فالجرح واللاحق عليين للفرس لا يجعلان الجمع
 اذا ولو العقل شرب من الجحوانات المعجم فلا يستحسن هذا الجمع في اعلام سائر الحيوانات وان كان
 الاسم الذي ياريد جمعيته جمع المذكر السالم حذفت بشرطه في صحة هذا الجمع امور منها ما اشار اليه بقوله فمضى
 يعقل يعني ان يكون الاسم الذي فيه معنى الوصفية مذكراً من اولى العقل فنصارب مفروب
 وحسن لكونها من صفات الانسان المذكور تجمع هذا الجمع ويقال مناربون ومفروبون حسنون مثل
 غاربة وان كانت صفة للانسان مثل مفروب وحسن اذا كانا صفتين لغير الانسان لا تجمع هذا الجمع
 ومنها ان لا يكون الفعل فعلاً مثل اجمع حمراء لفرق بين افضل الصنعة
 وافضل التفصيل فان افضل تفصيل كسبع بالواو والنون نحو علمون وفصلون لم يحكس الامر لان
 افضل تفصيل شرب داتومي في الوصفية لئلا يله على الزيادة ومنها ان لا يكون فعلاً

أضرب مثل سكران سكرى وعشاش عششى فالأفعال في جمع سكرى سكران والى في جمع
عشاش عششى فبني فعلان فعلانا كندوان فوقيال في جمعة دنانون والى في الجمع
فعلان فعلان مهمل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء ومنها ان كما يكون
شيء اسي في وصف التاكيد والتأنيث مع المؤنث كما يكون في فعليل مفعول مفعول
بشيء فاعل مثل جريه وصديق فلالا يقال جريهون في جمع جريه اذا لفرق في المفرد بين
والمؤنث لقول رجل جريه وامرأه جريه وان جاز جريهون في جمع المذكر فلالا يقال جريهون
على جمع المؤنث فلالا يقال في جمعة جريهات فيكون في الجمع الذي هو فرع المفرد فرق
بين المذكر والمؤنث فينازم فترية الفرع على الاصل ومخالفة الفرع للاصل كذا لا يقال في
جمع مبدؤ اذا كان منفعة لرجل مبدؤ ونحوه في مفعال الذي هو صيغة المبالغة وليس في مفعول
والمؤنث لا يجوز الطلاق بهذا الجمع فلالا يقال في جمع منفعة مال منفعا لوان لما ذكره في عدم جواز
جريهون ومنها ان كما يكون متبعا بتاء التأنيث التي للمبالغة مثل تلامذة لانه
وان كان بحسب مذكر الاكن التاء التي سبقت علامته التأنيث موجودة فيه فلهذا اذا جاز الجمع
مثل هذا الاسم بهذا الجمع الا شرف الذي هو من خواص الاسماء المذكره وتحذف فاعله
كنون التثنية بالاضافة وقد شذخ سمينين ارضدين واورين وقاين
وبين لعدم وجود الشرط المذكورة في هذه الالفاظ وقد دخل البعض النجاة في هذا الباب
عن الشذوذ كما فصل في الكتب ابسولة في جمع المؤنث الصحيح ما اسي اسم المذكر
انخرج الف وبقاء ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه واعلم ان الاسم الذي يجمع به الجمع
اما ان يكون منفعة او غير منفعة فان كان منفعة فاما ان يكون له مذكر او لافان كان صفة
وله من كثران فيكون اسي فشرطه في جمعة ان يكون مفعولا يجمع بالراء والنون

في جميع سلامة من اذ يقال فيه جمع مسلمون لكن فيما بيني مفعول وفعل ولا يجوز
 ومفعول لا تجمع جميع المونث السلام فكم يحكي ما ذكر في احد من المذكورات بسبع السلامة
 ان لم يكن له من كرفان لا يكون في كل شيء اى في شئ مع جميعه ان لا يكون جزءا من
 كذا فلهذا ان لا يقال في جميعها كذا كما يقال في جميعها كذا في كذا كذا في كذا كذا
 او المجرور من التامر اسم لامرأة بلغت حد البلوغ وبالتمر لا مرأة تكون ما كذا في كذا
 فان فيه التامر اولى بالجمع بالالفه التامر مما ليس فيه التامر بالالفه التامر لا مرأة كذا
 الذي هو في جميعه جمع السلامة صفة بل يكون اسما مضافا جمع مطلقا كذا في كذا
 اعتبارا من الشرط المذكور في مثل كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وزيد في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 ما تغرب بناء واحد كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 منقسم الى جميع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة لا يعلق الا على العشرة وما دونها
 اذ اعنى عن القرينة ولما كان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وهي ستة اربعة منها جميع التكثير في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 نحو شربة وفعله نحو غلته واثنان للجمع الصحيح المذكور والمونث وما عدا ذلك
 اى ما عدا هذه الصيغة الستة جميع كثره فواقع على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية لوقوع
 جميع الكثرة مقام جميع القلة نحو ثلثة قرو وثلثة رجال وثلثة اشياء وثلثة ارجل وثلثة
 ثم ان ارد ان يبين غل المصدا فاحتاج الى تفسير المصدا فقال المصدا اسم للمعدن
 على الفعل والمراد بالحدث المعنى التامر بالغير والمراد بزيادة على الفعل ان يكون له فعل
 يذكر المصدا كاييه الزاوية او غيره من حوله نحو جلست جلوسا جلوسا وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة

قياساً بين بين متعلقان بفعل منهما وان كانا مفعولاً مطلقاً وهو اى المصداق من الثلاث
 المجموعه سماح اى سماح وعمره اوزانه يرقى الى اثنين وثلاثين كما تقرر في علم التفسير ومن غيرة
 اى من غير الثلاث قياس اى قياسى كما علم في التفسير وعمل المصداق عمل فعله
 كان لفعل او غيرهما اى غير ما هو لكان حالاً او مستقبلاً اذا لم يكن المصداق مفعولاً مطلقاً
 كما تقول اعجبني ضرب زيد عمرو اى من الآن فماذا لا يتقدم مفعولاً لانه معمول المصداق عليه
 او المصداق في العمل بماويل لفعل مع ان ان حرف مبدئى وان حرف المصداق موصول وموصول معمول
 معمول للفعل الذى هو صلة الحرف وموصول الصلة لا يتقدم على الموصول فلما لا يجوز ان تقول
 اعجبني عمرو ان ضرب زيد كاك لا يجوز ان تقول اعجبني عمرو اضرب يدوك لا يفهم فيه معنى لا يجوز
 اضمار الفاعل في المصداق والا يلزم ان يصير المثنى والمجموع الاضافه لرم اجتماع التثنية والمجموع بالنظر
 الى المصداق والفاعل ولما كان تثنية الفعل مجعده باعتبار الفاعل لا باعتبار نفس الفعل فلا يلزم
 ان يحدو رفيه اسماً وكذا مال اسم الفاعل وسم المفعول والصفة المشبهة او التثنية واجمع فيها
 يرجعان الى الفاعل بخلاف المصداق فان التثنية واجمع فيه باعتبار نفس فاعله ولا يلزم ذكر الفاعل
 اى فاعل المصداق كما تقول اعجبني ضرب زيد او لازم الاضمار فيه اذا كان سبباً الى الضمير ويجوز
 اضافته اى اضافه المصداق الى الفاعل وبذلك في الاستعمال وحيث يكون الفاعل مجزواً عن المفعول
 والمفعول على تقدير ذكره منصوباً نحو اعجبني ضرب زيد عمرو او قد يضاد المصداق الى المفعول
 وحيث ان كان الفاعل مذكوراً يكون مرفوعاً وعلم ان عمل المصداق على ثلاثة اوجه الاول ان يكون المصداق
 متبوعاً بعل عمل فعله نحو اعجبني ضرب زيد عمرو وهذا العمل في عمل المصداق والثاني ان يكون المصداق
 متبوعاً الى الفاعل والمفعول فيكون معمول الآخر على حاله نحو اعجبني ضرب زيد عمرو واو اعجبني
 ضرب عمرو زيد العمل على هذا الوجه اولى من العمل على الوجه الاول والثالث اعماله باللام

[illegible]

كما تقول الزيدون نارون عمرو آلان او هذا الفارون عمرو آلان او في أواس
ويجوز حذف النون اى حذف نون التثنية واتجمع من اسم الفاعل مع العمل اى من
كون اسم الفاعل عالما فى معموله بنسبة على افعولية والتعريف كما تقول اى انطوى على
تخفيفا وسببا كتاب هذا التخفيف ان اللام مودودة وقد طالت التثنية بسبب النون
بجوز فاما اسم المفعول ما اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا لما قبله فم
عليه وصيغته اى مينة اسم المفعول من الثلاثي الجح على زنة مفعول نحو مفر
وما كول ومن غيره اى من غير الثلاثي الجح على مينة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
اى اسم مضمومة مودودة فى موضع حرف المضارعة مع فتح ما قبل الآخر كاستخرج واهر
اى حال المفعول فى العمل ولا يشترط كاحر الفاعل فيكون عند الجمع بمنزلة
او الاستقبال معناه على ما جاء والعزدة او حرف النون وان كان متعاقبا باللام لعل
الفتح غير ما يقدّم مقام فاعله وان كان هناك مفعول آخر يقبى على نصبه مثل فريد
فلا امة درهما الصفة المشبهة كما اى اسم اشتق من فعل كاذم اى مضى لازم
لما قام فلك الشغل به على معنى البت لا معنى لحدث كما اى اسم الفاعل فالفق يقال لما ثبت فيه
والفتق لما عرفت فيه وعلى هذا القياس حسن ما من وصيغته اى مينة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل مع كونهما مشتركين فى قيام معنى المضى بها وكون كل منهما
كراومونا ومزداوشنى وجمعا ولا يقال لما الصفة المشبهة اى المشبهة باسم الفاعل
اى مينة الصفة المشبهة كانه على قدر السماع وليست بدياسية بخلاف مينة اسم الفاعل
واسم المفعول اومينة اى مينة كاسبق كحسن وصحب شديدا وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها فعمل حسن مثل عمل حسن مطلقا لانه لا يشترط فى عملها زمان حال والاستقبال

الاسماء من حيث نسبتها الى احد شيئين فغير الزمان لكن الشبهة وان علمها اعتمادا على ما جاءها او المعرفة او حرف في
 وتقسيم منسأكلها كى تقسيم سأل الفقه المشبهة ان يكون الفقه المشبهة بالمعروفة باللام او مجرد
 عن اللام ومعنى لها على كلا التقديرين اما ان يكون مضافا او معرفا باللام او مجردا عنهما
 اى عن اللام والامانة فهذه كانت مائة من فربا لاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد
 اى من الاقسام الستة مرفوع ومنهين ومجرد وفصلت الاقسام ثمانية عشر حكمة من
 شبهة في ثلثة فالرفع في معمول الفقه المشبهة على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
 لا على المفعولية لان فعل الفقه المشبهة يتقدم بل لا زرع في المعرفة وعلى التميز
 في الذكورة والجر على الاضافة وتقسيمها اى تفصيل اقسام الفقه المشبهة ان يقول حسن وجهه
 ثلثة باعتبار الاعراب الثلث وثلث حسن الوجه بالاعراب ثلث الحسن في جهة الحسن
 الوجه الحسن وجهان منها محمدان احدهما الحسن وجه بالامانة او لا تخفيف في
 هذه الامانة اللطيفة والثاني الحسن وجه بالامانة لانها بحسب الصورة اضافة المعرفة بالذكورة
 والاصل ان يكون العكس اختلاف في حسن وجه فقال بعضهم انه متع لانه اضافة الشئ الى نفسه
 فان الحسن عين الوجه فلا معنى لادانته اليه وقال بعضهم الحسن اعم من الوجه فيكون اضافة العام
 الى الخاص كما في نفس ما يدرك القوم به اكلهم حق والبواقي ما كان فيه ضمير لوجه حسن
 اذا المقصود هو رتبة الفقه بالموسوف حاصل في ضمير واحد من ضمير يارده ولا يقبلان في الفقه
 وما كان فيه ضمير ان حسن حصول التقدير مع الزيادة وهو اثنان وما كان ضمير فيه
 قبله لعدم حصول المقصود هي اربعة واعلم ان الضمير الذي في معمول الفقه بازركن في الفقه
 نوع خاص يكون مستر فلا بد من مبالغة يعلم باوجوده وعدمه ولذا قال ومتى لم يفت بها
 اى بالامانة ما بعد اذ لا ضمير فيها اى في الفقه فهي اى تلك الفقه كالفعل اى حكمها

حكم الفعل فيذكر ويثبت بحسب المفعول والفاعل والاشياء التي تتبعية معمولها الفاعل وتبعية المفعول ولا
 اى وان لم يرتفع معمول العنقه بل تعصب التجزئتها اى في الحقة فبذلك راجع الى الماهية
 فتثبت العنقه وتشتق وتجمع على حسب الموصوف واسم الفاعل على والمفعول غير
 المتعدد يبين معنى ان اسم الفاعل الغير المتعصب الى المفعول يثبت ما اشتق من فعل لا يزم كقائمه
 وكذا اسم المفعول الغير المتعصب الى المفعول يعنى يثبت من فعل متعصب الى مفعول واحد لانه
 قائم مقام الفاعل نحو مغروب مثل الصنفه فيما ذكر من المسائل التي تاتي في شرح معمول اسم الفاعل
 وكذا معمول اسم المفعول يكون مرفوعا على الفاعلية او على انه قائم مقام الفاعل منصوبا
 على التشبيه بالمفعول اذا كان معرفه وعلى التميز اذا كان مكرره ومجرورا بالافاضه واذا كانا متعديين
 قلنا يجوز نصبهما والاضافتهما اليهما لئلا يلزم الاتباس بالمفعول مثلاً اذا قلت زيد مغارب يا
 لم اعلم ان اياه فاعل للمغارب نصب تشبيهاً بالمفعول ومفعول اذا قلت زيد معلى اياه لم اعلم
 ان مفعول اياه لم يعطى او مفعول اوله قائم مقام الفاعل ففيه انقسم من اى الفاعل والمفعول
 انصب على التشبيه بالمفعول او على التميز موجب للاتباس بخلاف ما اذا لم يكونا متعديين اخرج
 الاتباس بالمفعول اصلاً اسم التفصيل اى اسم اشتق من فعل اى جديده لموصوف
 بزياده على غير في الفاعلية او المفعولية وهو افعال غالباً وانما قلنا فاعلاً او مفعولاً
 صيغه فعل بحسب نظائر نحو خير وش اذا اصلا ما اخير واشروا شرحه اى شجرة اسم التفصيل
 ان يبنى من ثلاثه مجزئ يمكن بناء صيغه افعال صناعه ولو بنى من غير الثلاثي لم يكن
 فاعلاً من سقراط بعض الحروف بحسب صيغه فعل فيلزم الاتباس مثلاً لو اوزت بنار فعل التفصيل
 من اخرج فان لم تمد من شدة لم يكن افعال وان جازفت الزوائد قلت اخرج لم اعلم ان معناه
 الزيادة في اخرج او الاستخراج وكذا الاشتقاق فعل التفصيل من مرجح وقيل اخرج لم اعلم ان

الزيادة في الحجج او في الدورية ولو قيل او حرم العلم ان معناه الزيادة في الدورية او في الدورية ليس
بل لا ولا عيب في شيء من فعل تفضيل ان لا يكون في كل الشئ المحذور من قبيل اللون العيب
لان منها كاي من اللون العيب شئ في فعل الخير اى غير اسم تفضيل هو فعل الصفقة والغير
معنى الزيادة فان بنى منها فعل تفضيل يلزم الاتيان ولا يعلم ان معنى الامر والاصغر مثلاً والاعظم
والاعظم او ذو الحمة والصفقة وكذلك في اعور داعي لا يعلم انما معنى كل العيب الزيادة فيه مثلاً
افضل الناس فان قصده غير اى غير الشئ المحذور اى ليس بلون ولا عيب توصل اليه اى الى
غير الشئ المحذور بكشد ونحوه ما كان مناسباً لشرط كونه غير لون ولا عيب مثلاً اذ قصد بيان الزيادة
في الاستخراج والحمة والصفقة والياض والى توصل اليه بلفظ شئ وكثيرا واشياء واحسين مصداقاً
تميزه مثل هو أشد استخراجاً وأكثر حمة وصفقة وبياضاً وفتح عجي قياسي اسر قياسي
اسم تفضيل ان يكون للفعل لان بيان حال الفاعل اسم وأكثر من بيان حال المفعول وقوله
جاء للمفعول اى نحو اعذر واليوم واشهر ونظائر وتستعمل فعل تفضيل
على ثلثة اوجه مضافاً او مضافاً باللام وانما اشبهوا احد هذه الوجوه اسم المفعول
عليه لانه ان كان متعلماً بمن يكون بعده مفعولاً عليه نحو زيد افضل من كذا ان كان معرفاً
باللام يكون اللام معلوماً فيكون المفضل عليه المفضل معه او نحو زيد افضل من كذا
علم فضلية واذا كان فضلية المفضل وهو معلوم كان المفضل عليه المفضل معه
واذا كان مضافاً فمعناه المشهور تفضيل على المضاف اليه المذكور ولا يجزى الجمع بين اثنين
من هذه الوجوه ثلثة فلا يجوز ان يقال زيد افضل من كذا والا يكون احدهما المقارن
افضل اذ لا يجوز خلوه عن الكل والالفاظ الغرض مثل قوله تعالى انك اكرم السراة واصل في بقية
من اى وافضى من السراة ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر فاذا اضعيف اى اذا استعمل

اسم تفضيل بالزيادة فله معنيين احدهما هو اكثر ان يفهم به الزيادة على
حقن اخيه تاليه فيستقرطان يمكن من فهم اسم ومنه انهم يشبهون اسم
في المعنى ومنه انهم بالزيادة وبما الاعتبار في اسم مثل زيد افضل للناس من زيد
في الناس وحيث لم في فعل التفضيل ومنه انهم بزيادة التفضيل فلا يجزى ان يقال الملك افضل
من الملك ليس بان في البشر كما لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخي لانه المعنى يخرج به
بأخيه اليوم الثاني ان يفهم من زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون في المقارنة
وهو كما كان في المعنى الاول وفيها اسم تفضيل للتوضيح شأنه ان قلت ان تفضل
احد الاشياء من غيرها وانما موصوفان بزيادة العدل ليس المقصود تفضيل على المقارنة اليه
بل هو ما ذكره سابقا من معنى في العدل في المعنى ان يروى ان كرم غلامه سوسو فذكر
الشخصين بل المقصود انما موصوفان بزيادة العدل هما من قبيلة مروان فيجب ان يوصف
حسن اخيه اذ انما هو احسن اخوه يوسف كتحقيق حال يوسف المشتهر بقبح اخوته لا تفضيله
على اخوته بل هو في المقارنة اليه ويجوز في الاول الايراد لانه يشابه اسم تفضيل يستعمل
بمعنى تفضيل عليه في كل واحد منهما كقولنا فيجوز ان يكون في كل واحد من المعنى مفعول
تذكر والمطابقة لمن عول كقولنا ابلوا ما الشا في امر الذي استعمل بالانفاة واريده
الثاني والمعروف باللام فلا بد فيها من المطابقة لمن عول افراد او تشبيه ومعمدا وتذكيرا
وتأنيذا في الاول فلو جرد التفضيل وحده المانع وهو المشابهة فعمل من عدم ذكر التفضيل عليه
في الثاني فلا يزم مطابقة المفعول مع انه لا مانع من مطابقة المفعول الموصوف
والذي اسم تفضيل الذي استعمل بمن مفعول مذكور لا غير معني اذ كان اسم تفضيل
بمعنى يجب ان يكون مفعول مذكور الا فير كما تقول زيد افضل من عمرو الزيدان افضل من الزيدان

[illegible]

مثل سن في مدين فيكون فعل تفصيل بمعنى الفعل وعمل عمله في فعل الكل على انه فاعل ز
 فاعتبار كونه منفيا انما يكون بمعنى الفعل ليعمل عمله وانما تأتي اليه من قوله فانما اعتبرت ليس هو
 من غير تفصيل عمله على تقدير عدم تحققه يكون عالما في التفسير نحو ما سأت جلا الحسن من مريض
 لو دفعوا الصلوات ادين احسن ومعه له باجندى هو الكل يعني ان الاعمال احسن في المثال
 المذكور في الكل اعطاء اخر مريد للعلية المذكورة وهو انه لو لم يعلموا احسن الكل لم رفعوه ولو لم
 كان خبر التبعيد وهو الكل في هذه الجملة تكون تفعلة لربط فيلزم لفصل حين محموله وهو شعير
 وهو الكل في قوله لا ينبغي ان في غير منه راجع الى الكل فحقه ان يكون هو خبر من الكل والقديم
 على الكل فهو ان كان جازما تقدم الكل في المرتبة على ما هو متعلق بخبره ولا يلزم الفصل بين احسن
 ومعه له ينبغي لكن في معناه كانه ما لم ان سلكه لعل في شرا فلما ولا يتبعها بالعبارة التي هي في
 المقصود منها بحيث لا يلزم ان تكون في التقدير سبق ولكن يجوز ان كان ان تعتبر عن المعنى المقصود بها
 وحضر اخف من العبارة المذكورة وتقول ما رأت رجلا احسن في عينه الكل من علم
 زيدا وهو اخف منه بمقدار ضميره وكثير في فان قدمت ذكر العين على فعل التفصيل قلت
 حلا لانت كعين بدا احسن كما لعل يحد كلمة من اقامته ان كان متساويا فيه زادة
 اختصار ولا شك ان المتبادر من تفصيل كعين يدرش عيني يد على الاطلاق والعين الاخرى مقدرة
 فيجوز ان تقول تقدير الكلام ما ريت عينا كعين يد او تقول ما رأت كعين يد عينا احسن
 الكل وجه لفظ احسن بحسب الظاهر فحقه للعين المقدرة كما ان كعين يد صفة له ويجوز ان
 المتبادر من مثل عيني يد العين الاخرى فاحاقه الى تقدير الموصوف اذا المعنى المقصود هو
 من المذكور في يكون الاختصار اذ لا يبرح غير احتياج الى تقدير الموصوف بل الكاف التي يجوز
 موصوفها بحسب الظاهر التفسير فيها راجع الى العين المقابلة والتقدير الاول لوراجع الى الكاف

هي بمعنى المثل المراد به المصير على التقدير الثاني وفي عبارة الثالثة مثل ما قال الشاعر
 على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل ركبا ثمانية
 واخوف الاماكن في الله ساديا لانه قد يفضل عليه وهو وادي السباع ان يفضّل من قبل
 فان كان لا اري من وراء البصر يكون واديا مفضل لا اري واديا السباع حال امنه مقاربا عليه
 كما ان صاحب حال نكرة وان كان من وية الطلب فواديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
 الثاني وميرزا فليظلم وقع ما لا ينبغي وادي السباع اسي لا اري واديا يشبه وادي السباع كما ان في
 الظاهر واديا مفضل وقم مقفه لواديا بحسب الله وحسب المعنى صفة مسبب مشترك بين
 والمفضل عليه وهو الركب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع وثانية بمعنى توفيقا
 تميز عن سببه اقل الى ركب ركب مرفوع على انه فاعل له كالمثل المرفوع بلفظ حسن واخوف مفعول
 على اقل لكنه صفة لواديا لفظا ومعنى فغير راجع الى واديا وكلمة ماصدية اسي لا اري واديا
 اخوف من وادي السباع في وقت من الاوقات الا في وقت وثانية الله تعالى من كان ساريا
 في وادي السباع فقول لا اري كوادي السباع اقل به ركب مثل العبارة الثالثة واخوف
 وما بعده لا يتعلق له بها واذ ذكر لفظ واديا في الشعر علم ان المعين مقدر في العبارة الثالثة اسم نكرة
 كعين يذعننا احسن فيها الكل ان لم يذكر واديا فلا حاجة الى التقدير لان المتبادر من قوله
 كوادي السباع واد شله وح اقل صفة للكاف التي بمعنى المثل كما ذكر في الوجه الآخر ولما فرغ
 من بحث الاسم الذي هو القسم الاول من الكلمة في اقسامه لانه يصح ان يكون منسوبا ومنسوبا اليه
 شرع في احوال الفعل الذي هو القسم الثاني وادون من الاسم واشرف من الحروف لصلاحيته
 للاسماء فقط قال الفعل ما حل على معنى في نفسه مقترن بالحد كذا في ثلثة
 اقسامه لاقسام الثالثة وخرج بقيد في نفسه الحروف لانها وان كانت وادية على المعنى لكن لا بد

على معنى في نفسها بل على معنى يتصل في الولاية الى ضم كلمة اخرى كما سبق وخرج بقوله من
 اد الاسم لان معناه وان كان مستقلا بالمعنوية لكنه ليس بمنفرد باللازمة الثالثة ومن خواص
 اى من خواص الفعل حمله على الاستعانة بتفسير الماضى الى الحال او الحقيقة او تفصيل الفعل الماضى
 او حقيقة وزاد المعاني فحققة بالفعل فلا حرم يكون دخول قد من خواص الفعل ومن جملة خواصه
 دخول السين في تخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال لا المستقبل كما ان لام التثنية
 تخصيص المضارع بالحال فلا يحذف من خواصه واثيرا كالمشركين ومن جملة خواص الفعل
 دخول الجواز في معنى دخول الكلمات ايجازية سواء كانت خبرية او استئنافية او خبرية ثم خفي في حق
 بالفعل الذي هو تفصيل كما ان الخبر ثلثة مخفون باسم الازمنة خفيت ومن جملة خواصه حقوق تاء التثنية
 الساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل نحو ضربت بهيمة فالتثنية الساكنة لان تاء التثنية
 المتحركة فحققة بالاسم نحو ضاربه ومشروبه وحشته ومن خواص الفعل الضمائر المرفوعة المتصلة
 بالبارزة نحو تاء فعلت وانما قبلها الضمائر المرفوعة لان الضمائر المنصوبة والمجروزة متصل
 بالبحر التي نحو بدو بالمتصلة لان الضمير المرفوع المنفصل يكون فاعلا للاسم كما علم في المنصوبة
 على غير من به مثل نهيد زيد فدار تربية وبالبارزة لان الضمير المرفوع المتصل يكون مستترا في الاسم
 بضم نحو تارب فدار بان فدار يون اعلم ان يندل على الماضى المضارع كليا وسون واسين ومان
 بالمضارع والجوازم التي مخصوصة بالمضارع وتار التانيث الساكنة مخصوصة بالماضى والضمائر المرفوعة
 المتصلة البارزة مشتركة بين الماضى والمضارع واللام كما في نحو ضربا وضربوا وضربان وضربوا
 وضربين وضربا وضربوا وضربا وضربوا وضربا وضربوا وضربا وضربوا وضربا وضربوا وضربا وضربوا
 وانما الثالث الامر المحذوف والاصل من بين الماضى واما المضارع فما هو ذو عنة بزيادة الهمزة كما ان
 ما هو من المضارع بالقدحان كما سيعلم في الماضى ما اى فعل حل على زمان قبل ذلك ما ناك

وهو زمان الحال والحاضر نحو ضرب وخرج واستخرج واخرج والماضى ماضى على الفتح مع ضمير
 المنفرد المتحرك والواو في الماضى متصل بضمير فروع متحرك او واو ماضى على الفتح اما باره
 فلان مقتضى الاعراب غير موجود في الماضى لا بطريق الامالة ولا بطريق التبعية وكان القياس
 ان يكون مبنيا على السكون اذ السكون اصل في البناء لكن الماضى مشابه للاسم في وقوعه فوقع
 كما تقول زيد ضرب اسم مقام زيد فارب المس فلما استحق ان يكون بعباءة السكون الذي هو
 اصل البناء وقربا عن الحركة السكونية اصل الاعراب فصار مبنيا على الحركة وانما اثير الفتح لاختصاصه
 ان يكون الفتح مفعولا نحو ضرب يجرزان يكون مقدرا نحو رمي واذا اتصل بالفعل الماضى ضمير فروع
 متحرك فهو مبني على السكون نحو ضربت اذ ضمير الفاعل بمنزلة خبر لفعل فان لم يكن آخر لفعل ساكنا
 يلزم اجتماع اربع حركات متواليه فيها بمنزلة كلمة واحدة و هذا ليس بجائز واذا اتصل به واو الضمير
 ذلك الماضى مبنيا على الضم لنا سببها الفتحا نحو ضربوا او تقربوا او انضجوا كج ما هي فعل اشباه
 الاسم باحد حروف نائيت وذلك لان المضارع مأخوذ من الماضى بزيادة حرف واحد من حروف
 نائيت وانما يكون مشابه له لوقوعه مشتملا بين ما في الحال والاستقبال فان يضرب مثلا على اللفظ
 الاصح مشترك بين الحال والاستقبال لا مشترك اللفظي كما ان الرمل مشترك بين يدمر وبلاشتركال المعنوي
 وتخصيصه حتى يتخصص الفعل المضارع كيفرب مثلاً بالاستقبال على التعيين بالسكونين سو كما ان
 يتحقق الشخص المعين بلان العدد في المضارع مشابه للاسم الفاعل في عدا حروف والحركات والوقوع
 موقع الاسم كما تقول زيد يضرب مقام ضرب لهذه المشابهة يقال له المضارع اى المشابهة
 بعلوه غير ما كما ستعلم والهمزة من حروف نائيت للمنتحل مفعلاً اسوار كان مذكراً ومفعول
 لمواقعها مفعول للنون اى المنتحل مع غيره اسوار كان مشن او حجو عا مذكراً او مونثا ليوافق نون
 نون التاء لطلب معلقا ليوافق تاء انت والياء التاء للمؤنث والمؤنثين غيبه وكان الظاهر

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم واما زوا السین کلمه لان فی اول المضارع لمکسجی مرتان
 ان الخوفه من الثقله لا تدخل علی المضارع الا اذا کان اول المضارع یسیرن اوسون او مرفوعاً یعنی
 وان التي تقع بعد الظن فیهما وجهان فیمیزان یكون مخففة ویمیزان یكون عامیه واولی
 بعد الفعل لان یسیرن یعنی العلم والخبر یمیزان واولی من اجل حرر ومعناها کسی معنی لمن نفی
 للمستقبل بطریق التأكيد فی الرفع من لا واسلمنا عند البعق لا قبلت لان فی نوناً وقال بعضهم علیها
 لان فی مخففة یخبرون لان لا ویمیزان واذن تنصب الفعل المضارع اذ لم یجزمها بوجه
 علی ما قبلها کسی لایكون باعدها معمولاً لما قبلها اذ علی تقدیر یكون باعدها مستعمل علی ما قبلها
 لا تقد علی العمل فیما عتمد علی ما قبلها لانه مقدم علیها علیما کقولک ان اذن کرکمش جزیبین قال
 همیک وکان الفعل مستقبلاً کسی معنی الاستقبال لان حال مثل اذن تاخلف المجئته وانما
 اعتبره بالشرط اذ حاصل معناها اجواب انجر کزوها لایکنان لان فی الاستقبال واذ وقعت
 کلمه اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع بنار علی ان یباید اذ عتمد علی
 ما قبلها یواسف الواو والفاء فعل ونصب ان المعشوق متعلق بنفسه لکونه جمله کقوله تعالی
 واذن للایشبون ویشل فاذن کرکمش وکی اعلم ان کی حرف تنصب الفعل المضارع مثل ان وکن
 عند البعق جزیب عن الکوفین کی حرف جر وان مقدّمه بی باو الفعل المضارع منصوب بان المقدّمه
 والذنب الاول امح له دخول اللام علیها لکافی قوله تعالی لکیلا یكون علی المؤمنین سبع فلما یكون
 حرف جر مثل اسلمت کی اذ دخل المجئته ومعناها السبب علی الذنب یمیزان اذ الاسلام سبب
 دخول الخبیه وکلمه حتی تنصب الفعل المضارع بتقدیر ان اذا کان الفعل الواقع بی باو مستقبلاً
 وترقباً بالنسبة الی ما قبلها سواء کان مستقبلاً بالنسبة الی زمان التكلم کما تقول سیر حتی
 یومض البدر اولم یکن کما تقول سیر حتی امس حتی اذ فعل البعد فالدخول فی البعد وان لم یکن

منه مترتب بالنسبة الى السيران لم يكن مترقياً بالنسبة الى زمان الحكم حتى يرد بمعنى كى معنى مجز
 السببية قابلاً او بمعنى الى معنى بمعنى اعتبار الغاية مثل السبلت حتى ادخل الحجة وكنت مسرت
 حتى ادخل البلدة واسير حتى تغيب الشمس فان اردت بالفعل الواقع بعد ازان الحال حقيقة
 او حكاية كانت حتى حزن ابتداء الحزن جرو يقال لها الابتدائية والاستينائية فيرفع
 بالحدث حتى يكون كلاماً مستقلاً وتجب السببية لكما ينقطع الارتباط باللفظ والمفهوم بالهيئة مثل
 فلان حتى كما يردونه في الزمان كما نرى امثال الماريا امثال تحقيقاً ومثل سرت مسرت حتى ادخل
 امثال الماروة امثال حكاية فان ادخل حكاية امثال المانئية كانك في زمان دخول المديريات بالمدى
 وانما نكحها على كانت مديات وكان في تلك المديرة ما بعد حتى مدفوعاً بالقيته على ما كان عليه
 ومكية نفى الحكاية انية يكون ما بعد مدفوعاً واذا كان الماروزان امثال تحقيقاً او حكاية فلا يمكن
 تقدير ان لانا علم الاستقبال ومن ثم اى من اجل كون حتى ابتدائية عند اذاعة اى
 تحقيقاً او حكاية اذ انهم الرفع في كان سير حتى ادخلها في كان المناقصة انية في كان الية
 بالذات لكون بعد حتى جملة مستقلة ومن اجل ان ما قبل حتى الاستينائية بحبان يكون سبباً لما بعد
 متبع است حتى تدخلها بالرفع اذ الدخول مسبب متقطع بوقوعه مع كون السبب شكوكاً لوجود
 حزن الاستفهام فيلزم وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة كان سير
 حتى ادخلها اذ المعنى ثبت سير فانا ادخل الآن وجاز ان تقول ايهام سار حتى يدخلها
 بالرفع لان السير في هذا المقام محقق وانما الشك في تعيين الفعل فمجرد ان يكون سبب التحقيق
 ولا هم في حزن لرب التعليل فاذا دخلت على الفعل المضارع فلا بد من تقدير ان لكما يرد من دخول حزن
 على الفعل مثل اسلمت لا دخل الحجة ولا هم الحجة حية ولا هم تأكيده بعد النفي لكن اى
 تأكيده النفي الدخول على كان سى الية حزن جرو لى ايقا بعد بان مثل قوله تعالى وما كان الله

لام کی کما یجوز انما باذان لم یجمع مع لا انانیة کما تقول حبسک انکرمنی ولان انکرمنی ومع الحروف
العاطفة کما تقول لبس عبادة وتقری منی واما لام یجوز فلا تشرع بعد بان لا تداخل على الکلام
و یجب انما بار مکه الانانیة فی اللام اسی لام کی بقوله تعالی کما یعلم ولا یجوز الا انما فیما عدا
ک واخروف العاطفة وینجزم الفعل المضارع بلم ولام ولام امر وکافی النهی وکلم المجازاة
وهی ان مهکما واذما وحيثما وها یخرج بان المضارع مع ما لا یزنها واین متنی وها یخرج بان
المضارع مطلقا سوار کان مع ما ولادای وانی واما انجر ام الفعل المضارع مع کیفا واذما سوار
مع ما و یزنها فتاخذ اما مع کیفا فلان معناه عموم الاحوال کما تقول کیفا تقررا قررا ومعناه حال
وکیفیه تقررا انت اقرر اما ایضا وها تستغیر جدا ودر حایة جملة کیفیات قررة والمخاطب امر مشکیلا واما مع
اذ فلان الشرط لقفی الابهام والعموم وکلمة ان التعین والمخصوص فلاننا سب المجازاة وان وقع في الاستعارة
کما قال الشاعر واذ انصبک عنصاة فتجربان مقدرة کما سیعلم فام تقلب المضارع ما حبیا
ونقیه ینی لم یجزم الفعل المضارع بخبر الحركة او النون حروف النامة وقلب المضارع الی الماضي
و یجلبه نقیبا واما کما شلوا و یختص بالاستغراق اسی استغراق النفی الی زمان الکلام کما تقول نعم زید
ولما یفید الندم او معناه استمرار انقار النیم الی وقت الکلام وها الاستغراق لا یفید من لم یفید القدم
وجوز النحن الفعل اسی یخمس لما یجوز فان الفعل المنفی به کما تقول عنده ذکر رکوب الامیر حبس
ولما اشی ولما یرکب لا یجوز ان تقول حبس ولم وایضا یرکب لما فی التوقع بخلاف لم ولما نه غیر
التي بمنی یجوز مثل قولک لما جازنی زید ولام الامر المطلوب به الفعل نحو لیفر زید
ولا النهی المطلوب به التری اسی تریک فعل نحو لا یفر زید وکلمه المجازاة وجران الی سوار
لنما بان تدخل علی الفعلین بسببیه الاول ومسببیه الثاني اسی لعل التماسا علی
کون الفعل الاول سببا والثانی سببا کما تقول ان تفرنی اضرک و یسمیان شرط وجزا

فالاول يسمى شرطاً والثاني فرعاً وسيبان من ذلك ما ذكرنا انما كانت كانهما كاريين قايماً بين الجزم
ويكون الجازم موجوداً مع عدم المانع او يمكن ان يفعل الاول بمقارعة الشان فيضاً بالجزم
في الاول فان الجزم يصلح مع كونه قابلاً للجزم وان كان الثاني مقارعة الاول فيضاً بالوجوب
جائز ان في الشان احدى الجزم تكونه قابلاً لمع عدم المانع وهو البناء ووجوب الحقيقة معنى على الجزم
وذلك كثير في الاستعمال الشان فيضاً واداة الشرط لما لم يعمل في الاول بل في البناء فغضت عن العمل
في الشان فلا تعمل فيه الا في وقتيل في الاستعمال لكنه وادو كما قال في التاثير وان اما في وقتيل مستقبلي
يقول لا غائب في ولا حرم وان كان كل منهما فيضاً فالاول لا يعمل حرم الشرط في وادو
منها المانع ولذا لم يذكره اعم واعلم ان الشرط لا يكون الاجمالية فعلية جزئية داما الجزم يرتك بكون
جمله فعلية بجميع قسامها وقيل يكتفي بجزئية الجزم باعتبار تحول انما ينقسم الى ثلثة اقسام احد ما كان
فيه الفاعل ثانياً ما يجوز فيه وثالثاً ما يجب انما قد بين في الاقسام الثلاثة قبوله واذا كان الجزم
فعلاً ما ذهبنا بغيره لفظاً لما تقول ان فمرضى فمرتبك او معنى نحو ان فمرضى لم اقربك
لم يجز الفاعل في الجزم فان كلمة الشرط قد جعل الجزم بمعنى المستقبل فمع تلك التاثير لا اتيح الى الراجح
بل يكون الراجح لغوا وان كان الجزم مضافاً كالمثبت او منفي فافوهم انما جواز ترك الفاعل
في المضارع المثبت فلا تكتفى الى الراجح لا استقبال بل في المستقبل كجزم في الشرط فحقيل الى الفاعل بوجوب
واما جواز دخولها في المستقبل احد معينية فهو مستعمل في معناه فلم توفّر فيه حرم الشرط فالتاثير
ان تتركب بالفاعل وقال بعضهم ان كان المضارع المثبت خبر مبتدأ لم يردف فلا بد من الفاعل ولا فلا تتركب
اليها وفي المضارع المنفي ان جعل المنفي لا استقبال فلا يكون حرم الشرط تائيد في الجزم فيحتاج الى
وان جعل المنفي لم يطق بكون حرم الشرط تائيد في الجزم فيحتاج الى ان الجاهل فلا يحتاج الى الفاعل
ولا اى وان لم يكن الجزم احد القسمين المذكورين كان ما بيننا لما تقول ان كمرتب في اليم فاعلم

اس او تقدير انما تقول ان كثر من اليوم فامر مسكن يبرق وقد كقولك تعالى ان كان قبضته قاتل
 من قبل قبضته وقت او جملة اسمية او امر او نهي او دواع او مفارقات انشائية او لم او لم لا فالفاء
 اسي فيجب ان يفار في جميع هذه المواضع او لا لاثير حرف الشرط في الجزاء فاحلج الى الفار وبيجي اذ
 لا يبي للمفارقة مع الجملة الاسمية الواقعة خبراً او موضع الفار تقرب معناها من معنى الفار كقولك
 وان لم يبرق من قبله فاقدر ان يبرق او لم يبرق فليكن اسي فمهم فيكون انما قيد بالجملة الاسمية وان
 او الفاء يبرق من قبله فليكن اسي فمهم فيكون انما قيد بالجملة الاسمية وان
 والتمني في العرض اذ قصد السببية يعني ان الذي يخرج به المضارع انما تقديره بالاشياء
 المذكورة فان الاشياء المذكورة تدل على الطلب المطلوب قالوا فيكون ما في مرتبة علي حيث يكون فيكون المطالب
 سبباً لما هو سببته له فاذا كان الفعل المضارع المذكور بعد هذه الاشياء ما كان لان يكون سبباً
 لما تقدم وقصد التكلم معنى السببية اسي سببية ذلك الفعل المطلوب تبك الاشياء تلك المذكورة
 به مضمون الفعل المضارع الواقع بعد باقدا ان مع ذلك الفعل يجعل الفعل المضارع الواقع بعد
 جزاء فيخرج به انما تدخل الجنة اسي ان تسلم تدخل الجنة ولا تشتم كمن خير لك اسي
 ان لا تشتم وان تبك اذ رك اسي ان تعزني فبما كنت زيرا عندنا يحد ثنا اسي ان كمن عندنا والامر
 بنا نصب خيراً اسي ان تنزل ولا خلاف في مثل لا تكفرتنا نحن الجنة او معناه ان لا تكفر
 فانتم قرينة للشر والتمني كما في لا تشتم كمن خير لك واعتد لا تكفرتنا نحن الجنة والامر ان
 فيا لك عند جهنم النجاة خلافاً لكسائي فانه يقول بحجوزة او معناه بحسب العرف ان
 تدخل النار وان من الناس يا لك فانتم في هذا المقام قرينة للشر والمثبت بحسب العرف وانما
 عند الجبهول لان التقدير ان لا تكفرت فان التمني قرينة للشر والتمني فيكون تقدير الكلام ان
 تدخل النار وان لم تدن من الناس يا لك فانه ظاهر الفساد وعلم ان الامر ليطبق على الامر اسي فليكن

معلوم ما كان او مجبواً وعلى الامر الغائب كذا يقال للامر بما لم يعلم بالامر بالصيغة والبدل
 الامر بالحرف وهو الامر واذا اطلق الثمة الامر بقرينة الامر بما لم يعلم وذا قال لا صيغة
 يطالعها الفعل من الفاعل المتخاطب بجدت حروف المضارع فثمة حقيقة لطيفة
 الفعل تناول الامر بالربعة خرج بقوله من الفاعل المتخاطب الامر الغائب مطاعها والامر امر
 البجول بقوله ثمة حروف المتابعة الامر المتخاطب بالامر كما ورد في القرارة الشاذة فثمة بكذا فثمة
 اذ القياس على تقدير المتخاطب ان يقال فافرحوا وحكموا اخذت اى حكم اخر الامر المتخاطب حكم اخر
 الجزوم في حذف الحركات وحرف العلة والنون فيقال ضرب اغوارم واخرس ومنه
 واغزو لكنه ليس مجزوماً فانه مبنى الاصل على ما مضى المشابهة التى بسببها جعل الفعل المضارع
 اعني حرف المضارعة ليس باق فيه لكنه لما شارك الاقسام الثلاثة المجزومة في معنى الامر المتخاطب
 صار حكم آخره حكم المجزوم وعند الكوفيين مجزوم بلام مقارة والاقراب الى السوابع بذهب اليه بغير
 من انه موقوف وليس مجزوم فان كان بعد اى بعد حرف المضارعة ساكن وليس
 المضارع برباعى عين لم يكن من باب الافعال خرجت همة وصل ليتوصل الى التلطف
 بالسكن قال كون تلك الهمة مضمة انا كان بعد اى بالسكن ضمة وان كان
 ان تكون مكسوة لانها في الاصل ساكنة والسكن اذا حرك حرك بالسكن لكن الاستعمال الكسرة
 الى الضمة لتيسر فسادت الهمة مضمومة للتابع والهمة مكسوة على مذهبها فيما سواها اكر
 سوى الساكن يكون بعد ضمة سواها كان بعد كسرة او فتحة نحو اقبل اصوب اعلم وان كان
 حذف حرف المضارعة متحرك سكن آخره ويجعل اليباقى امر فثمة قول ثمة بى في قوله غائب ثمة
 وفي تخرج وخرج ولما كان هذا القسم ظاهر لم يذكره المعهود ان كان باعياً اى يكون من
 الافعال نحو ثمة فثمة حقيقة مقطوعة لكونها مبنية مفتوحة في الاصل وانما حذفت في المضارع

لغزوم اتباعه من غير تنوين في الكلام وقد فتى في البواقي باب الالباب لما لم يكن موجباً من غير تنوين في الكلام
 لاجرم عادت الى ان يفتعل ما لم يضم فاعله اسي فعل المفعول الذي لم يكره فاعله هو ما فعل
 حدث فاعله في اسي فعل المفعول فاعله فان كان الفعل ما ضمياً ضم اوله كسر ما قبل اخبر
 ان لم يكن كسواً مثل ضرب وخرج ولم يكتف بكسرة ما قبل الاخر للغزوم الالباس بين المعلوم والمجهول
 في مثل علم ولا يضم الاول از تو قيل في مثل اكرم اكرم لا تبس بالجهول المضارع وهو اكرم وهذا
 حكم الماضي الذي لا يكون اوله همزة وصل ولا تارة فان كان اوله همزة وصل مثل استخرج
 فحكمه ان يضم الثالث مع همزة الوصل اذ لو لم يضم الثالث وهمزة الوصل لتقطعت في اللفظ
 لا تبس صيغة الماضي بالجهول بامر الناطق في مثل استخرج وكذا الحال في اخواته مثل اطلق ففعل
 وغيرهما وان كان اوله تارة فحكمه ان يضم الحرف الثاني مع التاء نحو تفتوب تفتوب وتخرج
 خوف اللبس اذ لو لم يكن الحرف الثاني منها مضموماً ويقال في تفتوب تفتوب لا تبس
 بالمعلوم المضارع من باب فاعل وتو قيل في تفتوب تفتوب لا تبس بالمعلوم المضارع من باب
 فعل وتو قيل في تخرج تخرج لا تبس بالمعلوم المضارع من باب تخرج وتفتل العين من
 التلاشي المجرى اذ اني للمفعول الاضم فيه قيل وبيع اذ اصل قيل قول نقلت كسر الواو
 نقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة فاقبلت الواو ياءً واصل جمع نقلت كسر اليا
 الى ما قبلها بعد سلب حركة فصار بيع وجاء الاشام وهو ان يبيار بالتلفظ بالضم
 بضم الشفتين عن سبيل ان تلفظ بها الاشعار بان فاء الكلمة في الاصل مضمومة ثم يتلفظ بها كسرة
 واذا كان الاشام عبارة عما ذكر فلا يبركه الا البصريون الاعني بخلاف الروم فانه اختلا
 الحركة واختلاف بحيث تسمع ومن ثم قيل قد يدرك الروم البصري وغيره ولا يدرك الاشام غير
 والواو اسي قول وبيع بكان الواو اذ الكسرة ثقيلة عليها وبها اضعفت ومثله

هي مثل معقل العين من الثلاثي المحرور بابا اختيار وانقياد أي الماضي المجزول من مثل العين
 من باب الانفعال في كل واحد منها ثلثة اوجه الالفح وهو اختيار وانقياد والفتح وهو
 ان يغير الشفتان بعد فتهمة الحروف ثم يلفظ بكسر التاء والفتحة والضم فينتج من هذا ان يقال اختير وانقيد
 وبانحلت تير وقيد في اختيار وانقياد قيل في اللغات الثلثة المذكورة بلانقادت دون
 الاستخيار والقيم يعني لا يجوز الاوجه الثلثة في ما لم يفسد مع الاوجه وانما قيل استخير وانقيد
 حركة الياء الى ما قبلها وحصل اسم اقوم فقلت كسرة الواو الى ما قبلها فقلت على الواو فقلت الواو
 ياء انما قبل حرف العلة كما كن فيما ولذا لا يجوز فيها اللغات الثلثة المذكورة وان كان الفعل من هذا
 حيزهم اوله اعني حرف المضارعة ان لم يكن معنوماً وفتح ما قبل اخره ان لم يكن معنوماً كما في قوله
 يغير ويغير ويعلو ولم يكنوا انهم الاول لكلايزم في مثل تكلم وتخرج وتضارب التباس المعلوم
 بالمجول والفتح اقبل الاخر لكلايزم التباس المعلوم بالمجول في مثل تعلم ومعل العين
 من المضارع ينقلب فيه العين الفاء في تبار المجول فيقال في يقول فيمفعول فيمفعول
 ويبلغ اذا علمنا يقول فيمفعول فقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها وكانا في موضع الحركة
 مع الفعل ما قبلها فاقبلت الفاء وكذا الحال في يختار ويختار ويقيم ويستجار وحلم ان الفعل
 المجول انما ينسب من متعدي وبنهاية وقيد مني من اللازم اليه ان اسند الى سائر الالف
 سوى المفعول به المتعدي كما في فعل يتوقف فهما على متعلق كضرب فانه
 بمضروب بحيث لا يمكن فهم الضرب بلا مضروب يقال لذلك المتعلق المفعول به لانهم لم
 يأنهم الزمان في المكان الغاية وبهاية الفاعل او المفعول فيمكن قطعاً وغير المتعدي بخلافه
 فيسند لا يتوقف فهمه على فهم متعلق بخير انما حل غوقه او ليس له متعلق يتوقف فهمه عليه كما
 متعلق بزمان مكان غاية وبهاية الفاعل لكن فهمه مع الفاعل عن هذه التساميات جاز فان قلت

كل فعل لا بد له من فاعل ففهمه موقوف على فهم الفاعل ففهمه ان يكون متعديا لا لازما قلت ففهمه نحو الفعل
وان توقف على فهم الفاعل كسر النسبة الفعل الى الفاعل ليس بالتعلق بل بطريق القيام به المبدئية
قيال الفعل صادر عن الفاعل وقائم به بسند اليه لا يقال انه متعلق به اذا تعلق عبارة عن نسبتين
الى غير الفاعل والفاعل ففهم معنى الفعل ان توقف على غير الفاعل يقال له الفعل المتعدي وقيل
لذلك ان الفاعل مفعول وان توقف فهمه على فهم الفاعل فقط يقال له اللازم وغير المتعدي ثم ان
جعل الفعل اللازم متعديا بجملة الافعال نحو اذهبت زيدا او تبغيت العين نحو فرحت او بالفت
المفاعلة نحو ماشيت او بسبب الاستفعال نحو استخرجت او جرت البحر نحو ذهبت به والمتعدي على
اقسام الاول ما يمكن تقديرية الى مفعول واحد كقرب ونهر وطلب في الكثير في الكلام
والثاني ما يتعدى الى اثنين وهذا على نحوين احدهما يكون مفعول الثاني غير الاول بحسب الازمنة
ولا يكون بينهما ارتباط قبل تعلق الفعل بهما كاعطى ويجوز في هذا القسم حذف كل واحد من مفعولين
شيئا ما كما تقول عطيت زيدا من غير ذكر المعطى او عطيت درهما من غير ذكر المعطى وفيه
ما يكون مفعول الثاني حين الاول بحسب الذات نحو علم وغيره من افعال القلوب لا مفعولها الثاني
حين المفعول الاول بسند اليه فاحد المفعولين بسند اليه والاخر مستند قبل دخول الفعل عليهما نحو
علمت زيدا قائما وفي هذا القسم لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد وجعل المفعول الآخر محذورا
شيئا ما لا يلزم اما وجود السند اليه بدون السند او وجود السند بدون السند اليه هذا بطور
الكثير من افعال المفعولين بان يكون الآخر مقصودا او مرادعا عند قيام القرينة بان كان قليلا
في الاستعمال اما حذف المفعولين معا وجعلها شيئا ما فحاصل في القسمين والثالث ما يتعدى
الى ثلاثة كاعلم وادى فزاد فيها مفعول آخر بواسطة جملة الافعال لا يقال له المفعول
الاول واما الافعال الآخرة وهو تبا وانباء واخبر واخبر وحاصت فليست اصلها في التسمية المثلثة

مقابل بل تعنيها اليها من حيث استمالها على سبب الاعلام وهذا الافعال مفعولها
الادل كفعول اعطيت فمبوز خذ فيه نسيا منسيا كما في باب اعطيت والثاني والثالث
كفعول اعطيت فلما يجوز خذ من احد هما ويحوز خذ فمفعولها افعال للقلب اسم الافعال التي
تحدث وتنتج من القلب لاس الجوارح والاعمال والظواهر سبعة وهي طغنت وحبت
وخلت وزعت وعلمت ووجدت اعلم ان النسيئة الآخرة بمعنى علم والثالثة الادل
بمعنى الظن فان عمت فقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الظن فمفعول الاعتقاد مفعولها
قطعي او ظاهري تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اسم الجملة
عنه اى عن العلم والظن مثلا اذا قلت زيدا قائم فمثل ان يكون منشارا يزداد اجملة هو العلم
وان يكون منشارا يزداد ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم ان منشارا يزداد العلم واذا قلت
زيد قائما علم ان منشارا يزداد ظن فنصب هذه الافعال المحررين من الكلام عنى البتة
وانه بالفعولية ومن خصها كنهها اى من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدها
ذكر الاخرين لا يجوز الاعتقاد على احد مفعولها بمعنى ان يذكر اولا لمفعولين كخوف والاخر
نسيا منسيا لزوم تحقق اليه بلا منازعة او انت بلا منازعة اليه لكن لا يجوز عند قيام القرينة
بما يزداد ان كان قليلا لما عرفت واما مفعول من عاف فجاز مجلاو باب اعطيت
او يجوز فيه خوف كالا مفعوليه وخوف ان مفعوليه النسيئة منسيا ومنها اى من خصائصها
جواز الالفاء اى البال علمها اذا توسطت هذه الافعال بين مفعولها وابتدأت
منها لاستقلال المحررين كلاما تاما على تقدير الافعال وجعلها مبتدأة وخبر مثل انباء
علمت قائم وزيد قائم علمت فعل تقديرين يجوز الاعمال والبال العمل اليه بحسب الظن
والعنى وهذه الافعال على تقدير انشائها في معنى الظن مع كون المبتدأة والخبر باقين على ما هما

كانت قلت زيد في علمي قائم وزيد قائم في علمي ولا يجوز الالفار في الافعال الاخر ومنها اسے
من خصائص افعال القلوب انها تعلق ومعنى التعلق ابطال العمل بطريق الوجوب بحسب اللفظ دون
المعنى وانما تعلق قبل الاستفهام وقبل فاعل النفي نحو علمت ما زيد قائم وقبل اللام امر لانه
نحو علمت لزيد قائم مثل علمت ازيد عند الامم عمر مثل التعلق بالاستفهام وانما تعلق
علمها لفظا بطريق الوجوب قبل هذه التثنية لكانا يطل صابرة كل واحد منهما وانما يبقى علما بحسب المعنى
فان الجزم في موضع نصب المفعولية كانك قلت علمت احدهما بعينه عندك وعلمت زيدا
عنه قائم وعلمت زيدا التثنية والفرق بين الالفار والتعلق من وجهين الاول
ان الالفار جائز وليس هو واجب بخلاف التعلق والثاني ان الالفار ابطال العمل في اللفظ والمعنى
سواء بخلاف تعلق فانه ابطال العمل في اللفظ والمعنى ومنه ما هي من خصائص افعال القلوب انها يجوز
ان يكون فاعلها كوصفها كضميرين لشيء واحد مثل علمني منطقا وعلمك منطقا
وزيد علم منطقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلما يجوز ان يقال ضربتني وضربتك زيد ضربة
اذا كان الفاعل ضمير مستتر ارجا الى ازيد ضمير المفعول اليه ارجا اليه وانما لم يجوز ذلك في سائر
الافعال فان الغالب في افعال الجوارح تعلقها بغير الفاعل ضرورة ان الغالب في ضرب يعلق الضرب
بغير زيد لانفسه فاذا قلت ضربتني فغير منه السامع ضرب المخاطب لا الضرب المستعمل لنفسه فالتعلق في افعال
بغير الفاعل فلا يتعين على ضمة التامر لكونها خلاف الغالب وتغلبت عن حركة التامر فغير كون التامر
مفتوحة ليكون الكلام على ستة الغالب او تخيلية سواء استعمل في اللفظ بالضممة مقام الفتحة فاذا قصد
في افعال الجوارح بيان ما هو خلاف المعتاد يعني تعلق الفعل بالفاعل ابدال الضمير الثاني في اللفظ
وقال ضربت نفسي ضربت نفسك زيد ضرب نفسه السامع من سماع اللفظ انه خلاف المعتاد
والا لم يسم اللفظ النفس وانما جاز ذلك في افعال القلوب فان معناها يعلم او ظن وتعلق علم شخص بغيره

بالقافية ومفاته اولى واغلب في علمته مطلقا لا يوجب فهم السامع الى خلاف المقصود مع
 علمته اخذ من علمت انفسه ليجوز ان تكون ولبعث بها الى بعض فربا ان القلوب بمعنى اخير
 وذلك البعض به اى بذلك المعنى الى مفعول واحد فظننت بمعنى التثبت متدا
 الى مفعول واحد وعلمت بمعنى عرفت متدا الى مفعول واحد وتنفصيل ان العلم علم
 قسرين احدهم العلم بنفسه والثاني العلم بغيره مع حكم عليه العلم بمعنى الثاني كثير في الاستعمال
 فيتعلق بالنسبة المتحققة بين شيئين ويكون ذلك الثاني مفعولا وقد يستعمل بالمعنى الاول وح
 يتعدى الى مفعول واحد فيكون بمعنى المعرفة ويجوز استعمال حرفت في المعنى الثاني ايتم وح
 يكون متعديا الى مفعولين مثل علمت لكن المشهور في عرفت بالمعنى الاول والثالث علمت
 الثاني ورايت بمعنى انصرفت اعلم ان ايت اذا كان بمعنى الروية البصرية فهو متدا
 الى مفعول واحد اذا كان بمعنى الروية القلبية فهو متدا الى مفعولين فان الروية القلبية
 عبارة عن العلم ووجدت بمعنى اصبحت ومادفت متدا الى مفعول واحد بخبر ووجه انما
 اى اصبحت ومادفت اذا كان بمعنى اى اصبحت على ما ان الشيء على مائة فهو متدا الى مفعولين نحو وجبت
 زيدا عالما فالوجدان على معنيين احدهما وجب ان الشيء على مائة والثاني وجب ان نفس الشيء
 والاول متدا الى مفعولين الثاني الى مفعول واحد لا فاعمالا لتافهتها وما وضع
 لتقرير الفاعل على صفة والافعال التامة ما وقع الصفته مع تقرير الفاعل عليها
 فما وضع له الافعال التامة تجوز الصفته وتقرير الفاعل عليها وما وضع له الافعال الناقصة
 فجزء تقرير الفاعل على صفة لا المجموع المركب من الصفته وتقرير الفاعل على ما يخلو الافعال
 الناقصة في الافعال التامة وتنفصيل الكلام في هذا المقام ان الفعل التام مثل ضرب يدل
 على معنى معين السامع ان يكون متدا الى الغير على مائة وذلك المعنى الى فاعل ما وعلى زمان

مكان النسبة فمدلول منب مثلاً مثل على ثلثة اشياء او فاعل الناقص مثل كان لا يدل على معنى صريح لاننا
 الى الغير بل انما يدل على خبر والنسبة مع زمانها فاعدا ناقص من الفعل التام خبر واحد ولذا لا يكون الفعل
 الناقص مع فاعله كلاما تاما بل يحتاج الى امر اخر ليصلح لاسناد فكان مثلاً اذا كان معنا ثبوت الشيء في
 تكون تامه ويكون مع فاعله كلاما تاما نحو ان كان في وعرة فخره الى مصرية واذا كان المراد بها كون فاعله
 على صفة فخرية عن معناها يكون ناقصة نحو كان زيد قائما ليس المراد بها وجوده في نفسه بل كونه على
 صفة القيام فبالمدرك القيام لا يكون كلاما تاما واعلم ان سيوريه لم يذكر من الافعال الناقصة الا كان
 وصار وادام وليس قال كل فعل يكون على نسق فبدء الافعال يكون ناقصا متصا بالي خبر والمصدر
 اوردها سبعة عشر فعلا وقال وهي كان وصار واصبر وامسى واضمح وظل اب وارض
 وعاد وغدا ولا هو وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس قد جاء
 جاء في ما جاءك حكمة ناقصة فان كان مانفة فصيحة جازية راجع الى الموثق المذكور
 فيما تقدم وواجبك خبرا بمعنى لم تكن بغيره على قدر حاجتك ان كانت استفهامية فالمعنى ايتي حاجتي
 جازية حاجتك فصيحة راجع الى معنى وهو موثق وواجبك خبرا وقعدت كانهما خبرية
 في قول اللاء الى جازية شفرة حتى قعدت كانهما خبرية والظاهر ان كون قعد من الافعال الناقصة
 لا يجاوز المثال بخلاف جاز فانه قد جاز بمعنى فعل الناقص في غير المثال المذكور ايضا نحو كلام
 البر فجاز فغير من وقد دخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر الحكم معنا
 فان صار مثلاً معناه بالانتهال فاذا دخلت على الجملة الاسمية بخوزيد غنى اعطى الخبر الذي
 هو غنى حكم معناه وهو منتقل اليه نحو صار زيد غنيا وعلى هذا القياس سائر الافعال الناقصة
 فانها الحكم ليس مستدرك وليس اضافته الى المعنى اضافته بانية والله اعلم فترفع الخبر عن الاول
 على انه فاعل لما على التحقيق وتنصبت الثاني على انه خبر لما وشبهه بالمفعول به مثل كان زيد قائما

وكان نكثنا فاقصها لثبوت خبرها فاما ما قيل انما كان في كمال الثبوت كقولهم
 وكان الشريك ملكيا او منقطعاً نحو كان يدق قاتما ويقال اما التامّة المثلثة وقد يكون
 كان بمعنى صار فتدل على الانتقال كدلالة صار عليه كما قال قال الشاعر كانت فرغا بيوتها
 اى مارت بيوتها فرغا وقد يكون فيها ضمير الشان نحو كان يدق عالم اى كان الشان يدق عالم
 وتكون كان تامّة بمعنى ثبت وحصل فيكون مع فاعلها كذا ما كما تقول كانت الكوفة
 اى حصلت الكاملة وتكون كان رائدا بحسب اللفظ والمعنى كقول الشاعر
 على كان للموتى العرب او بحسب اللفظ نحو كان حسن يدعى ما حسن فكان امة بحسب اللفظ
 ولكن بحسب المعنى تدل على التعجب من حسن يدعى الزمان الماضى لا من حسنه في زمان الحال وقد
 صار للانتقال من مفعلة الى مفعلة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء
 حاردا صحرا وامسى اخفى قد يكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فاصبح مثلاً
 لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح نحو اصبح زيد غنيا اى صار زيد غنيا وقت الصباح وقد
 يورد الافعال بمعنى صار بمعنى الانتقال من حال الى حال بلا مدخلية وقت الصباح مثلاً نحو
 زيد فقيرا واصبح على ندين المعينين فعل ناقص يحتاج الى اخبر وقد تكون تامّة فيكون
 بمعنى الدخول في وقت الصباح نحو اصبحنا واصبح بهذا المعنى فعل تام ليس يحتاج الى اخبر ولا الى
 حال اى وضحى خلد بات لاقتران معنى مضمون الجملة بوقتها فتخلل زيد سائر اى
 ثبت له السير في جميع نهاره وبات زيد معليا اى ثبت له الصلوة في ليلة بمعنى صار غنيا
 بلا مدخلية وقدما كقولهم تعالى اقل صبره سو ارباب وجهه سو اى صار عذال وكبرح وما كفى
 لا استمرار خبرها كالفعلها ما قبله معنى ان يورد الاربعة من الافعال المتامّة لا استمرار
 ثبوت خبرها فاما من وقت يمكن ان يكون فاعلها قابلا لخبرها فمعنى ما زال زيد امير الاستمرار

من كان كونه قابلاً وصالحاً للأمانة والحكومة وما يوزعها التي تبدل على استمرار خبرها فاعلمها لانها
 بمعنى النفي وانما قلت عليها بالانافية صارت عينية النفي وهو راجع الى الثابتات الاستمرار و
 وحرف النفي لازمة لهذه الافعال بالانفصال او تقديره انما استناده بمعنى الاكتمال وهو موقوف على دخول
 حرف النفي عليها فيجب ان يكون حرف النفي مذكوراً بالانفصال نحو ما زال زيد عالماً او تقديره كما في قوله
 ما زال زيد عالماً او تقديره كما في قوله ما زال زيد عالماً او تقديره كما في قوله ما زال زيد عالماً
 ما زال زيد عالماً او تقديره كما في قوله ما زال زيد عالماً او تقديره كما في قوله ما زال زيد عالماً
 زيد جالساً اى جلس مدة دوام ما يوسس زيد فلفظة ما مصدرية والفعل بعد ما في
 تاويل المصدر اى جلس اى جلس مدة دوام ما يوسس زيد فلفظة ما مصدرية والفعل بعد ما في
 اى من اجل ان معنى ما ودم توقفت امر مجردة بثبوت خبرها فاعلمها احتاج الى كلام تام قبله
 كانه ظن والظن ففعل في الكلام وليس مستعمل في الافادة ولفظه ليس للفعل مضمون بل
 كلاً اى في زمان الحال معنى ليس تاماً انما ليس في زمان الحال موقيد به يكون تأكيداً وقيل ليس
 مطلقاً غير مقيد يكون الزمان لا ويجوز تقديره اخبارها كلها على اسمائها بالانفصال
 اذ ان الفعل حاصل قوسى يعرف في معموله سوار كان المرفوع مقدماً على المنصوب وبالسكس
 اى بالافعال السابقة في تقديره اى تقديم اخبارها عليها انفسها على ثلثة اقسام
 قسمين تقديم اخبارها عليها بالاتفاق وهو من كاد الى الامة بالترتيب المذكور والكتابة
 او بفعل عامل في الخبر التقديم معموله عليه ولا مانع من غير وقسم لا يجزى فيه تقديم الخبر عليه وهو
 بما في اوله ما سواه كانت نافية او مصدرية اما الانافية فلان النفي يقتضى حصر الكلام وينفع
 تقديم ما في خبره عليه واما المصدرية فلان المصدرية كان ان المفتوحة من الحروف الموصولة
 سبعة مع ما بعد ما بمنزلة شيء واحد فكما في الموصولات الاسمية لا يجوز تقديم ما في خبره
 على الموصول كذا لا يجوز تقديم ما في خبره على الموصولات الاسمية لا يجوز تقديم ما في خبره
 على الموصول كذا لا يجوز تقديم ما في خبره على الموصولات الاسمية لا يجوز تقديم ما في خبره

فانه جز في غير اوامر من الافعال للاربعه تقديم خبره عليه بانرا على ان كنهه وان كانت حروف
 فكر كن او نلت على الفعل الذي معناه انفي افاد نفي النفي وهو يرجع الى الثبوت المستتر فعاد به فقال
 بمنزلة كان فيجوز تقديم خبره عليه والمعتبر ذهب اليه كجوابه اذا استمر الثبوت فخرج نفي النفي فلا بد من
 الاصل وقسم مختلف في هو وهو ليس فذهب جميع من النحاة الى انه لا يجوز تقديم خبره
 عليه او معناه النفي وله بعد الكلام فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه وذهب جميع الى جواز التقديم
 نظر الى ان عمل النفي الفعلية لا النفي كما سبق وما يدل على جواز التقديم قوله تعالى الا يوم يا تيمم
 ليس من روافعهم او معمول الخبر مقدم عليه واذا جاز تقديم معمول خبره عليه فيجوز تقديم خبره عليه
 الاول لا سيما يقع المعمول بفتح وقوع الفاعل افعال لمقادير ما وضع له فوالخبر امر لا
 على قرب حصوله للفاعل في هذه الافعال كالفعل الناقصة في الاتي الى الاسم والجزء من
 عنما بان خبره لا يكون الفاعل مع ان او بدو نهلا جاء او حصوا او اخذوا فيه امر لا فوجاه
 اوله فوجوه اوله في الاخر اى الشرع فيه فالاول عسى فهو غير منصرف لغيره لا ياتي
 منه مبيحة المضارع والامر واسم الفاعل لا ياتي منه الا مبيح الماضي نحو عيسيت به واستعماله على
 وجوبين احد هما ان يكون فاعله اسما محضا او خبره فعلا مضارعا مع ان لان الربا يتعلق بالمستقبل
 وان علامته للاستقبال كما نقى لعسى زيد ان يخرج والثاني ان يكون فاعله ان
 المضارع نحو عسى ان يخرج زيد وعسى في هذا الاستعمال فعل تام كونه مع الفاعل كنهه تانيا
 وزيد في هذا التركيب فاعل يخرج وفي الاستعمال الاول فعل ناقص محتاج الى الاسم والجزء وان قد
 في خبره فاعل مع ان فهو اول المعد فيحتاج الى تقدير المضارع اى عسى زيد فخرج لوقا
 المصنف في معنى اسم الفاعل اى عسى زيد فخرج او قال بعض النحاة عسى في الاستعمال الاول
 بمعنى قارب اى قارب يديه الخروج وفي الاستعمال الثاني بمعنى قارب اى قارب خروج زيد وهو

يومهم كون ان يخرج مفعولا على الخبر له وبما جاء عنه في جميع الاستعمالات وعلى جميع القواعد
 الشارح العار لا يخرج عن الزيادة وقاسمنا ان تشبها بالكاد والثاني اسي ما يدل على قرب حصول الخبر
 وخبره فعل مضارع بدون ان تقول كاد زيد ينجي فقلنا دخل ان في خبر كاد تشبها بالمعنى
 كما يثبت ان من خبر عسى تشبها بالكاد نحو عسى زيد يخرج وكاد بمعنى الخبر لا الاشارة وهو فعل متصرف يدل
 منه صيغة المضارع وغيره واذا دخل النفي على كاد وسائر متصرفاته فهو كالافعال نحو سائر الافعال
 في ان المقصود منه نفي معنى كاد وكذا الحال في سائر متصرفاته كما تقول كاد زيد يخرج ولم يكده يخرج
 على المذهب الاصح وقيل يمكن كاد ومتصرفاته للاشياء بعد دخول النفي وقيل يمكن النفي
 في الماضي نحو ما كاد للاشياء وفي المستقبل نحو لم يكده لنفي كالافعال فمسألة بقاء نفي
 وما كاد وايفعلون اذ لو كان ما كاد والنفي لكان مناسقا لقوله تعالى قد يجردوا به الدليل ال
 على الجبر الاول من المذهب الثاني وعلى تمام مذهب من ذهب الى انه في الماضي للاشياء
 اذ لا احتياج له الى اثبات انه في المستقبل للنفي كفاية القياس على سائر الافعال والاجواب عن
 هذا التمسك ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون للنفي وليس مناسقا لقوله تعالى قد يجردوا به الدليل الكلام ما كادوا
 لا يجوز قبل فجمع وما قرأوا منه للثبوت التي صدرت منهم وقيل لذي الرتبة اذا غلب العجز
 المحيين لم يكذروا سييس الهوى من حب ميتته يعين على علم ان التمسك على الخبر الثاني
 من المذهب الثاني ان بعض النصارى والبغفار قد خطل في الرتبة فلو لم يكن لم يكذرا لثبات البرج
 وسييس الهوى لم يكن لذلك التخيطة وفيه اجوابان هذه التخيطة ليس لعلوا بولعل الخطل في توهم
 ان حال كاد ومتصرفاته ليس كحال سائر الافعال وبناء على هذا التوهم الباطل قد زعم قول في الرتبة
 خطأ مع انه صواب وفيه ان يستدل اصحاب المذهب التفصيل على الخبر الثاني من هذا وجه
 بقول ذي الرتبة فان المقصود هنا النفي بطريق المباشرة يعني ليس الهوى من حب ميتته ليس

من الزوال الى فعلنا من الزوال وما شك ان في القرب من الزوال من في الزوال من
 قوله تعالى لم يكن ير لها معنى لم يقرب من الروية فشا من الروية والثالث يعني ما يدل على
 اشرع في الخرج جعل و كرت اخذ و هو مثل كاذبي كوفي خبر فاعلم انما في
 نحو جعل الفعل كذا و لم يفتق شيل كذا الى آخره و او شك و هي مثل حسبي كذا في كذا
 فاعلم ان يستعمل مع ان كعمى و تارة بدون ان مثل كاذب و شك في ان يخرج و او شك في
 افعال التعجب ما وضع كذا في التعجب قد وقع في باب النسخة سينة ايج في بعض النسخ
 بصيغة التثنية و كما هما سينتان اذ لو نظر الى نوعي النسخة فالنسخة التثنية و لو نظر الى مواب
 فالنسخة الجمع لان افعال التي في صيغة الفعل و فعل غير محسوسة نحو ما حسن على و اكثر
 و ما علم زيد الى غير ذلك و كما احسن في الكرم زيد و علم زيد و اجزى زيد و غير ذلك و قد وقع في
 التعجب مثل محبت لانه لاخبار عن تعجب لا انشاء التعجب و هما صيغتان ما افعله فعل
 و هما غير متصرفين نحو ما احسن زيد او احسن يزيد و لا ينبغي ان لا يجازي
 فعل التفضيل في من التثاني المجرى و الذي ليس يكون التعجب فان التعجب مناسب للمزيد
 اذ لا يعجب من شيء الا اذا زاد على غيره في العفة و فيوصل في الممتنع مثل ما اشد
 استخراجه و اشد و باستخراجه و ما اكثر حمرة و اكثر حمرة و ما ابيض و ابيض
 و لا يتصرف فيهما أي في صيغة التعجب بالتقديم و التأخير و فصل فانما يجوز ان لا
 تعشا بان بالحزن و لا يعرف في الحزن فلا يعرف فيها اليقظة فلا يجوز ان يكون في الحزن
 و ما احسن اليوم زيد و احسن اليوم زيد و اجاز المازي في الفصل بالظرف نحو ما احسن
 بالمرسل ان يصدق و ما ابتداء نكرة لا عند سيبويه و ما بعدهما الخبر يعني ان كذا
 في ما احسن يا بعضي في محل الرفع على انها مبتدأ و ما بعدهما خبري احسن مع الضمير المتكرر

الى ما منع الفعل في محل الرفع بانها ليست له وذلك التركيب على هذا التقدير من قبل سائر الناس
واما موصوفو التوازي في الواقعة فيدعي بالسلطة كما ومجوع الموصول مع المعلقة في محل الرفع بانها مبتدأ
عند الاختصاص في الخبر محمد وفتى الذي حسن في شئ عظيم وما استغفها مية عند
في محل الرفع بانها مبتدأ واجزأ التي بعد ما خبر كما وهذه الوجوه الثلاثة بحسب عمل التركيب باعتبار
المعنى المراد في انشاء التعجب في ابتداء معنى التعجب جزأه في العبارة لا تقتضي الاعراب وبها على
عند سيبويه والباء زائدة ولا خبر هي في افضل يعني ان زيدا في حسن زيد فاعل حسن
عند سيبويه ومعناه الماضى وان كان صورته الامر من الفعل بمعنى هار في محل خبر حسن زيد ما زيد
و حسن غير يبيته الماضى الى الامر مع التاخر معنى الماضى وكلمة الباء زائدة في الفاعل كما في
كفى بالشر شديدا ماضى في الباء للتعدية بمعنى عند الاختصاص حسن امر معناه
لا معنى في الخبر والباء للتعدية ان كان حسن فانوزا من حسن اللازم بمعنى هار في محل خبر حسن او زائدة
في المفعول ان كان فانوزا من حسن المتعدي بنفسه كما في التعلقوا يا يدكيم الى التملكه وفيه
هو فاعله وعلى التقديرين حسن امر لكل مخاطب بان يجعل زيدا حسنا وانما يحيا لك بان يصنف
زيدا يا حسن كانه قيل صفت زيدا بحسب قول الامر من هذا المعنى الى انشاء التعجب كونه مناسبا له
فعله مذموب سيبويه ليس في حسن فاعله مذمور وعلى مذموب الاختصاص فيه ضمير مستتر
الى كل احد فمن يطلع الخطاب افعال المذموم والذم ما ومنهم لا نشاء مذكر او ضم متصل
مذمت وذممت وكرم وكرم وغيره لا تكون اخبارا عن المذموم فاعله عندنا فاعله بانهم وهو متصل
في افعال المذموم وبئس وهو متصل في افعال الذم وشروطها اى شرط افعال المذموم والذم
ان يكون الفاعل الامر فباللام نحوتم الرجل وبئس الرجل او مضاف الى المفعول بها
نحوتم صاحب القوم وبئس صاحب القوم او مضافا مضافا منكرة منصوبة

نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عمرو وهو اى النعموس بالمدح مبتدأ وما قبل خبره
 وبعد ذلك اى بعد ذكر الفاعل مدح الوجود الثلاثة يكرر النعموس بالمدح والاول
 نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عمرو وهو اى النعموس بالمدح مبتدأ وما قبل خبره
 والالت واللام فى مثل نعم الرجل زيد قائم مقام النعمير او النعموس بالمدح خبر مبتدأ
 محذوف مثل نعم الرجل زيد فاك اذا قلت نعم الرجل كان ساكنا يقول من هو قلت
 اى بجوابه يا بقدر يريه ويزيد هذا المذهب السج واولى كما ذكر فى الكتاب المبسوط وشروطه
 اى شدة النعموس بالمدح والذم مطابقة الفاعل فى الجنس لا فى النوعية والجميع
 والبيان كالتأنيث كقوله بسبب عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
 ونعم الرجلان ونعم المرأة ونعم المرأة ونعم المرأة ونعم النساء ونعم النساء
 ما ليس وبتس مثل القوم الذين كذبوا ونسبهم حيث وقع النعموس اى
 الذين كفروا اجماع كون الفاعل مفردا متداول تباين ما بهما ان تعدى الى كل من
 مثل القوم مثل الذين كذبوا ونسبهم الفاعل من النعموس اى الذين كذبوا
 لعنة القوم ومن جهة الفاعل والنعموس محذوف اى بسبب مثل القوم المبذمين مثلهم وقايل
 النعموس اى علم مثل قوله تعالى بعد ذكر ايو ب عليه السلام نعم العبد اى نعم العبد
 هو يوب ونعم لما حدث من سوء من سوء ففتح عين شاداد وانهم مثل تبس وناما
 ما معروف باللام او مضاعف الى المعرف بالهاء ونعمهم ميمزة كقوله كما علم وفى قوله تعالى ما اشل
 الذين كذبوا فاعل ما نعيمهم ومثلا ميمزة والنعموس بالذم القوم بتقدير القاتل اى سا
 مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ما سار ما عوذ من السارة والسوء بفتح السين اعز من فعل
 وليس من افعال الذم يقال سارنى سيوفى ومنها اى من جملة افعال المدح جازا وهو كذا

من جب ومن في اسر جب الشئ اذا صار حبيبا او حبا الشئ بالضم اذا صار محبوبا ومن حب
 لشيء فاعلى تقدير ان يكون حب لاداء او افعلى تقدير يكون متعديا فذا قام مقام الفاعل فنحو
 في حكم الفاعل ولذا لم يفرق المعر وقال وفاعله ذا ولا يتغير في اسر عاكبه بل يكون دائما
 على صيغة المفرد المذكر لكونه اشارة الى الشار اليه السهم كما ان فيهم نعم لا يتغير عن حاله لكونه راجعا
 الى امرهم فتقول جذاز يذبح الذريان وجذال يزيدون وجذالهمند وجذالهمند ان جذالهمند
 وبعد الخفصوص واعدا به كما عدا ب محض هو من نعم والفرق بين اني جذالهمند وبينهم
 ان في كريمة فيهم نعم واجب ولو لم يذكر العلم تحقق فيهم فيه ولا يحجب ذوا لندايحوزان فيهم
 قبل الخفصوص او بعده تميز منكم نحو جذالهمند وجذالهمند وجذالهمند والفرق ان
 ذاك تميز ظاهرة والله على امرهم والضمير المستتر لا يفهم بدون التمييز فليس لهذا اللفظ الا اشارة احتياطية
 الى التمييز ثابته امتثال الضمير المستتر التميز فيهم بغير تميز لاداء افعلى وفق منه من نحو جذالهمند
 والزيادة ولما فرغ من بيان الاسم والفعل شيع في بيان الحرف واحكامه فقال الحرف
 ما دل على معنى في غيره ومن شيعه احتسابه في جزئياته اسي في كونه خبر اسر الكلام
 سوار كان عمدة او فضلة الى اسم نحو من البقرة او فعل نحو قد ضرب وخروف الحرف والضمير
 لا خضا فاعل ومعناه الى ما يليه سوار كان اسما صريحا نحو حشرت بزيروانا ما يزيد
 ادنى تاويل الاسم نحو وضاعت حلیم الارض بما حبت اي برحبها وقيام تلك الحروف
 حروف الامانة لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليها وحروف الناحية تجري مجرى الفاعل
 الى ما يليها بالاولان اثرها البحر وهي من الى وحشي وفي والباء واللام ورب واوها
 ووا والقسم وذاة وعن وعلى والكاف ومنه ومنه وحاشا وعدا وخلا
 فمن للابتداء سوار كان الابتداء من المكان نحو حشرت من البقرة او من الزمان نحو حشرت

من قبل ومن بعد وعلامته انما هو في مقابلته نحو من العبرة الى الكوفة والتعبان
 نحو فاستبقوا الحرب من الوثاق علامته معه وضع الذي مكانه فانه لو قيل فاستبقوا الحرب من
 هو الوثاق لاستقام المعنى والتعبان نحو اخذت من الدرهم وعلامته معه وضع الذي مكانه فانه لو قيل
 مكانه فانه لو قيل اخذت بعض الدرهم لاستقام المعنى وعلامته انما لو اخذت لم يتحمل المعنى
 نحو ما جاز في من ان يزيده من ان يكون في غير الكلام للموجب يعني في النفي والنفي هو انما
 ولا يكون زائدة في الكلام الموجب عند البعدين خلافا للكوفيين كما اخبرني فانه لم يوردوا
 رياءه في الكلام الموجب وتسكوا بقول بعض الاعراب قد كان من طبعه ان كان سطر والموجب
 ان قولهم قد كان من سطر مستمرا متاول بان انطس من فيه وادخل الحكاية كان
 قال بل كان من سطر فقال في جوابه قد كان من سطر وقد استدل بقوله تعالى في غيركم من ذنوبكم
 اى في غيركم من ذنوبكم كقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ويجواب ان قوله تعالى في غيركم من ذنوبكم
 خطاب لامة نوح عليه السلام وان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
 ولا يلزم من مغفرة جميع الذنوب من امة محمد صلى الله عليه وسلم مغفرة جميع الذنوب من امة
 نوح عليه السلام والى الانتمى اى لانتهاى الناية كما ان من لانتهاى الناية تغفل عن
 من العبرة الى الكوفة ومعنى مع قليلا نحو من انصارى الى انصارى مع الله ولا يكون
 هو انهم الى انصارى مع الله وحقى لك اى مثل الى في كوز الانتهاى الناية
 ومعنى مع كثيرا كما ان الى بمعنى انتهاى الناية كثيرة في الاستعمال واما علم ان كلمة الاستعمال
 في المظهر والمفهم كليهما نحو الى زيد والى واليكى اليرى كلمة متعينة تختص بالظواهر نحو من
 حتى الصباح خلافا للبعث فانه يجوز دخول حتى على المفهم نحو كما في ثوبا العرب عند غير
 هو شاذ لا ياتى سريه وفي الظرفية اى حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو ثوب في الكيس

والنجات في الصدق ويكون في معنى على قليلاً نحو لا يسلمكم في جذوع النخل امر خارج عن النظر
والبراءة للصالح اما حقيقة نحوية وانراو مجازاً نحو مرت بزيدي امي بموضع يقرب من موضع
والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه ثياب السفر امي مع ثياب السفر
والمقابلة نحو شربت بهانك والتعديّة نحو ذهبت بزيدي امي اذ هيته والظرفية
نحو جلست بالسجدة امي في المسجد واذ كانت في البحر لكن يزاد في خبر الاستفهام بمن للنفي
قياساً نحو لم يزد قاعاً ونزيد قاعاً وليس يزد قاعاً وفي غيره سماعاً سوا كانت بزيادة
في المفعول نحو كفى بالله شيناً وبجسباً زيدا او في المنسوب نحو لا تلقوا ابائكم في التهمة
اي لا تلقوا انفسكم والقي بيده واللام للاختصاص بالملكية نحو اجعل للفارس ملكية نحو المال
والتعليل نحو ضربته للثاويب وزائدة نحو روف لكم غوروف ومعنى عن مع الفعل لقوله
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيراً ما سبقونا الآية فاللام في الذين بمعنى عن وقال الكافرون
لاجل المؤمنين في شأنهم لو كان جارية محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ما سبقنا لم يهولوا ولو كانت
صلة للفعل كما في قولك قلت لزيد لا تفعل كذا فقال تعالى ما سبقتمونا ورب للتقليل
اعلم ان كلمة رب لاشار التقليل في مقابلة لكم انجزيه لانها لا تشار الكثير وان كان بعد كل منهما
خبر لكن ب تستعمل في اشارة الكثير غالباً وكم انجزيه لا تستعمل في اشارة التقليل ولها اسم كلمة
صدر الكلام اذ معناها الاشارة كما ان كم انجزيه لها صدر الكلام من هذه الجهة وهي مختصة
بنكرة موصولة اما اختصاصها بالنكرة فلانها في حاجة الى التعريف واما وصفها فلانها
نوع من جنس الفهم من صفت النكرة تخصيفها فيصرفها من جنس قولها على الاصح اشارة الى
ان يضمن جواز دخولها على النكرة الغير الموصوفة ايتم لكن القول الاول اصح وفعالها انما هو الفعل
تعلق بكلمة رب ماض فانها لتقليل المحقق المقطوع وهذا غير متصور الا في الماضي محذوف غا

وحرف النفي يعني الابد في القسم من الجواب يقال ان القسم عليه هو الذي يكد ان جابته وكما ان صار لان
 اولام الابد ان في صيغة الاثبات وحرف النفي في صيغة النفي اما اعتبار حرف النفي في صيغة النفي فمقتضى
 كونه النفي مقتضى او اما اعتبار ان لام الابد لا تملك الابد على التام بل على التام في القسم فمقتضى ان
 على ان نزلها جواب القسم وقد يجتهد في جوابه اذا اعترض اسي توسل القسم بين الجزاء والجملة
 الدالة على جواب القسم وقد قدمه ما يدل عليه اسي على جواب القسم نحو زيد الله قسم فاقم
 او زيد قائم والله والمذكور وان كان جواب القسم محسباً على معنى لكن لا يقال ان الجواب بل الدال على
 الجواب لانه لا يجب فيه علامته جواب القسم وعن اللجج كونه نحو ربيت اسم عن القدس وعلى
 اللائحة كونه نحو زيد على السبح وقد يكونان اسي عن وعلى سمعين بدخول من يعني اذا دخل
 عليه من سمعين ان سمعين فيكون من معنى الجانب نحو طست من عن عينية اسي من جانب عينية وعلى
 معنى الفوق نحو طست من عليه اسي من فوقه فان الحرف انما يدخل على الاسم لا على الحرف
 والكاف للتشبيه نحو زيد كالسيد والابد لا يدخل على اسم كونه اسي ليس مثله شيء وقد يكون
 الباء نحو فيمكن عن كابر القسم اسي عن مثل البرزخ يخص بالظاهر فلا يقال كونه وما من
 اذا كانا اسمين فاما من قبيل الظروف المبنيّة فقد يكونان بمعنى ابتداء المدة وقد يكونان بمعنى
 جميع المدة وهما في اللزوم من حروف الجر للزمان لا ابتداء المدة اسي اسي اذا اراد بها الزمان
 الماضي فمعناها ابتداء زمان الفعل نحو ما رايته فمستة كذا او منذ يوم الجمعة يعني ابتداء مرمى
 العام الماضي او الجملة الماضية والظرفية في الماضي مثل ما رايته ما يومنا ومنه
 شهرنا وحاشا كونه خلافاً قد يكون فها لا كما علم في بحث الاستثناء وقد يكون حروف
 تجعل ما بعد ما ويراد به الاستثناء على هذا التقدير الفاعل كما تقول جابر القوم فلما زيد وعازيد
 وتسمى القوم ما يشار به الحروف المشبهة بالفعل فلفظاً ومعنى ما لفظاً فكذلك ما لفظاً

او لا يركب الفعل فكون او اخره مفتوحة كآخر الفعل الماضي ولان المفتوحة مشابهة زائدة بفعل
 ولما معنى فذان معانيها معاني الافعال كما هو المشهور واليه هذه الحروف مشابهة للفعل في دخولها على الالف
 ولما كانت هذه الحروف مشابهة للفعل فلفظا ومعنى جعلوا عملها عمل الافعال وعلموا على نحوين
 وهو تقديم المرفوع على المنصوب فيرى وهو تقديم المنصوب على المرفوع وهذه الحروف انما تعمل مشابهة
 الافعال فتكون فروعها في العمل وعلمها الفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فيكون منصوبا
 مقدما على المرفوع وهي ان وان كان ولكن وليست لعل ولها اى لهذه الحروف هذه الكلا
 لانها اولى على من الفعل الكلام فيجب ان ترفع الكلام من الالف لانها ترفع من الفعل الكلام من الالف
 فهي بعكسها اى يعكس باقي الحروف ليعنى يجب ان لا يكون لها عمل الكلام لانها مع سبها وخبرها
 في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يكون كلاما تاما فلو ذكرت في سبها الكلام لكانت
 بان المكسوة في صورة الكتابة ومن ثمه اذا وقعت مع سبها وخبرها مبتدأ يجب تاخيرها عن الخبر
 نحو عندى امك قائم كما سبق وقلتها كما الكافه لانها اياها من العمل لذل ايقال لها الكافه
 فتلغ على الالف نحو انما زيد قائم وتدخل ج اى ميدان المتقدمة على الافعال اليه نحو انما
 تمام زيد وانما يقوم زيد قد تلحقها التخفيف بخلاف التشديد وذلك بخلاف الحرف الاخير المتحرك
 فيبطل حاما في اللغة الفعوية زوال بعض من المشابهة للفعلية بالتخفيف جارا عملها اليه من الخبر
 اللغات فان المكسوة لا تغير معنى الجملة بل تزيد على معنى الجملة التاكيد والتحقيق مشاء
 زيد قائم كلام تام فاذا دخل عليه ان يزيده تأكيد ذلك الكلام التام وتحقيقه وان المفتوحة
 معنى الجملة اذ هي مع جملة تاء اى مع الجملة لا بد من ان يكون عليها حكم المفرد فيحتاج الى التفسير
 ليكون كلاما تاما فلا يتبى الجملة استقلال مع ان المفتوحة ومن تمامه اى من اجل ان المكسوة
 لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تجعل الجملة في تاويل المفرد وجب لكثرة في موضع الجمل والفخر

في موضع المفرد فكسرت ان ابتداء اسي في ابتداء الكلام لكونه موضع جملة مستقلة نحو
 ان زيد قائم وبعد القول لان بقول القول لا يكون الاجلته مستقلة نحو قلت ان زيد قائما
 وبعد الموصول فان الصلة لا تكون الاجلته نحو جازني الذي ان اباد عالم وفتحت ان فاعلة
 اسي حال كونها في مقام الفاعل نحو بلغني انك عالم في مفعولته اسي حال كونها في مقام المفعول نحو
 كرهت ان يذافسق ومبتدأ اسي حال كونها في مقام المبتدأ نحو عندى انك قائم وها
 كونها مضافا اليها نحو جئني شهابا انك فاضل وقالوا لولا انك لانه مبتدأ يعني يكون
 الجملة مفتوحة بعد لولا الامتناعية او ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف الخبر مفعول مع
 خبره في موضع المبتدأ والمبتدأ لا بد ان يكون مفردا ولو انك لانه فاعل يعني
 يكون الجملة مفتوحة بعد لولا ان لو حرف شرط فيقتضي الفعل ما بعد لو فاعل الفعل محذوف
 فلا بد وان يكون مفردا كقوله تعالى ولو انهم صبروا اسي لو ثبت انهم صبروا اسي لو ثبت صبرهم
 فان جاز في موضع التقدير ان اسي تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز في ذلك الموضع
 الا ان الكسر والفتح مثل من يكون في اكرمه فان جملة جملة اسمية جزائية
 فيجب الكسر تاويل فان اكرمه ان جملة خبر المبتدأ المحذوف فيكون المعنى من كبرني فخرا
 ان اكرمه فيجب الفتح لان خبر المبتدأ مفردا في الحال في قول الشاعر كنت اري بك ما
 سيد اذا ان له عبدا القفا والدمه ارم وشبهه فان كان التقدير ارم هو عبدا القفا فكلوا
 جملة اسمية واقعة بعد اذا الفجائية فيجوز الكسر وان كان مع ما في خبره في تاويل المفرد ان يكون
 مبتدأ محذوف الخبر اسي فاذا عبيوية القفا والدمه ارم حامله فتكون مفتوحة لانها مع
 ما في خبرها وقعت في موضع المبتدأ والمبتدأ مفردا لذلك اسي لاجل ان الكسوة
 لا تغير معنى الجملة جاز العطف على اسم المكسوة لفظا وجكها بالرفع

نحو ان ذیہ اقامہ و عند لغتی يجوز العطف علی اسم ان المکسوة بالرقع لانها لا تغیر معنی الجملة
 فاسمها فی الاصل من رفع بلا ابتداء و بی کالعدم او فاعداً لئلا یکید یقف فجار و اعطفت علی محل
 فکذا الاسم بالرفع سوار کانت المکسوة لکسوة لفظاً نحو ان یذا فاعداً و عمر و او کانت مکسوة
 حکماً نحو علمت ان یذا فاعداً و عمر و فانها وان کانت هنا مفتوحة لکونها واقعة فی مقام المفعول
 و یذا فاعداً مکسوة علیها مانع معمولاً فاقامة مقام فاعداً لئلا یجوز ان یجوز المعنی لکون
 منبذ لیه و الاخر منبذ لیه لفتوة بعد افعال العکس و کما لکسوة فی قیام مانع مافی خیر المقام الا
 دون المنفصل فقیل ان يجوز العطف علی محل اسم ان المفتوحة لانها لا تغیر معنی الجملة لکن فی رفع
 و لیست فی العطف علی محل اسم ان المکسوة معنی الخبر قبل المفعول لفظاً کما تقول ان یذا فاعداً
 و عمر و او فاعداً کما تقول ان یذا فاعداً و عمر و فاعداً می ان یذا فاعداً و عمر و فاعداً و انما اشتراط خبر
 الا ان یولم یکر خبر و الا لفظاً او قدیر الزم اجتماع عاملین علی امر اب ان کما فی قولک ان یذا فاعداً
 و ان یبان ان لا یریب ان ابیان خبر عن کل من المفعول و المفعول علیه من جهة کونه خبر عن
 ان یكون العامل فیه ان من جهة خبر عن خبر عرفت علی محل اسم ان یكون العامل فیه لا یتأخر فیه
 اجتماع ان لا یتأخر علی رفع شی و احد و غیره بخلاف اللک فقیل فانهم و غیره ان ان
 انما عمل فی الاسم و خبر بالرفع بلا ابتداء کما کان قبل دخول ان فلا یزعم اجتماع عاملین علی
 ولا اثر لکن فی اسی لکون اسم ان منه فی جواز العطف علی اسم ان قبل معنی الخبر فلا یجوز
 خلافاً للبدل و الکسانی فانما ذمیل ان اسم ان اذا کان مبتدئاً يجوز العطف علی کل
 اسم ان قبل معنی الخبر فی مثل انک و ذیہ و ابیان او لم یظہر علی ان فی اسمها بواسطه
 بناءه فانما لیست بمبتدئة فی الخبر فلا یزعم الحمد و المذکور و غیره فقیل ان لا شک ان ان یجوز
 فی اسم ان العطف غایة الامر ان العطف لم یظہر بواسطه البناء و المانع من علمها فی الخبر فکون عامله شیا

ولا يترجم الخبر والما كور ولكن في جوار العطف على محل سماكث اى مثل ان لا نأى
 لا تغير معنى الجملة لان لكن لا تستدرك والاستدراك لا ينافى معنى الاية فيجوز اعتبار محل سما
 وعطف شبه بلبية بالرفع ومعنى الاستدراك البطلان لوهم الباطل الناشئ من الكلام السابق فلما
 من الكلام السابق ليس هو الاستدراك كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمر وانما ج وكبر وانما باقى الحروف
 المشبهة فلا يجوز العطف على محل سما لعدم قبالة المعنى الاصلى فيها فلا يجوز اعتبار محل سما
 ولذلك اى لا جمل ان ان المكسوة لا تغير معنى الجملة دخلت اللام اى لام الالباب
 مع ان المكسوة قد ذهبا اى دون ان المفتوحة على الخبر او على الاسم اذ افضل بنية
 اى بين اسم ان ودينه كما دخلت على ما بينهما اى على اللام المتوسطة بين الاسم والخبر نحو
 ان يذاق نعم وان في الدار لزيد وان يذاق طعامك اكل ولا يجوز ان يذاق طعامك لان
 هو لام الالباب ان يغل على ما لا جملة لكن لما كان ان المكسوة واللام كلاهما التاكيد
 والالباب لم يكره اجتماعهما فاخذ اللام ومعه لا يجوز ان يتاخر عن خبره الكلام الثاني جمعا
 متى تدخل على متعلق الخبر المتأخر عنه وفي لكن ضعيف اى دخول اللام في لكن بالتفصيل
 عرفت في ان ضعيف وان جار في قول الشارع ولكنى مرجعها لعميد ووجه الفرق بينهما
 ان لكن يقينى سبق الكلام فبطلت مدارتها فلا يستحسن اجتماع اللام لمقتضية لاشارة
 مع انجاء ان فانما لا تقتضى تقدم كلام وتخفف المكسوة فيكون صورتها صورة
 ان النافية فليكن معها اللام كذا يقع الاشتباه ويجوز الغاءها عن العمل وعلى
 بما لا تقدير لا بد من اللام كذا يقع الاشتباه بين معنى لغى والاثبات واما على تقدير افعال
 المنخفضة المكسوة فلزومها للباب ويجوز دخولها على فعل من افعال البدن
 فيجوز دخول ان بعد التحقير على الافعال التى هي من داخل المبتدأ والخبر بخلاف

كان فعلت واخواتها كقولهم قتالي وان كنت من قبله لمن الغافلين ان جذا كشر من قاتل
 ولا يجوز دخولها على الانفعال الاخر عند البعيرين لان جذا ان تمحل على الجملة الابتدائية ولما كانت
 مخففة واوخلت على الفعل فلما بد ان يكون ذلك الفعل من واوخل المتبادر واخره على مذهبها
 بقية الامكان خلافا للكي فبين في التميم فانهم جوزوا دخولها على سائر الافعال وتسمكوا
 بقول الشاعر به بشدرك ان قتلت لسلما وجبت عليك حقوقه المتعمدة وتختلف
 بالمسحوق فتعمل في ضمير شان مقدير في غير الشان المقدر لهم لاداء الجملة المنفردة
 خبر لما فتدخل على الجملة الصالحة لكونها منسوبة مطلقا سواء كانت تهمة او عطية
 وسواء كان فعلها من واوخل المتبادر واخره او لم يكن السبب في تقدير غير الشان ان مشابهة
 ان المنفردة بالفعل كشر من مشابهة للكسوة بما كاسبت واما حال المكسوة بعد التحفيف فبما
 سعة الكلام كقولهم قتالي وان كذا لما في غيرهم واما حال المنفردة لم يقع في سعة الكلام فيلزم كسب
 ترجيح الانفرد على الاقوى في البعيرين كقولهم تقدير غير الشان ليكون ان المنفردة بعد التحفيف مائة
 في التبادر واخره في المكسوة فانها تكون مائة وقد لا تكون مائة وشذاعا لاجل افعال
 ان المنفردة في غير اى في غير غير الشان كما قال الشاعر فلو لم يكن في يوم الزمان ساقى
 قرائب لم يخل وانك مديق او يلوذوا مع الفعل السبين او سوف اوقا او حرق
 في ان ان المنفردة المخففة اذا دخلت على الفعل المنفرد يبرزها السين سوف اوقا او حرق
 المازوم واما من الثلاثة الادل فافرق بين ان المنفردة المخففة وان المعدية لان بنية الحرف
 الثلاثة لا تجمع مع ان المناسبة والاكتمال الفرق بين المخففة والمعدية بجزء حروف النفي الثلاثة
 مع كل منها فلما بدين الفرق بوجه آخر كان قتال لو كان حروف نفي بمعنى الاستقبال لا يكون من
 والا يلزم اجتماع حرفين كل منهما بمعنى الاستقبال فيكون مخففة او غير الى ان الفعل المنفرد الذي

بعد حرف النون فان كان منصوبا كانت مسددة وان كان مرفوعا كانت مخففة وكان للتشبيه
 اسي لان الشا التشبيه نحو كان زيدا الاسد وتخفف كان فتلغى على الاصح كما في قول الشاعر
 مع ونحو شرق اللون كمن يراه حنان ونحو الاعمال ايها كما تقول كان شديدا حنان لكنه ليس بانصح
 لكونها اوون من ان في مشابهة الفعل ولكن للاستدراك بالمعنى الذي سبق ويجب
 ان يتوسط لكن بدين كلاهين متغايرين معنى بحسب الاشياء والنفي سوار كانا متغايرين
 بحسب اللغز ايها كما تقول جار في زيد لكن عمرو الحمي وولم يحمي زيد ولكن عمرو اجار او بحسب النفي فقط
 كما تقول زيد حاضر ولكن عمرو غائب وتخفف لكن فتلغى عن العمل بالكلية لكونها اندمجت في المشابهة
 بالفعل من كان ويحوي ضمها الواو والعاطفة في حال التخفيف لغير الفرق بين لكن المخففة وكن
 التي هي حرف عطفت اول الجوز و دخول الواو عليها وليست للمقضي نحو ليت زيد اقبح واجاد الفرس ان كان
 كل من محمولها منصوبا نحو ليت زيد اقبحا لان ليت التمني فمعنى اقبحي كما يك قلت اقبح زيد
 كما نأ على صفة القيام فعل في الجوز فيقول ليت و اجاز الكسائي نصب الجوز الثاني بقدر بيان ان
 زيدا كان قاصدا وتسكها قول الشاعر ليت يوم الصبي واجبا فان الفراء يقول تقديره اني ايام عمر
 راجبا و قال الكسائي تقديره ليت ايام الصبي كانت راجبا وعند المحققين واجبا منصوبا على
 انه حال من الصبي المستتر المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كانه حال كونها راجبة ولعل للترجي
 والفرق بين التمني والترجي ان التمني يشمل الممكنات والمستحيلات والترجي لا يكون الا في الممكنات
 وشذ الجوز بها اي كانه فعل كما جاز في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب
 نحو في الفاظهم على المذهب الاصح عشرة وهي الواو والفاء و ثم حتى واو اما وام
 ولا ويل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء و ثم حتى للجمع بين المعطوف والمعطوف
 والواو للجمع مطلقا لا ترتيبا اسي لالتصنيف فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بل للجمع

مطلقا يعني انه لا يدل على الترتيب الا على مقتضى الفاء للترتيب فيجوز جملة ثم مثلها في الترتيب
 في الدلالة على الترتيب لكن بملاحظة وحتى متلها في الدلالة على الترتيب بملاحظة معطوف فيها معطوف
 حتى يجزئه من متعلق ابي متعلق معطوف متى ليفيد قوة مثلات الناس في الانبياء او
 نحو قدم الحاج حتى المشاة ولا يجب ذلك ثم واما الفرق بين ثم وحتى من وجوب الاول فاذا ذكر الله
 وهو يكون المعطوف بحيث جزاء من متبوعه سواء كان اقوى او ضعف الثاني ان المسألة لم تبق
 في ثم انما هي بحسب ما يخرج نحو جازي زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب ان المناسبات الذين
 ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ثم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب ما يخرج في انما سائر
 الناس كذا المناسبات الذين تقدم قدم ركب ان الحاج على مشاتهم وان كان في نفس الاوقات
 على عكس ذلك معناه انما قدم الحاج حتى المشاة واو واما دام لاحد الاصرين معهما واما
 كالدلالة لغيره الاستفهام او غير منتهى عما اذا استعمال لغتها او التفسير او شرط لم تعلق
 ان يليها احد المستويين سواء كانا سيرا في فعلين حقيقيين والاخر من المستويين على الحقيقة
 بعد ثبوت احدهما في عالمكم لطلب التعيين من المعنى لم يكن يكون المقصود السؤال من التعيين
 بل هو لم يثبت احدهما على التعيين كما تقول زيد عنك ام عمرو وفي ان البارز لزيد او اسبق
 وافرقت زيد ام اكرمه ومن ثم اي من اجل ان ام المسئلة يليها احد المستويين والاخر
 المقصود بالخبر ايت زيدا ام عمرا الا ان احد المستويين في ام والاخر لم يلي العمرة هذا
 هو الخبر المعقول من حيث هو لانه اذا كان احد المستويين في العمرة والاخر ام المسئلة
 فهو واضح حسن ان لم يل احد هما ام المسئلة فهو جازي حسن لكنه ليس بهن في الخبرين
 زيدا ام عمرا وان لم يكن ايت حسن من وقع في بعض النسخ لقرو على المعنى على خطه كما يليها
 احد المستويين والاخر اضر على الاضاح فمن مضمون ايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم على بعضهما

تغير مناسب على ما يقتضيه وبما يجمل كلام الله من شرط في هذا الكلام وانما مثل حسن مبدع ومن شأنه
 اى من اجل ان السؤال بالضرورة وام الطلب التبيين بعد العلم بثبوت احد المتدوين عند النظر في
 بالنعين دون نفع او كما ان لا يحصل المقصود بها بجملة ان اولها مع الهمزة كما تقول جارك زيد
 وعمر و جارك انا زيد و اما عمر و اذ يجوز في هذا الموضع الجواب بل انهم اذا المقصود ان احد هما لا علم التبيين
 جارك ساكنة ام المنقطعة كبل الهمزة اى معنى بل الهمزة بمعنى الالف و الالف في الاعراض عن الكلام
 والسؤال عما ذكره بعد ام الممنقطعة قد تكون مذكورة بعد الخبر مثل اني ابل ام شاة اى بل ام شاة
 شاة تسمى انراب عن الخبر السابق و استفهام عما ذكره بعد ام وقد تكون بدل الاستفهام كما تقول ازيد
 عندك ام عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني و اما قبل المنقطعة
 لازمة مع اما العاطفة كما تقول جارك انا زيد و اما عمر و يعلم من اول الكلام انه مبنى على الشك
 و تقدم ان في المعطوف عليه جازمة مع او و لا يجب فيجوز ان تقول جارك انا زيد و اما عمر و جارك ازيد
 و عمرو و ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف و الا لم يقع قبل المعطوف عليه
 الحروف العاطفة و الا و اما و العاطفة تدخل على ما اذا كانت ملزمة لغيرها من الحروف فيكون احدها انما بالضرورة
 و الجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست حروف عطف بل لتبني على الشك
 في ابتداء الكلام و الثانية حروف عطف و عن الثاني ان الواو العاطفة تعطف ما الثانية على الاولى
 و اما الثانية تعطف باقية على ما قبلها الاولى و لا يخلو لكن لا حدها معنيها على ان في حروف
 الشبهة النسبة الحكم الى و احد من المنطوق المعطوف عليه التبيين في كلمة لانفي الحكم الثابتة
 المعطوف عليه فيكون الحكم المنطوق عليه على التبيين للمعطوف كما تقول جارك انا زيد و اما عمر و
 الحكم المحي ثابت لزيد و اما عمر و كلمة بل بعد الاشبات لعرف الحكم من المعطوف عليه المعطوف كما تقول
 جارك انا زيد بل عمرو اى بل عمرو و الحكم المحي في المعطوف و ان المعطوف عليه حكم للمعطوف عليه

اي بايضا بكلام النفي المتقدم فترفع نفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي في الخبر او في الاستفهام
 كما تقول بل في جوابه لم يعم زيدا او لم يعم زيد اي بل في تمامه لا يذكرك بل بعد الاشياء فلهذا لم يرد في الاستفهام
 بعد الاستفهام ويلزمه القسم كما تقول في جوابه قام زيد اي و الله و اجل جدير وان تصديق
 بانخبار اي تصديق الخبر المستفهم كما تقول ابل و جبر في جواب من قال قد انك زيدا ان في هذا الباب
 قليل الاستعمال قد جاز في كلام ابن الزبير قال لعن الله ناقته حملتو اليك ان اكبها فان تقرير اليك
 حروف الزيادة وانما سميت حروف الزيادة لانها تكون في بعض المواضع زائدة لانها لا تكون الا زائدة
 وزايتها النوع من التأكيد في الكلام وهي ان ان ما ومن الباء واللام فان بكسرة العزة وكسرة
 النون تراد مع ما النافية اي بعد النافية التاكيد النفي كقولك ان يد قاتم وقلت زيدا وكما
 مع ما المصدريّة نحو اجلس ان اجلس القلعة او مدة جلوسه وكذا قلت زيدا وتاسع لما كقولك
 لما ان قمت وان ففتح الهاء وسكون النون تراد مع ما كثير نحو فلان جابر البشير ونظائره وكذا تراد بين واو
 كثير نحو والله ان قمت قمت وقلت زيدا مع ان ان هو بعد الكاف كما قال الشاعر كان طبعه يلقطو الى انظر كلامه في
 تراد مع اذا ومتى واي اين ان حال كون ان الكلمات شرط نحو اذا ما قمت قمت وتو قمت
 قمت واينما جلست جلست ايا ما تدعو فلهذا لا سائر احسن واما تدبرين كب اذا كان كلمته ان شرطاً موكداً
 بما الزائدة يجب ان يكون فعل الشرط موكداً بنون التأكيد نحو انا تدبرين كب اذا تخافن في نظائرها
 لان حرف الشرط التي هي وسيلة الى المقصود لما كانت موكدة فالشرط الذي هو المقصود اولى
 بالتاكيد وكذا تراد لفظ ما مع بعض حروف النجوة نحو فيما حرة وما خليا تتم اي من خطاياهم
 وقلت زيدا وتاسع المضاف اي فيما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
 اي من غير جرم ولا تراد مع الواو والعاطفة الواقعة بعد النفي لتاكيد نحو ما جاز في زيد لا تترك
 وكذا تراد لا بعد ان المصدريّة نحو لعلنا يعلم ان الكتاب لي يعلم وما منك ان لا تترك

وخلصت زينة لاجل القسم نحو الاسم يوم القيمة اى اسم وقال بعض النحاة لانه يثبت بالمتحرك
 الاخر يوم القيمة بالاسم كقولهم في نفسه وشئت زيادة لامع المنهاج اى في المنهاج
 والمنهاج اليه كقول الشاعر في ربه لا جوارح ولا شعري اى في ربه جوارحه كقولهم حاتم من عار
 اذ كذب ومن الباء واللام تقديده كرها في حروف البحر ولم يذكر المنة زيادة الكاف لعلها حروف
 اى ان علم انه قد يكون الكلام بنام فيحتاج الى التفسير لان الحرفان اعمى اى ان من اورد
 فان مختصة باني معنى القول نحو كتبت اليه بن قلمى كتبت اليه شيئا هو قلم وكتوبه قلم وكتوبه
 ان يا ابراهيم اى ونياه بفعله هو قولنا يا ابراهيم ولا يجوز تفسير القول الصحيح بحجة ان فلان
 ان تقول قلت ان قلم بل ينبغي ان يقال قلت له قلم واما تقع تفسيره اكل منهم سواك قول
 صريحا او لم يكن كما تقول قلت اى قلت له قلم وكتوبه قلم وكتوبه قلم وكتوبه قلم
 حروف لمصداقها اى اى المصداق هو مفاقت عليه الم لا رضى به او ضربت في الارض اى ضربت
 لان المصداق هو نحو عجبني ان ضربت يداي ضربت يداي والثمان المفتوحة المشددة
 كذا كان ينبغي وان للفعلية اى انها خفيان بالجملة الفعلية وتجعلنا في تاويل المصداق
 وان للاسمية فتجعل الجملة الاسمية في تاويل المفرد فان كان خبرا مشتقا يكون تاويل
 خبرها المنهاج الى الاسم نحو عجبني انك قائم اى عجبني قيامك ان كان في معنى المشتق يكون
 تاويله بالشبه خبرا نحو عجبني ان يداي اى عجبني ايدى اى عجبني ايدى اى عجبني ايدى اى عجبني ايدى
 معنى المشتق لتد الكون نحو عجبني انك يداي كونك يداي حروف التحفيف هلا ولا
 وليا ولى ما علم ان فيه يكون اذا دخلت على الماضي افادت التقديم على ما فاته كقولهم
 اذا دخلت على المستقبل فعناه التحفيف والترغيب نحو لما تقوم ولها اى لانه يكون
 هذا الكلام وتلزم الفعل لان التحفيف التقديم انما يكون في الافعال سوا ما كان الفعل

الابرار عليه نهج الحروف لفظا امي طغوتها ضربة زيدا او قد يراد امي مقدر ان نحو لما زيدا
 ضربة امي لما ضربت زيدا ضربة حروف التثنية قد لا نمانا نمانا نمانا على شيء يكون النجاء بفتح
 النجاء به وهي في الماضي للتقريب امي تقريبا لماضي من حال كما تقول قد ضربت ضربة خفيفة
 وفي المضارع للتقليل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يكون المضارع لتحقيق اليقين نحو قد علم
 حروف الاستفهام الهزلة وهل له خاصة الكلام له لانهما على نوع من الكلام ويجوز ان يخرجهما
 على الجملة الاسمية كما تقول زيدا قائم وهل زيدا قائم وعلى الجملة الفعلية نحو اقام زيدا هل قائم
 ذلك هل كما عرفت لكن الهزلة تدل على الجملة الاسمية مطلقا سواء كان خبرا فعلا نحو ازيد قائم
 او لا بخلاف هل فانما لا تدل على اسمية خبرا فعلا فلا يجوز هل زيدا قائم لان مسلما ان يكون مخفوقا
 نحو قوله تعالى هل الى على الانسان حين من الدهر امي قد اتى وبمعنى الهزلة كثيرة في الاستعمال
 ثم حذف الهزلة لكثرة الاستعمال فبالحقيقة للهزلة فكلما لا يجوز قد زيدا قائم لا يجوز هل زيدا قائم
 اي فان قلت فينبغي ان لا يجوز هل زيدا قائم اي كما لا يجوز قد زيدا قائم قلت كتمه بل بهنا محموله على
 جوبا اعني الهزلة بخلاف هل زيدا قائم فانه غير جائز او الفعل محبوبا فان ات في خبرا فعلا شئت
 الى معانته ولا تنه بان يكون مبنيا ومبين محبوبا فاصلة وان لم ترد في خبرا تسلت عنه فوالله
 والهزلة لكونها اسما في الاستفهام اعم تصرفا من هل فالصرف فيها بحسب الاستعمال كشرط
 في هل فيجوز ان تقول ازيد اضربت بفتح المضارع على الفعل ولا يجوز ان تقول هل زيدا
 ضربت وكذا يجوز ان تقول اضرب يدا وهو لا يحل لا تضرب يدا ولا يجوز ان تقول لا تضرب
 يضرب الخ هل تضرب يدا وهو لا يحل فان هل لا تستعمل لا تضرب يدا وكذا يجوز ان تقول ازيد اضربت
 ايد عمدا ولا يجوز ان تقول هل يدا يضربك ام عمدا اذ ام المستقلة تكون مقارنته للهزلة ولا تكون
 مقارنته لهرا وكذا يجوز ان تخرج الهمزة على الحروف العاطفة نحو ثم وان فار والواو كما في قوله

انهم اذا ما وقعوا ضمن كان ادمحان ولا يجوز ان ياتي بل حروف الشرط ان لو واما انما
هذه الكلام لانه لا يلتزم على نوع من انواع الكلام فان اصل شي بان الشرطية لانما للاستقبال
والحتمية على الماضي والمعنى الشرطية وهو تعليق بطريق التحقيق لا يتصور الا في الاستقبال
كما تقول ان خبر متبني فيجب عليه ان يملكه لانما الماضي وان قلت على المضارع فياخذ
فيما يترتب عليه من كون المسمى علم او تعلية الماضي يكون تقديره بالتحقيق نحو قوله
خبر متبني فلان الفعل لفظا او قد يراد نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجاركم اسي
ان استجاركم احد نحو ولو انتم تملكون اذ اصله لو تملكون من الفعل بقصد الاباء وابدل فاعلم
هو التفسير في الضمير المنفصل فهو انتم فصار لو انتم ثم ففعل المحذوف فتبيل لو انتم تملكون
وانما ففعل بعد اياه لانه يكون وقع في زمن السامع ومن شدة اسي من اجل ان ففعل اهل الجواب
قيل لانه انك بالفتح اسي فتخرج الضمة لانها فاعمل المعنى ان كلمة ان المفتوحة منع ما في خبرها
فاحل للفعل المقدر بعد اياه في ثوبت الظلمات فحذف الفعل اسي ثبوت او كلمة لو فتعني
مطلق الفعل ان الله على التحقيق والشبوت فاما قرنتان على معنى ثبوت واذا وجب وقوع
بعد بوقيل انطلقت بالفعل اسي بمعنى الفعل في موضع منطلق ليكون لفظا وذلك
كما العوض من الفعل المحذوف فتقول لو انك انطلقت ولا تقول لو انك منطلق وهذا انما
يتيسر اذا كان خبر ان ساء متبنا ويزكر الفعل الذي بعناه مقامه كما قيل في انطلقت وان
كان خبرها جامدا ولا يكون له فعل بعناه جاز وقوع ذلك لاسم اجابا خبر المتعد امر
وقوع الفعل موضع الخبر كما في قوله تعالى ولو ان في الارض من شجرة اقلام او الاقلام لاسين
مستفاد حتى يرفع فعله في موضعه وان تقدم القسم اول الكلام على الشرط لانه
لفظا او معنى يعني لو كان القسم في اول الكلام متعديا على الشرط يجب ان يكون الشرط هو

بما فيه من ضيق النفس أو منى وكان الحجاب الذي ذكره يزيل منه القسم لفظاً ومعنى ولا يشترط معنى
 في مثل ذلك الله ان اتيتني او لم تاتيني كما ذكرت في القسم في المثال واقع في صدر الكلام
 ويقدم على الشرط في جواب سبب اللفظ للقسم اذ لا يتم ثبانه اكثر في جوابه من حيث جواب فيه واذا كانت
 لم تاتي سبب اللفظ في جواب سبب المعنى التزم ان يكون الشرط بان يزيل كلفه الشرط في الشرط
 كما لم يزل في الخبر وان في سبب القسم بتقديم الشرط اذ لا يتم الشرط عليه اسوة القسم
 كما كان يعتد بالقسم فيكون الجواب جواباً عنه ولا يتم في الشرط المعنى ويجوز ان لا يفيج القسم ولم يقبل
 ويجعل الجواب جزاء الشرط ويجري احكام الجزاء عليه فهذا اربع صور احدها ان الغار القسم مع تقديم الشرط
 والثاني ان الغار بتقديم غير الشرط والثالث اعتبار القسم مع تقديم الشرط والرابع اعتباره بتقديم غير الشرط
 فالاول مثل ان تاتيني والله لا تأكل من الجواب لشرط لانه اهم من حبه التقديم ومجموع الشرط والخبر اساو
 جواب القسم والثاني مثل انا والله ان تاتيني انك وح الالهام الذي كان اشارة القسم حال هذا
 ليس بباقي لتوسطه فاجواب للشرط والشرط والخبر للمبتدأ والمبتدأ مع الخبر اساو مسدود جواب
 والثالث مثل ان تاتيني الله لا تأكل من الجواب القسم والقسم مع جواب جزاء الشرط والرابع مثل ان تاتيني الله
 فاجواب القسم لللفظ والشرط المعنى ويجوز مع جواب خبر المبتدأ وتقديم القسم في صدر الكلام كلفه اللفظ في تقديم القسم
 كاللفظ في الشرط الواقع بعد المعنى لانه لا يكون الجواب بسبب اللفظ والمعنى للقسم بحسب المعنى
 لشرط مثل قوله تعالى لئن اخرجوك لا يخرجني اسى الله لئن اخرجوك اشرط ما من لا يخرجون جواب
 للقسم وان كان جزاء الشرط لكان الخبر مولى واللام في لئن اخرجوك اللام موطئة للقسم في المعنى
 على الشرط بتقديم القسم لفظاً او معنى ليكون الجواب للقسم لشرطه اما للتفصيل في التفصيل
 فبالا كما تقول جازي اخوانك ما يزيد فأكرمته واما خالد فاعلمته واما عمر وفانته ويجوز ان يكون
 الجمل مقدر اني الكلام ويكون معلوماً للمخاطب بالقرائن فيذكر التفصيل في كتاب الجمل وانما قلنا غالباً

انما الواقعة في اواكل الخطب ليس تفصيل الجمل بل الاستينات وتحتي كانت اما تفصيل الجمل
 وجبان يكون مكررا اما انظرا كما قيل وقد يراد قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ او فاما
 اما المذكور غير مذكور لانه لكنه مقدر اي اما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيقولون كسرات ويزنون
 المشابيات والحكم بان اما الشرط بوجه اخر من لزوم الفارق في جوابها وحكم ان السهل ما ينفصل عما
 يكون من فريضة منطلق فكلمة اما فائمه تمام هما والتميز حدث فعلها اي فعلها وهو فعل الشرط
 اعني كين من شي لا اختصارا واذا اقيمت اما تمامها ومذرف الفعل مارت البات كذا اما فريضة
 فعلا انه انجزا رخصت بعلامة الشرط واما البعيد جدا ولا اعدى بينهما اي بين اعداها وبين
 فاما احبترهما في جيزها مطلقا يعني ان جيزها ما في اية فاما انجزا رخصت للفصل جيزها
 وانجزا سوار كان انجزا الفاصل مرفوعا ومنصوبا سوار كان هناك مانع اخر من التقدير فريضة
 او لم يكن مثلا اذ اقلت ما ينفصل فريضة الذي كان مبتدئا وواقعا في جيز الفارق تمام
 المنفصل والتبعية على ان يدا مستلزم للانطلاق كما ان الشرط مستلزم للانجزا يعني ان لا يستلزم
 منطلق ونهذه البهانه وان كانت مستفاد من جها كين من شئ لكن لم يكن كون يد منجزا
 الشرط معلوما فريضة مبتدئا ومنطلق خبره ونهذه الجملة جواب لا ما وكذا اذ قلت ان اليوم جملة
 فريضة منطلق فيوم الجمعة كان في جيز الفارق وهو لا منطلق وقدم لان ليكون فاصلا ونهذه
 الشرط في استلزم الانطلاق لزوم فريضة منطلق وقيل هو اي الفاصل منها وبينها فاما
 المحذوف منطلقا وليس جيزها ما في جيز انجزا سوار كان هناك مانع اخر غير انجزا فاما ولم يكن
 فريضة ما ينفصل منها ينفصل فريضة من فريضة على انه قائم مقام فاعل الفعل
 المندون وتقديره وشل ما يكون الجمعة فريضة منطلق منها ينفصل فريضة من فريضة
 فيوم الجمعة منصوب على انه مفعول للفعل المندون وقيل ان كان الفاصل بين

وقاما جازا التقديم بان لم يكن هناك مانع آخر غير الفاعل فمن الاول اسي الفاعل هناك جزء
 غير الفاعل ولا اسي وان كان هناك مانع آخر لا تقول لما يوم الجمعة فان بدأ بمتعلق فمن الثاني اسي
 ان يكون الفاعل جزءا ماني جزء الفاعل في الفاعل المانع اعمى الفاعل وان كان الفاعل بعد الكلام
 ومع يوم الجمعة منصوب بفعل مقدري مما ذكر يوم الجمعة كما كان على المذهب الثاني خروف الفاعل
 كالا ربيع هو الزجر والمنع كما تقول في جواب من قال فعلت كذا اكل اسي ارتفع وانترجعت
 وقام جاء كما عني جحا نحو كما ان الانسان لطيفي في اختلاف فيه اذ كان في حقا فقال بعضهم
 حرف ليكون مبنى الاصل وقال بعضهم اسم مبنى لمسا بته لكان الذي هو حرف ثاء التانيث
 الساكنة تلحق بالفعل الهاضي لتانيث المسنة اليه اسي تدل على ان المسنة اليه
 سواء كان فاعلا مخوضا بته او فاعلا تمام الفاعل مخضوب بته واما قيد تانيث الساكنة لان الساكنة
 المستحركة تلحق الاسماء المستقرية نحو ثارته ومضروبه وحسنة وندامة والمراد بسكون التار ان يكون ساكنة
 في الاصل ان كانت مستحركة في بعض المواضع نحو قاتنا فان كان المسنة اليه بالفعل ساكنا ظاهرا
 ويكون تانيثه غير حقيقي فخير اسي فانتبه خيره في احاق التار وعدمه نحو طلع الشمس وطلعت الشمس
 وانه اذ كبر لما سبق من التفصيل لعلم ان المراد بالحق علامته التانيث بالفعل احاق التار الساكنة
 واما احاق علامته التثنية والجمعيتين بالفعل للتثنية على حال الفاعل فضعيف بخلاف
 احاق علامته التانيث على الوجه المذكور فيما تقدم فانه ليس بضعيف بل في بعض المواضع واجب
 وفي بعضها جائز مثل قام الرجلان قاموا الرجلان وقيل النساء ضعيف لان هذه العلامات في الاصل
 ضامة وقيل بهذا نحو في الكلام كثير اخر اجاعن كونها ضامة وسما لها مجر وعامة حال المسنة اليه
 نحو اكلوني البر اخيست ضعيف مع ان علامته التثنية والجمع ظاهرة جدا لان صيغة كل واحد من
 وجه المذكور والمؤنثة تتماز عن الآخر واما التانيث الساكنة ليست بضمير اصلا بل هي علامة

الذي هو المقصود واول ما قبلها اى ما قبل نون التاكيد مع ضمير المنة كمن
وهو الواو مضمون مثل تضربن ومع المخاطبة اى مع الياء التوجيهية ضمير المنة المخاطب
مكتسب نحو اضربن على تضربن وفيما عداه لغيره في المفرد والمذكر سواء كان مخاطبا او مضافا
نحو اضربن على تضربن يدور في المفرد والمونث الفاعل على تضربن ههنا وتضربن بنه مفتوح
وتقفى في التثنية وجميع المونث لضميات اضربان بمعنى يكون في التثنية واكسب
قبل نون التاكيد البت وليس اللان قابل للحركة فيكون ما قبل الالف مفتوحا ولا تسفلها
اى التثنية وجميع المونث نون التاكيد الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حسده
كما في يونس فانه جوز دخول الخفيفة في ما بين الموضعين نحو اضربان اضربان ففتت قوله
على امرت في الكلام في ان حذف الواو في مثل اضربن من جهة التقاء الساكنين على غير حذف او من جهة
اقبل الواو بعد الضمة وقبل النون المشدودة فقال سبع انه من جهة التقاء الساكنين او شدة
التقاء الساكنين على هذا ان يكون كل واحد من الساكنين في كلمة واحدة والنون المشدودة
كلمة براسا في مثل اضربان فوقف الالف لصارت النون شدة ومفتوحة فالتبس في التثنية
بجدوة المفرد والالتباس في جميع المذكور في مثل اضربان الالف للفصل بين النونات فلو حذف
لزم اجتماع النونات وهو مكره وقال بعضهم لا يشتر في التقاء الساكنين على هذا ان يكون الثاني
في كلمة واحدة وضربان اضربان باقيا على ما هو في مثل اضربن التقاء الساكنين على ما هو
وانما حذف الواو لئلا يعلم انه اذا اتصلت نون التاكيد بالفعل المعرب لا يشتر في الفعل
مبنيا وتسقط عنه الحركة الاعرابية والنون الاعرابية فتحمل تضربن على تضربان غير مبنيا
على الفتح لسقوط النون الاعرابية وسبب بناءها ان النون وان كانت كلمة براسا لكانت شدة
الاتصال صارت بمنزلة خبر الكلمة فلا يجوز ان يكون علامة الاعراب سابقة عليها او الالف

الاعراب في وسط الكلمة والابعد والاولى ان يكون الاعراب جارا على ما هو كلمة اخرى حقيقية
 وهما اى النون الثقيلة والخريفة في غيرهما اى غير التثنية وجميع المونث مع الضمير البارز
 وهو الواو واليار كما المنفصل اى كالكلمة المنفصلة ينبغي ان يعامل آخر الفعل مع النون
 معاملة مع الكلمة المنفصلة من جنس الواو واليار وتحريرا كما ذكرنا في الشارح الذي هو
 من جنس الكلام بيان الافعال المقتلة الاخر عند احوال النون جوابا عن كلامه ان النونين حكمهما
 مع التثنية وجميع المونث ما ذكره مع غيرهما على ضربين ما ضمير بارز وهو توكيد جميع المذكر نحو غزو
 واراوا وخشوا والواحد المونث نحو اغرمى ارى وحشى واما مع ضمير مستتر وهو الواو واليار
 نحو اغزو ارم وحش فلنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزو ارم من جذوق الواو
 كما حذفنا مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار واراوا الغرض مكذا اغزو ارم من يامر الله بحذف الواو
 كما حذفنا في اغرمى بحش ارمى الغرض وقضم الواو المفتوح ما قبلها نحو خشون كما ضمتها
 مع المنفصلة نحو خشوا الرجال وكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتنا مع المنفصلة نحو خشين خشوا
 فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغزو ارم وحش فكلما اتصل اى النون كالكلمة
 المنفصلة ويعني بها الالف التثنية تقول اغزو ارم وحش خشين برود اللامات فتحتها كما قلت
 اغزو ارميا خشيا كذا في الرض ومن ثم اى من اجل كون نون التأكيد مع الضمير البارز
 كالمفصل ومع غيره كالمفصل قيل هل تزين لفتح اليا لان النون مع غير الضمير البارز
 كالكلمة المنفصلة فيزول لامحالة سكون الاخر فيوما حذف السكون وتكون بضم الواو
 وتزين بكسر اليا واغزو باعادة الواو المحذوفة لتزوال سكون الآخر واغزو
 واغزو بحذف الواو واليار والنون تحذف للسكون اى اذا لاقى الخفيفة ساكنين
 وتحذف الخفيفة ايضا قال الوقف فيوما حذف لام الخفيفة اذ لم يكن ما قبل النون مفتوحا

لنزال موجب التمهيد والمفتوح ما قبلنا ارمي ما قبل اللون فقلنا الفاء لم تفتح
فيقال انما في النثرين قياما على القنوين هذا او اخره وانا ان اسحق وشرب العالمين
تدقيق الفراع من تاليف هذا الكتاب في ذي حجة سنة ثمانين بعد المائتين
سنة الهجرة النبوية على احرارها انت سلام وتحيته

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله الذي عنا هذه الكافية ونصلّي على رسول الذي به اية وافية وعلى آله الذين اشتهر
شافيه واوليائه الذين هم ائمة صافية وبعدهم في تبيين طبع الشرح لكتاب الفقه العظم
بالفوائد الفياضية التي لا تقام الاوام شافيه تسمى بمسائل الكافية للفاضل الاكمل
والكامل الا افضل ائمة العلماء والخبر الفاضل قدوة الحكماء امام العلماء وخبر
لبادي والناودي مولانا محمد عجب الحق العزى اخير آبادي ادام الله تعالى ايام
بقائه وفاض على القسيس انوار فضله وعلمه في الطبع الواقع في معبر لكتبة المشهور
المعزى الى الله نعل كشور ملك التجار جميع المعنى الاويب الاودي الارباب كمولود
محمد اعظم حسين اخير آبادي عنكم الله الاعظم بانهم والايادي في شرفي القصة
المنسك شافيه من حجة خير الانام على الله عليه وعلى آله الكرام ادام تقارب الايام
والايام المطابق شهر وشعب من السنين الميسرة على ما جاء في النجدة في ايام الخاتمة
علم النحو الشاقون لفاخر اسرار دبادور والى شرار هذا الشرح الخفيف واستوفنا
منافهم اثاره حرره العبد المتعظم بحبل الله الصمد ابو سليمان نعيم الدين احمد المدوني بخار عظمى
الكنوي عانة الله عن شرافه والقوى

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.